



حضارة

مجلة فصلية معنية بالشأن العراقي تصدر عن مركز الأمة للدراسات والتطوير
العدد التاسع محرم ١٤٣٢ هـ / كانون الثاني ٢٠١١ م

Mobile: 009647810808021

Mobile: 00963969846933

TeleFax: 0020237619596

نقال: ٠٠٩٦٤٧٨١٠٨٠١٠٢١

نقال: ٠٠٩٦٣٩٦٩٨٤٦٩٣٣

تليفاكس: ٠٠٢٠٢٣٧٦١٩٥٩٦

البريد الإلكتروني

ummacenter@gmail.com

ummanews@gmail.com

سعر بيع المجلة في الأقطار العربية

لبنان ٣٠٠٠ ل.ل، سوريا ١٠٠ ل.س، الأردن دينار واحد، العراق ١٠٠٠ دينار، الكويت دينار واحد، الإمارات ١٥ درهما، البحرين دينار واحد، قطر ١٥ ريالاً، السعودية ١٥ ريالاً، اليمن ١٥ ريالاً، عُمان ريال واحد، مصر ٥ جنيهات، السودان ١٥٠٠ جنيه، الجزائر ١٥٠ ديناراً، تونس دينار واحد، المغرب ١٥ درهما، ليبيا ٢ دينار.

التوزيع خارج لبنان: مؤسسة الفلاح للنشر والتوزيع- بيروت - لبنان

تلفاكس: ٠٠٩٦١١٨٥٦٦٧٧

بريد الكتروني: alfalahzoobi@gmail.com

الآراء الواردة في البحوث والمقالات المنشورة تعبر عن آراء كاتبها

الهيئة الاستشارية

د. محمد العاني
هشام البدراني
د. وصال العزاوي
د. محمود المبارك
طلعت رميح
د. فالح الخطاب

هيئة التحرير

المشرف العام
أحمد الفياض
رئيس التحرير
د. عبد القادر محمد
نائب رئيس التحرير
حامد الخزرجي
مدير التحرير
عبد المنعم البزاز
مستشارا التحرير
د. حاتم المفرجي
د. عمار عبد الكريم
المحررون
محمود مهدي
يوسف الكاتب
الإخراج الفني
أحمد العلي

محتويات العدد

❖ الافتتاحية

❖ أبحاث ودراسات

قراءة في كتاب الفتوى والسياسة..... جهاد بشير
انتهاكات حكومة المالكي.. حقائق وأرقام ٢٠٠٦-٢٠١٠ قسم الدراسات
انعكاسات الواقع العراقي على دول الجوار.. رؤية مستقبلية خالد القيسي

❖ ملف العدد: المشروع الوطني العراقي وإفرازات المرحلة

المشروع الوطني العراقي.. المفهوم والمنطلق..... د.محمد بشار الفيضي
المشروع الوطني وسقوط (ورقة التوت) عن أدعيائه..... د.عبد الله ياسين
الحراك الثقافي المقاوم ممثلاً بـ "حضارة"..... ناصر الفهداوي

❖ وثائق وتقارير:

كلمة هيئة علماء المسلمين في ملتقى الجزائر لنصرة الأسرى والمعتقلين.
وثائق مبادرة كوالالمبور لتجريم الحرب.

❖ نشاطات المركز:

كلمة المركز في ندوة التربية الإعلامية.
مشاركة المركز في فعاليات (الندوة الفكرية الشبابية) في بيروت.
ندوة حوارية عن وحدة الأمة وتحديات التقسيم.

ضوابط النشر في المجلة

- (١) أن تراعي البحوث والدراسات والمقالات المراد نشرها في المجلة الالتزام بالأهداف العامة لمركز الأمة للدراسات والتطوير.
- (٢) الالتزام بالمنهج العلمي الأكاديمي في توثيق البحوث والدراسات والمقالات المنشورة توثيقاً علمياً، وذلك بإيراد المصادر والمراجع وفق معلومات النشر المتعارف عليها.
- (٣) ألا تكون المواد المرسلة للنشر في المجلة قد نشرت أو أرسلت للنشر في مكان آخر.
- (٤) إرسال نصوص البحوث والدراسات والمقالات وغيرها بواسطة البريد الإلكتروني إلى مدير تحرير المجلة وعلى عنوانها البريدي المعلن على صفحات المجلة.
- (٥) أن لا يزيد حجم الدراسة أو البحث عن خمسة عشر صفحة (A4) كحد أقصى، وأن لا يقل عن عشر صفحات، وأن لا يزيد حجم المقالة عن خمس صفحات ولا يقل عن ثلاثة.
- (٦) تنشر المجلة تقارير تغطية المؤتمرات والندوات والحلقات النقاشية ومراجعات الكتب، على أن لا يزيد حجم التقرير عن صفحتين (A4) ولا يقل عن صفحة واحدة، وأن يلتزم كاتبه بإيراد أهم المعلومات.
- (٧) لا تدفع المجلة أية مكافآت نقدية عن البحوث والدراسات المنشورة فيها، وتعتمد على تعاون الباحثين والدارسين من أجل تأدية رسالتها في خدمة الأهداف التي أسست من أجلها.

"حضارة" من ثقافة الممانعة إلى ثقافة الممانعة والتغيير

رئيس التحرير

(الآمال المعقودة على المجلة ومصدرها (مركز الأمة) كبيرة والطموح أكبر، على الرغم من المصاعب التي تكتنف هكذا أعمال في هكذا أوقات، ولكن لا بد من المحاولة، وما حيلة المضطر إلا أن يمتطي صهوة أحلامه فيروضها وينزلها على أرض الواقع نتاجاً ثقافياً وفكرياً ملتزماً بقضية القضايا في وقتنا الذي نعيش فيه وحاضرنا الذي نكابد فيه ألوان المثبطات وهي (ثقافة الممانعة) التي تسعى "حضارة" لأن تكون ميداناً لبحثها ومعرضاً لنشرها ومكاناً يركن إليه طلاب الحقائق في وقت عز فيه طلابها).

بهذه الكلمات كانت البداية مع "حضارة" في عددها (صفر) قبل عامين، وهذه أهدافها التي تأسست من أجلها، فقد حرصت منذ انطلاقتها على أن تقدم التنوير المعرفي لقرائها من الباحثين عن فهم مغاليق القضية العراقية، كما سعت حديثاً لاستجلاء مواطن تصادم مشروع الممانعة والتغيير، مع واقع الاحتلال وإفرازاته، وعملت على إنتاج الثقافة والمعرفة المطلوبة عبر الأبحاث والدراسات من خلال مساهمات الكتّاب أهل الاختصاص في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها، وهي إذ تدخل عامها الثالث فإنها عازمة على المضي قدماً، وتوسيع خريطتها المعرفية والفكرية وتطويرها، ورسم طريق التغيير وفق مقتضيات المرحلة ومتطلبات النهوض.

اشتمل هذا العدد على موضوعات مختلفة، فأول ما نطالع في فقرة أبحاث ودراسات: قراءة في كتاب "الفتوى والسياسة" للكاتب والمفكر الأستاذ هشام البدراني، عرضه وقدمه الكاتب جهاد بشير، إذ قال في مستهل ملخصه: إن هذا الكتاب هو الأول من نوعه على مستوى القضية العراقية بعد الاحتلال، فلم يسبق لأحد أن قدّم دراسة معمقة بهذا الشكل، مستوفية جوانب العمل السياسي بكل مفاصله، راسمةً خطوطاً عريضة لمشروع سياسي معتبر، وليس من حق المهتمين بالشأن العراقي أبداً أن يكون هذا الكتاب بعيداً عن متناول أيديهم، أو يكون محتواه بعيداً عن أذهانهم.. إنه مرجعية سياسية شرعية، ونواة لمشروع حراك سياسي رصين.

الدراسة الثانية مقدمة من قسم الدراسات في المركز، وكان عنوانها: "حكومات في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق.. انتهاكات حكومة المالكي.. حقائق وأرقام ٢٠٠٦-٢٠١٠"، إذ تحاول هذه الدراسة قراءة واقع العراق بعد أكثر من أربع سنوات عاشها العراق في ظل حكومة الاحتلال الرابعة؛ ورصد ما شهدته البلاد خلال هذه الحقبة السوداء من واقع مرير على جميع المستويات؛ السياسية منها والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، كما تشير إليه الوقائع والأحداث المتوالية، وكما تكشف عنه التقارير والبيانات والإحصاءات الصادرة عن المنظمات الدولية ومراكز البحوث والدراسات في العالم.

الدراسة الثالثة تناولت "انعكاسات الواقع العراقي على دول الجوار.. رؤية مستقبلية" للباحث والأكاديمي خالد القيسي، الذي حذر دول المنطقة العربية من خطر ما سماه "شبح التقسيم والانفصال"، فهو يرى أن العراق كان النموذج الأمثل للتغيير الأمريكي في المنطقة، وأن الدستور العراقي والعملية السياسية وما أسفرت عنه من نتائج هي بمثابة السيف الأمريكي المسلط على رقاب حكومات المنطقة في المستقبل، فضلاً عن أن الاحتلال الأمريكي قد فتح البوابة الإيرانية اتجاه المنطقة العربية، الأمر الذي جعل إيران هي القوة

الإقليمية الأكثر تأثيراً وتحريكاً للأحداث في الساحة العراقية مع الغياب الكامل للدور العربي والإقليمي.

أما ملف العدد فجاء تحت عنوان: "المشروع الوطني العراقي وإفرازات المرحلة"، وتضمن ثلاثة بحوث: الأول: "المشروع الوطني العراقي.. المفهوم والمنطلق" للدكتور محمد بشار الفيضي، وهو يتحدث عن مفهوم الوطن والمواطنة، مناقشاً جدلية المواطنة في الفكر الإسلامي المعاصر بما يستدعي الوقوف عنده ملياً؛ ويستعرض بعض أدلة المعارضين التي تتعلق بنقد أصل المفهوم، ويناقش الموضوع في أبعاده المختلفة مركزاً على بعده السياسي المستند إلى الواقع العملي من وجهة نظر الكاتب، ثم هو لا يغفل الحديث عن واقع الأمة الإسلامية اليوم في ظل تعدد الأوطان، وكيف أنها أصبحت بعد استهداف الخلافة فيها مثل غيرها من الأمم، فتوزعت هي الأخرى إلى أوطان متعددة، ويذهب إلى أن الضرورة تملّي التعامل مع هذا الواقع بغض النظر عن المشاعر التي تخرج في صدورنا، أو الطموحات التي تدور في أذهاننا، ثم يتوجه إلى الإجابة على سؤال: لماذا المشروع الوطني في العراق؟

البحث الثاني للدكتور عبد الله ياسين: "المشروع الوطني وسقوط (ورقة التوت) عن أذنيه في الانتخابات"، يتحدث فيه عن أكذوبة الانتخابات (الديمقراطية) الأخيرة مستعرضاً أبرز ما أفرزته هذه الانتخابات، يستشعر فيه القارئ مرارة الكاتب وألمه وهو يمرُّ على ذكر الموقف العربي من العراق، وكيف أن العرب تركوا العراق يواجه مصيره كما تركوا من قبل الصومال، واليوم السودان ولبنان واليمن؛ إلا أنه لا يعدم الأمل فيدعو إلى العمل والسعي لبناء مواطنة عراقية مدنية، متجاوزة للتمايز المذهبي والعنصري الذي أوجده الاحتلال، والإجماع على مفهوم الهوية والانتماء الوطني، ويرى أنه لن ينقذ العراق إلا أهله أصحاب الامتياز الحقيقي في المشروع الوطني.

أما البحث الثالث فكان عنوانه: "الحراك الثقافي المقاوم والمناهض للاحتلال في العراق" ممثلاً بمجلة حضارة للكاتب والباحث الأكاديمي ناصر الفهداوي، وقد تناول ركناً أساسياً من جهد المشروع الوطني، ألا وهو "الحراك الثقافي" المناهض، إذ يرى أن الإعلام في هذه المرحلة الحرجة من عمر الأمة لم يكن بمستوى المسؤولية أمام أعداء الأمة إلا ما ندر، ومع أن الأمة تعيش تحدياتٍ جساماً واحتلالاتٍ في بقاع مختلفة من دولها، لكننا لم نجد من بين المنافذ الإعلامية، التي ترتقي إلى دور المؤسسات الكبرى، من يحمل مشروع إعلام لإدارة أزمة أمة، لأنها - كما يرى الكاتب - فاقدة للمشروع مع غياب الشعور بمسؤولية الموقف إزاء ما يجري في الأمة، ثم هو لا ينفك يصوب سهام النقد إلى أغلب وسائل الإعلام التي يصفها بالتبعية للإعلام الأمريكي ومشاريعه في المنطقة.

هذا أهم ما تضمنته "حضارة" من البحوث والدراسات فضلاً عن الفقرات الثابتة في المجلة من وثائق وتقارير، ونشاطات المركز خلال الشهور الثلاثة الماضية.

وقبل أن أترك القراء الكرام في رحلتهم مع "حضارة" في هذا العدد، وبمناسبة دخولها عامها الثالث، أنتهز هذه الفرصة لأتقدم بالشكر والامتنان لكل من أسهم في دعم مجلة حضارة بالفكرة والرأي خلال أعدادها الثماني السابقة، من الباحثين والكتاب والمفكرين والإعلاميين من أصحاب الأقلام الحرة ممن خصوها بالبحوث والدراسات والمقالات، إيماناً منهم بدعم كل منابر الإعلام الحرّ، وملئ مساحات الفكر البناء، والشكر موصول لجميع أعضاء هيئة التحرير، والهيئة الاستشارية للمجلة، وهنا أوجه الدعوة للسادة الكتاب وأصحاب الرأي للكتابة للمجلة، والمشاركة في إحياء الوعي العربي والإسلامي، وصناعة الرأي العام المناهض لمشاريع الهيمنة الأجنبية في الأمة.

أبحاث ودراسات

قراءة في كتاب "الفتوى والسياسة" للكاتب والمفكر هشام البدراني*

جهاد بشير**

إن الحديث عن الفتوى والسياسة حديث ذو أهمية، تكمن في أن الواقع متعلق بهما، ولا يمكن للإنسان أن يستغني عن أحدهما يوماً؛ باعتبارهم جزءاً من نواحي الحياة، وفي بلدنا العراق الذي ما زال يرزح تحت نير الاحتلال بآلته العسكرية، ومشاريعه السياسية، والحكومات التابعة له؛ تكون الحاجة أشد والأهمية على أوجها.

وحتى لا تختلط المفاهيم، ويُستبدل الحق بالباطل؛ فتنهار الأمة ويتمرغ كيائها، يكون لزاماً على أبنائها أن يبصروا الأمور على حقيقتها، وأن يعوا مخطط المحتل المستعمر بكل جوانبه، وأن يستفهموا الحقائق من مصادرها التي لا تكذبهم، ولا تدلس عليه، ولا تخذعهم، أو تستخف بهم.. ومن هنا جاءت الفكرة في تسليط الضوء على كتاب جليل القدر، نافع المحتوى، فريد بموضوعه، مثمر بمضمونه، يوضح الحقائق، ويزيل الغشاوة، ويرشد إلى

* الكتاب من إصدارات مركز الأمة والأستاذ هشام البدراني هو المستشار العلمي للمركز.

** كاتب وباحث من العراق.

العمل الصحيح والوسائل المعبرة.. ومن هنا جاءت هذه القراءة لكتاب (الفتوى والسياسة - دراسة فقهية فكرية تأصيلية فيما جاء في فتاوى بعض أهل العلم بشأن المشاركة في العملية السياسية والانتخابات) للأستاذ الكاتب والمفكر هشام البدراني.

وكلمة حق نقال قبل البدء إن هذا الكتاب هو الأول من نوعه على مستوى القضية العراقية بعد الاحتلال، فلم يسبق لأحد أن قدم دراسة معمقة بهذا الشكل، مستوفية جوانب العمل السياسي بكل مفاصله، راسمة خطوطاً عريضة لمشروع سياسي معتبر، وليس من حق المهتمين بالشأن العراقي أبداً أن يكون هذا الكتاب بعيداً عن متناول أيديهم، أو يكون محتواه بعيداً عن أذهانهم.. إنه مرجعية سياسية شرعية، ونواة لمشروع حراك سياسي رصين.

يبدأ أستاذنا الفاضل بمقدمة يبين من خلالها الأسباب الموجبة التي دعت به إلى تأليف الكتاب، والحق يقال أنها أسباب موضوعية سيما وأنه تناولها من خلال الشمولية في التعامل مع الفتاوى ذات العلاقة بالعملية السياسية، وخاصة حين استعرض المواقف جميعها المتعلقة بالفتوى حول الإباحة والتحريم فيما يخص المشاركة بالعملية السياسية الجارية في العراق تحت مظلة الاحتلال، إذ أنه ركز على ثلاثة أمور جعلها منطلقاً للبحث، هي: النظر والاستدلال والأصول الخاصة بالفتوى، وطريقة التعامل مع الواقع السياسي بشكله الجاري في العراق.

وقسم الأستاذ البدراني بحثه إلى فصلين، وختمه بتوصية، وقد تناول الفصل الأول مباحث خمسة، والفصل الثاني مثلاً، وفي قراءتنا هذه سنعرض عناوين المباحث كلاً حسب موقعه.

فقد حمل الفصل الأول عنوان "التأسيس الواقعي لدوافع الفتوى المختلفة"، وهو بمثابة خط عريض ينبغي عدم تجاهله عند الحديث عن فتاوى الإباحة أو الحظر فيما يتعلق بالجانب السياسي في العراق خاصة، واستفتحه بـ"فتوى الفتوى ودوافعها" وهو يعني بذلك الفتوى التي أجازت أو أوجبت المشاركة في

العملية السياسية، وقد لخص الدوافع التي دعت أهل تلك الفتاوى إلى إصدارها في سبع نقاط - حسب نظر المفتين أنفسهم - تنوعت بين التغيير، وأعمال الخير، ورفع الظلم، والحوول دون ترك الساحة للمسيء أن يتسيد.. وما إلى ذلك؛ تحت مزاعم أن هذه الدوافع تم تشخيصها إثر دراسات وحوارات مستفيضة تتعلق بقضية الانتخابات والعملية السياسية، كما أوجز البدراني مضمون تلك الفتاوى وفحواها بأنها كانت تصب في مفاصل عدة أهمها: إطلاق الحكم الشرعي

الجهد اللازم على العلماء بذله في هذه المرحلة يتركز على جعل الشخصية الإسلامية المركز الأساس الذي يتمحور عليه عملهم؛ ويوجب عليهم لتحقيق ذلك رعاية أمور ثلاثة: معرفة الواقع كما هو، ومعرفة المطلوب الشرعي، ومعرفة ما يجب في الواقع من المطلوب الشرعي.

بوجوب المشاركة في الانتخابات وحرمة التخاذل عنها، وترك الظن بأن الانتخابات سيشوبها تزوير، وقياس مهمة النائب في مجلس النواب على العمل الوظيفي، وغير ذلك مما زعموا أنه مبني على درء المفسد وجلب المنافع.

ثم يؤكد الأستاذ والمفكر هشام البدراني من خلال المبحث الثاني "واجب الوقت على العلماء في الفتنة"، ويشدد على أن الجهد اللازم على العلماء بذله في هذه المرحلة يتركز على جعل الشخصية الإسلامية المركز الأساس الذي يتمحور عليه عملهم؛ ويوجب عليهم لتحقيق ذلك رعاية أمور ثلاثة: معرفة الواقع كما هو، ومعرفة المطلوب الشرعي، ومعرفة ما يجب في الواقع من المطلوب الشرعي مع الأخذ بنظر الاعتبار طاقة المكلفين أفرادًا وجماعات،

وعدّ ذلك من بدهيات بناء وتكوين عقلية المفتي، وفي زمن الفتنة وفي حال غياب الشروط الموضوعية في الشخص المناسب الذي يحق للفرد انتخابه سواء للحكم أو لينوب عنه في مجلس الشورى، وكذلك عدم توافر الشروط الموضوعية للعملية السياسية — كما هو الحال في العراق اليوم — يكون من الواجب على أهل العلم والفقه أن يقولوا كلمتهم التي ينبغي أن يقولوها في مرضاة الله سبحانه وتعالى، وهؤلاء هم النخب الواعية والقيادات الرشيدة التي تناط بها مهمة العمل على ترشيد فكر الجماهير وتوجيه آرائهم إلى ما هو مطلوب بالحق والعدل لغرض إيجاد الحكم الرشيد؛ وقد أوضح البدراني خصائص تلك الكلمة بأنها:

١. ذات صفة فكرية سياسية موضوعية.
 ٢. تحمل مشروعاً سياسياً راشداً في رسم الطريق الموصل للغايات النبيلة التي من شأنها أن تكون سبباً في نهضة الأمة، وتحصيل استقلالها وسيادتها.
- ويعرب المفكر الإسلامي هشام البدراني عند هذه النقطة عن انزعاجه من قيام بعض علماء العراق بالتعامل مع الواقع بطريقة رد الفعل وبدافع المفاهيم الغريزية التي أفضت إلى قيامهم بإصدار فتاوى ذات طابع مغلف بطبقة حزبية، ما جعلهم يمارسون مشروع المحتل في السيطرة على بلاد المسلمين، وقد غفلوا عن ما هو واجب عليهم فعله؛ بأن يتعاملوا مع الواقع بمفاهيم الإدراك العقلي من الشريعة، وخبرة التأريخ، فضلاً عن أن القضية أساسها أمانة تقنضي من حاملها أن يكونوا صادقين، وحلماء، وحكماء، وأن يأمروا بالمعروف وينهوا عن المنكر، ويدعون إلى الإسلام الذي هو خير للحياة بكل جوانبها.

وعن واجب العلماء في وقت الفتن وما حصل بصورة خاصة في العراق؛
يقدم المؤلف جملة ملاحظات، نجملها بالآتي:

١. إن وظيفة أهل العلم أكبر وأكثر من أن يعملوا على هامش العمل السياسي، يكون دورهم مجرد دعوة إلى المشاركة في عملية سياسية تُدار من قبل الاحتلال بصورة معلنة ومكشوفة، بل الأصل فيهم أن يعملوا على ممارسة دورهم الحقيقي وهو قيادة الأمة إلى الحياة المثلى التي تتحصل بالإسلام ولا تأتي بالرأسمالية، وبالشورى لا

إن وظيفة أهل العلم
أكبر وأكثر من أن
يعملوا على هامش
العمل السياسي، يكون
دورهم مجرد دعوة
إلى المشاركة في
عملية سياسية تُدار
من قبل الاحتلال
بصورة معلنة
ومكشوفة.

الديمقراطية؛ وذلك بعمل سياسي معتبر من خلال رسم مشروع النهضة وطريق الإصلاح والتغيير، عبر الاجتماع على طاولة واحدة، والدعوة في صفوف الناس إلى التفكير في ذلك، خاصة وأن هذا الأمر ليس بالجديد أو المحدث، فقد استشهد البدراني بمنهج أئمة معتبرين من أهل الاجتهاد العلمي والذكاء والإبداع الفكري كالإمام الجويني والإمام السمناني رحمهما الله وهما من علماء القرن الخامس الهجري.

٢. وما يجب على العلماء فعله هو أن يكمل بعضهم بعضاً في تبيان ما هو مطلوب شرعاً، وفي الفتوى بذلك، ولا يحق لأحدهم أن يصدر فتوى بأمر معين — وخاصة في القضايا المصيرية كالاحتلال وسياسته — من دون الرجوع إلى رأي من سبقه بها من أهل العلم، والاطلاع عليه واستيعابه، والتعامل معه بطريقة موضوعية بالبحث والدراسة، مع مصاحبة النظر والاستدلال؛ لكي يحصل على رأي متبلور ذي نضج ووضوح.

٣. ويستوجب الحال على العلماء في العراق أن يجتمعوا ويلتقوا وينتج عن لقاءهم هذا واجتماعهم رأي جامع مدروس؛ لكي يوجه أبناء الأمة إلى صب جهدهم وممارستهم باتجاه عدوهم المحتل لأراضيهم، وقد لفت البدراني إلى أن أموراً دخيلة ومصنوعة جرت غايتها قطع أواصر الربط بين أبناء البلد الواحد وقتل الثقة التي يتبادلونها، ومثل لذلك بما جرى في العراق من حرب ذات صبغة طائفية، وأكد أنها ليست من صميم جماهير الناس وعامتهم، وإنما هي من تلك الأمور الدخيلة التي أشرنا إليها، وقد ذكر المؤلف هذه الجزئية في هذا الموضع لجر الانتباه إلى أن مما يجب على علماء الطوائف ومرجعياتهم في موسم الفتنة؛ هو عدم الانجرار وراء تلك الأدوات القاطعة للروابط والقائلة للعلاقات الأخوية بين أبناء العراق؛ لأن دورهم هنا هو العمل على جمع الكلمة بطرق حليلة وحكيمة، من دون الانحياز إلى جهة أو فئة مهما كانت مبررات ذلك.

البدراني في كتابه رسم خطوطاً موضوعية بشكل علمي ودقيق، الأمر الذي ينم عن سعة الفهم ودقة التشخيص، فضلاً عن الشمولية في تناول القضية، فقد أورد مبحثاً عن "ما غفل عنه بعض علماء العراق"، وركز في حديثه عن الموضوع هذا على خطابين مهمين لهما من الأثر في القضية العراقية الشيء الكثير، وأفرد لكل خطاب مبحثاً.

فالأول هو خطاب هيئة علماء المسلمين في العراق، إذ بين أن موقفها واضح وصريح من العملية السياسية برمتها في ظل الاحتلال الذي يسعى إلى فرض هيمنته وإرادته على العراق ودولته، وأن هذا الموقف الذي ظهر بوضوحه الصريح منذ بداية الاحتلال في نيسان ٢٠٠٣ مستمر حتى اليوم،

واستبعد البدراني أن يتغير إلا بعد زوال الاحتلال؛ لأنه موقف مبني على ثوابت شرعية متينة ودراسات حقيقية مستفيضة.

تمثل موقف الهيئة بأمور أربعة أجزأها المؤلف ونجمل إيجازه بما يأتي:

١. أن العملية السياسية الجارية تحت مظلة الاحتلال لا شرعية لها البتة، وعلى هذا فلا شرعية لنتائجها المتمثلة بانبثاق حكومات ومشاريع أخرى، فالحكومات هذه فاقدة للشرعية ناقصة المشروعية، بل أنها لا تعدو كونها أكثر من حكومات تسيير أعمال، ولا يمكن لهذا الحال أن يتغير إلا إذا وجدت

عملية سياسية موازية تولد من صميم إرادة الشعب

العراقي وباختياره الحر من دون أن يكون للاحتلال هيمنة عليها أو حتى مجرد تصرف، عملية سياسية تستقي شرعيتها من أفكار الإسلام وأحكامه.

٢. ترى الهيئة أن القضية العراقية بعد الاحتلال أكبر من كونها إيجاب المشاركة في الانتخابات أو تحريم ذلك؛ لأنها قضية شعب يعيش الأسر في بلاده التي احتلها الأجنبي وهو يبتغي

فرض إرادته عليهم، ومصادرة إرادتهم، ونزع السيادة من عقيدتهم، وأن القضية برمتها خارجة عن دائرة الشرعية والمشروعية، ودائرة الموضوعية، لأن تلك الأمور لا يقبلها العقلاء وأصحاب الوعي، فضلا عن أهل العلم بالحق، والأمراء بالشرع والعدل.

٣. الهيئة قدّمت مشروعاً سياسياً للإصلاح والتغيير، وقدّمت نظاماً لتأسيس الرأي والفتوى والسياسة الشرعية، بالإضافة إلى قيامها بفتح الباب أمام الحوار مع المصطفين ضمن المشروع السياسي المناهض للاحتلال، من

العملية السياسية
الجارية تحت مظلة
الاحتلال لا شرعية
لها البتة، وعلى هذا
فلا شرعية لنتائجها
المتمثلة بانبثاق
حكومات ومشاريع
أخرى.

دون أن تتجاهل رأي المعارض لها؛ كل ذلك من أجل إيجاد عملية سياسية حقيقية.

٤. نبّهت هيئة علماء المسلمين إلى موقفها بأنها تركت الخيار لمدارك الشعب العراقي إزاء الانتخابات؛ رغم أنها تدرك أن النتائج معروفة مسبقاً، وأن ما يجري هو لعبة سياسية لا أكثر؛ وذلك حصل عندما كثر القتل بالناس، وطغى على الرأي اختلاط وتشويش؛ وجميعه من صنع الاحتلال وأدواته من أجل إرباك الوضع الاجتماعي، والهيئة حين تعلن عن ثقتها بأنه لا يصح إلا ما هو الصحيح، فإنّها وجهت للعراقيين دعوة إلى الاجتماع على رأي واحد، والتفكير بما هو مطلوب، والبحث عن قيادة سياسية تجسد أفكاره، وتعبّر عن شعوره، من خلال عمل سياسي ناجح.

وعلى هذا فإن هيئة علماء المسلمين التي شخّصت، وأوضحت، وهيّأت البدائل، تحمل مشروعاً متكاملًا لعمل سياسي مواز، غايته التغيير، وإنهاء مشروع الاحتلال وعمليته السياسية.

والخطاب الثاني الذي تناوله البدراني في كتابه هو للشيخ الدكتور (عبد الحكيم السعدي) من خلال بيانين في انتخابات سنة ٢٠٠٥، وانتخابات سنة ٢٠١٠، وقد تضمنتا أدلة معتبرة واستدلال واضح من حيث:

أ- فهم الواقع على حقيقته.

ب- وفهم ما يجب في الواقع من الشرع بأدلته.

ت- عيّن وجه ما ذهب إليه من تحريم المشاركة.

ث- أجاب عن جدليات الآخرين بهدوء ونظام معتبرين.

واستنتج المؤلف من موقف خطاب الشيخ السعدي أموراً نلخصها بما يأتي:

١. أن الشيخ السعدي عدّ قضية المشاركة بالانتخابات في ظل الاحتلال من المسائل غير المنصوص عليها، وبيّن تفاصيل العمل في مثل هذه الحالات.

٢. أفتى الشيخ السعدي بحرمة المشاركة في انتخابات سنة ٢٠٠٥، وأكد تحريم المشاركة في سنة ٢٠١٠، وقد أسند فتواه على أمور:

أ- أنها - أي الانتخابات - بُنيت على دستور باطل وضعه المحتل.

ب- أن ذلك الدستور والاحتلال نفسه يكرّسان الطائفية والعرقية.

ت- عدم وجود جدوى من دخول العملية السياسية بحجة قطع الطريق على المفسدين، وأن ذلك ضرب من الخيال.

ث- بعد إجراء الانتخابات الأولى ومرور أربع سنوات تأكد الأمر السابق أكثر.

ج- استمرارية الاحتلال بجثومه على صدور العراقيين بنوعيه؛ الأمريكي والإيراني.

ح- زيادة إثبات فساد ساسة الأحزاب وأصبح ظاهراً للجميع.

٣. رد الشيخ السعدي على فتاوى بعض من جعل المشاركة في الانتخابات أمراً واجباً، ووصف حججهم بأنها غير واقعية؛ لأسباب نلخصها:

أ- العملية السياسية قائمة على المحاصصة، ما يجعل الانتخابات غير حرة من حيث الزيادة والنقصان على النسب التي قررتها تلك المحاصصة.

ب- فساد معظم المرشحين أثبت للجميع، وأن الذين يُظن بهم خيراً لم يستطيعوا أن يقدموا شيئاً للعراق خلال الفترة التي وقعت بين ٢٠٠٥ و٢٠١٠.

نبّهت هيئة علماء المسلمين إلى موقفها بأنها تركت الخيار لمُدارك الشعب العراقي إزاء الانتخابات؛ رغم أنها تدرك أن النتائج معروفة مسبقاً، وأن ما يجري هو لعبة سياسية لا أكثر.

ت- انتشار الفساد واستشراؤه بالرغم من وجود من كان يُظن بهم خيراً، وأن الكلمة للاحتلال وأعوانه دونهم.

وقد عدّ الشيخ السعدي هذه الأسباب موجبة لتحريم المشاركة في الانتخابات ومؤكدة عليها، لأن المشاركين لن يستطيعوا تغيير شيء ما دامت تلك الأسباب قائمة.

٤. وعزز السعدي خطابه بوضع أسس للحل إزاء هذه المسألة، بأنه لا يجوز ترك المفسدين يعيشون في الأرض فساداً، وتركهم يعدّ خيانة لله ورسوله في حق البلاد، ولكن الحل ليس في الدخول بالعملية السياسية والمشاركة في الانتخابات، ولكن بوضع أيادي أبناء العراق المخلصين بعضها ببعض متشابكة مترابطة لإنهاء الاحتلال ومقاومته.

لكن الأستاذ المفكر هشام البدراني عقب على هذه النقطة في الكتاب بأن الشيخ السعدي لم يعين طريقة تطبيق ذلك الحل في مجالات العمل السياسي، رغم أنه أعطى الفكرة في التغيير، فالفضية تحتاج إلى الطريقة والآليات والأساليب المناسبة.

وفي ختام هذا الفصل ينبه المؤلف إلى أن غالبية من أفتى بشأن المشاركة في العملية السياسية لم يتنبهوا إلى خطابي هيئة علماء المسلمين والشيخ عبد الحكيم السعدي، وعد ذلك بأنه من غير اللائق بهم أن يكون سهواً، وليس من صفات أهل العلم إهمال الرأي الآخر القائم على الأدلة المعتبرة، فالأولى أن يأخذوا هذين الخطابين بنظر الاعتبار، كما أنه أكد عدم وجود موقف صريح لمرجعيات دينية كان ينبغي أن تقول رأيها بصراحة، ولأن الساكت لا يؤخذ منه قول؛ فقد استنتج البدراني أنهم — أي المرجعيات التي أشار إليها — يقرّون بالدخول في العملية السياسية من غير إعلان.

ثم ننتقل إلى الفصل الثاني من الكتاب، والذي حمل عنوان "التأسيس الموضوعي للخطاب المسؤول"، بين المؤلف في مقدمته الفرق بين الخطاب والقول، ونوّه من خلالها بذكر الخطاب السياسي في بيان الحكم الشرعي بحسب ما يجب في دار الإسلام أو دار الملك الجبري، وبين أن الفتوى جزء من هذا الخطاب، وأدرج تفاصيل ذلك في خمس مباحث مفصلة شاملة وإفية للمسألة.

في المبحث الأول "التأصيل الموضوعي للفتوى" تكلم عن قضايا ثلاث؛ وعن "مخاطر الخطاب السياسي ومسؤوليته" سلّط البدراني الضوء على أن الخطاب السياسي من أخرج أنواع الخطاب وأخطرها؛ لأنه يمثل فكرًا معقدًا، نظرًا لما يحويه من مفاجآت في جوانب عديدة، ولكونه في تماس مع تعقيدات العمل السياسي، ونظرًا لتعلقه بالأمة ويتعامل مع كيائها المتنوع، وهذا في طبيعة الحال، أمّا والأمة أسيرة الاحتلال وكثرة المفاصد والمهالك وتشابكها، يجعل الأمر أكثر تعقيدًا وصعوبة، ولهذا يتطلب من المفتي ذي الحرص أمور وصفات،

الحل ليس في الدخول
بالعملية السياسية
والمشاركة في
الانتخابات، ولكن
بوضع أيادي أبناء
العراق المخلصين
بعضها ببعض
متشابكة مترابطة
لإنهاء الاحتلال
ومقاومته.

أسماءها (الصفات الخمس للرباني من علماء المسلمين)، وهي: العلم، الفقه، الحلم، الحكمة، والبصر بالسياسة، وأورد تأكيداً على ذلك نصوصاً من القرآن الكريم تقوي المعنى وتزيده وضوحاً، فضلاً عن مواصفات أخرى يتمتع بها الربانيون باعتبارهم أصحاب مشروع حضاري، ملزمون بحفظه واستظهاره بمشروع سياسي حسب مقتضى الواقع العملي.

والمشروع السياسي هو ثمرة المشروع الحضاري، ومن دونه يفقد الخطاب العلمي مميزاته السياسية ورصانته، ليصبح مجرداً ليس فيه ما يميزه، والمسؤولية تعد واحدة من أهم مميزات ذلك الخطاب، والتي عرّفها البدراني بأن يضع الخطاب الأمور في مقاديرها، بأن يقدر قدرها من الأفكار والقيم والإمكان وغير ذلك من المقاييس الموضوعية، وعلى ضوء تلك المسؤولية تكون الفتوى خطاباً سياسياً لمعالجة مسألة من قضية مصيرية، وليست مجرد خطاب سياسي ديني محض، ولهذا فإن الحراك السياسي يوازي المسؤولية في الخطاب والعمل السياسيين، ووجوده يعد معياراً لنجاح الجماعة من عدمه، والواقع يثبت أن الجماعة الناجحة في حراكها هي التي تكون مؤهلة في بنائها وتكوينها بفكرة محددة المعالم.

والحراك يمثل دراسة متأنية متجردة تتعامل مع الأحداث بصورة عملية وموضوعية، ولذلك فإن المؤلف يحذر من أن أخطر ما يكون في السياسة القيام بأعمال غير مدروسة تحوطها الأنانية والآنية والنظرة الضيقة أو المنحطة للفكر؛ لأنها ستكون السبب في إنهاء الجماعة وإخراجها من دائرة الممارسة السياسية برمتها، ما يجعل من تلك الجماعة مجرد أداة تستخدم لأغراض ممارسة التشويش الإعلامي والتضليل الفكري، وهذا ما حصل حينما تجاوزت الفتاوى التي أجازت الدخول في العملية السياسية الاعتبارات العلمية والحقائق الموضوعية من المشروعية العادلة لحقوق شعب يمر بظروف عسيرة كالذي حصل في العراق، لأن أصحابها لم يعينوا المحددات الفكرية والمقاييس موضوعية، ولم تستند إلى دراسات علمية سبقتها، وعن وصف هذه الحال يقول البدراني: (وكأن بعض أهل العلم لا يريد أن يرى الواقع كما هو، ولا يسمع إلا ما يُحب في فتوى ليس فيها إرادة الأمة إلى

النجاة، بل إجراء يخدم الآخرين)، وهو يعني أولئك الذين قاموا بالتعجل في إصدار فتاوى الدخول في العملية السياسية والمشاركة في الانتخابات.. ويستنتج المؤلف من خلال تفصيله لهذه القضية أن الضرورة الشرعية البديهية هي أن يكون للعمل السياسي مشروع نهضوي فكري،

المشروع السياسي هو ثمرة المشروع الحضاري، ومن دونه يفقد الخطاب العلمي مميزاته السياسية ورسائله، ليصبح مجرداً ليس فيه ما يميزه، والمسؤولية تعد واحدة من أهم مميزات ذلكم الخطاب.

وعلمي؛ لبيان المطلوب من الجميع في العمل الناجح الرشيد للإصلاح والتغيير، ويشترط لقيامه أمرين مهمين، هما: الفكرة الدقيقة، والطريقة الواضحة، وبدونهما يحصل الخطأ والخطر.

وعن "أصول الفتوى ومسؤولية المفتي" يضع المفكر الأستاذ هشام البدراني فوارق بين الفتوى والحكم الشرعي، وبين الأحكام الشرعية والأحكام العرفية، ويبين أن لكل منها خصائصه وطرائقه اللازمة لتطبيقه، وأن ثبوت الحكم الشرعي هو الأصل لشروعه في البيان لما يجب، وهذا الأصل له شروطه التي هي:

- أ- وجود الحكم الشرعي في القضايا المعينة.
- ب- وجود مجموعة أحكام منظومة بنظام فكري فقهى يرجع إليه المفتون (وهو المشروع السياسي).

ويتبين من خلال ذلك أن المفتين الذين أصدروا فتاوى الدخول في العملية السياسية ليس لديهم مشروع سياسي يمكن أن يستمدوا منه فتاويهم. ونتيجة لهذا الأمر يضع البدراني أصول الفتوى المعتبرة شرعاً، ويفصل فيها، لكننا سنذكرها هنا موجزة:

١. معرفة المفتي النازلة: وتتطلب معرفة حال المستفتي بوصفه يعاني من مشكلة ويبحث لها عن جواب وحلّ، والمشكلة عندنا هي ما حل بالعراق من احتلال وما أفرز عنه من عملية سياسية وغيرها.
٢. معرفة المفتي المشكلة ووضعها في بابها: أي تصنيف المشكلة ومعرفة نوعها وبابها كما هي حاصلة في الواقع، وعليه أن يفرق بين كونها حالة فردية خاصة أم حالة مصيرية تتعلق بالامة.
٣. إحاطة المفتي بالدراية والخبرة: من حيث معرفته بالسياسات التي يحملها مشروع الاحتلال وأتباعه من كل جوانبها، فضلاً عن معرفته بحال الأمة وإدراكه لشعورها وإحساسها وتوجهاتها.
٤. تقرير المفتي لما يجب في الشرع: أي تقرير ما يجب من الحكم الشرعي الكلي في المسألة في حق المستفتي أو حق الأمة حتى وإن لم تسأله. وبعد هذه الأصول يتناول المؤلف مسألة "التأصيل الفكري للفتوى" والذي يعرفه على أنه قدرة المفتي على تحويل ممارسة المستفتي للدين من عادة إلى ثقافة وعبادة يثبت بها أمام ما يواجهه ويتحداه، وهذا يستلزم توافر أمور في الفتوى مهمة باعتبارها ضرباً من ضروب الاجتهاد، وهذه الأمور هي:

١. سعة اطلاع المجتهد على الأدلة.
٢. خبرته في الواقع.
٣. إلمامه بلسان العرب وعبارات أهل العلم واصطلاحاتهم.

٤. توافر ملكة الفهم والاستنباط لديه.

وهذه الأمور هي التي تؤهله لأن يكون من أهل النظر والاستدلال، وتعطيه أهلية الاجتهاد حين ينظر، ومن هنا يصبح لزاماً على المفتي حين يروم إصدار فتوى أن يكون:

١. ملماً بمتطلبات الفتوى؛ وذلك بمعرفة الواقع كما هو.

٢. عارفاً بما يناسب الواقع من العلم الشرعي.

٣. محيطاً بما يلزم لإنزال دلالة الحكم الشرعي.

وحين يتحقق هذا يكون على المفتي أن يدرك العلاقة بين معرفة الواقع في

إن المفتين الذين
أصدروا فتاوى
الدخول في العملية
السياسية ليس لديهم
مشروع سياسي يمكن
أن يستمدوا منه
فتاويهم.

الخلق وحالهم فيه، فيتفحصه كما هو، وبين معرفة
الواجب من الشرع لهذا الواقع، وبدون تحقيق ذلك
المطلوب بالنسبة للمفتي؛ لا تكون الفتوى حاصلة
على حقيقتها وتؤدي معانيها المعتبرة شرعاً، ولهذا
يركز المؤلف على "ما يجب للإفتاء في الأعمال
السياسية"؛ لأن الفتوى في هذه الحالة تكون في
القضايا المصيرية وتتجاوز حدود الفرد أو
الفردين، ويترتب عليها الآتي:

١. وجود أمة أو انقراضها.

٢. نصره الدين أو تخذيل المسلمين.

٣. حفظ الأعراض أو تعريضها للخطر.

٤. صيانة الأموال.

٥. حق الدماء.

٦. مواجهة الدهماء ورد الصائل.

وغير ذلك من الحقوق العامة التي تخص حياة الأمة ذات الوصف الإسلامي، الأمر الذي يدعو المفتين إلى لزوم التفريق بين العمل السياسي بمشروع سياسي حضاري من أجل المحافظة على هوية الأمة وشخصيتها، وبين ما يسوقه الاحتلال ويروج له من مشروع سياسي استعماري؛ لكي تكون تحقق الفتوى عملاً ينجز من خلاله أهداف على الطريق المستقيم، لا أن تكون مجرد كلام في مهب ريح.

وعليه حين النظر بكل هذه الاعتبارات والشروط الأساسية يقف البدراي عند نقطتين هما: شروط الإفتاء في العمل السياسي، وصفات ولوازم وواجبات المفتي، فالأولى نلخصها بأن الإفتاء في العمل السياسي مسؤول عن استحضر مسؤولية السمع عما سمع، والبصر عما أبصر، والفؤاد عما افترى وتدبر، عملاً بقول الله عز وجل: ((وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا))، استحضرًا متكاملًا أكثر من كونه فقهاً في السياسة، بل وصولاً إلى كونه بصراً بالمتغيرات السياسية. أما الثانية التي هي ملزمة للمفتين وأهل الفتوى السياسية فنجملها بالنقاط الآتية:

١. أن تكون لديه الملكة الذهنية أو الأهلية التي تمكنه من إدراك الواقع بذكاء ويسر.
٢. وأن لا يستعمل ذلك بمجرد القول على هامش الأحداث وما يجري فيها، لأنه سيكون إلى اللامسؤولية أقرب.
٣. أن يكون فاعلاً ونشطاً في الفكر والإحساس والشعور.
٤. أن يكون مدركاً للأعياب المحتل وأساليبه الخادعة.

٥. أن يكون مدركاً للتأريخ الذي شهد صراعات بين الاستعمار والمسلمين.

٦. يجب أن يعلم أن ما يجري من القضايا المصيرية التي يترتب الحكم فيها إجراء الوجود أو العدم، والحياة أو الموت، وبقاء الشخصية الإسلامية؛ هي المركز الأساس المعتبر لدى الجماعة والمجتمع.

٧. الدراية بالأوضاع السياسية المحلية والدولية.

٨. الدراية بفتون السياسة الاستعمارية.

٩. الفقه بالعلم وفهم الأحكام السياسات الشرعية.

لزوم التفريق بين
العمل السياسي
بمشروع سياسي
حضاري من أجل
المحافظة على هوية
الأمة وشخصيتها،
وبين ما يسوقه
الاحتلال ويروج له
من مشروع سياسي
استعماري.

١٠. التفريق بين الإفتاء في دار الإسلام، والإفتاء في دار الحرب، والإفتاء في دار صولة الكفار على بلاد المسلمين، والإفتاء في حال استقرار الوضع سواء بغلبة الكفار وسطوتهم أو تحويل البلاد إلى دار الملك الجبري.

وعندما تتحقق هذه الصفات واللوازم، يصبح مدار الحديث على "التأصيل العملي لما يجب في الفتوى" من حيث البعد الحضاري، والمحافظة على

أصالة العمل السياسي، والفوارق بين العمل السياسي المعتبر والعملية السياسية الحالية في العراق، والعمق الفكري لضرورة الإفتاء.

وعن هذه المسائل يعبر المؤلف عن حقيقة العمل السياسي ببعده الحضاري بأنه العمل الصادر عن التفكير الجماعي الناتج عن أهل الحل والعقد من أهل العلم، والوجهاء والكبراء في المجتمع، وتفعيل الجماهير من خلال التفكير الجماعي المتمثل بالشورى، ولهذا يكون العمل السياسي هو الفعل المقصود

لرعاية الوجود الحضاري للأمة، ومن مقتضياته أنه يجب أن يدور هذا العمل بمشروعه بموازاة العملية السياسية التي شكلها المحتل ولا يرضى أبداً أن يكون جزءاً منها؛ وذلك من أجل إنهاؤها وطردها من دائرة الأمة، أما إذا حصل خلل وفقدان توازن أو بطء في النشاط السياسي وأصبح العمل منضوياً تحت تأثير العملية السياسية فإن مآله سيكون متمثلاً بالآتي:

١. فقدان الهوية.
٢. الخروج من دائرة الصراع الفكري والكفاح السياسي، والانصهار بالمشروع الاستعماري.
٣. وسيكون حينها جزءاً من العملية السياسية التي أتى بها المستعمر، بمعنى أنه سيصبح من أدواته.
- ولهذا فإن ما يجب على أهل العلم عمله للحؤول دون بلوغ هذا المآل، يكون بأن:
١. يدور السياسي من العلماء أو العامة مع الإسلام حيث دار.
٢. وأن لا يفارق الشرعيات مطلقاً.
- وبدون ملاحظة ذلك فإن السياسي هذا سيغامر بدينه ويعرض نفسه للهلاك والانسلاخ من الدين.
- ولكي تكون الصورة أكثر وضوحاً وجلاءً يعرض البدراني ماهية العمل السياسي ويشخصها بما يأتي:
١. العمل السياسي إجراء عملي مقصود يوازي العملية السياسية للمحتل.
٢. يحاول العمل السياسي أن ينتفع من أخطاء العملية السياسية فضلاً عن الالتزامات القانونية التي يفرضها القانون أو الأوضاع الدولية، أو هي بضرورة التطور الإعلامي والمادي ومؤثراته، وكل هذا يمكن

الاستفادة منه بذكاء بشرط المحافظة على أصالة العمق الحضاري للأمة، ولا يمكن أبداً قبول التأثير بمشروع المستعمر. ومن النقطة الأخيرة نخلص إلى مقتضيات العمل السياسي ولوازمه، فصلها المؤلف في الكتاب، ونبونها هنا بهذه النقاط:

العمل السياسي هو
الفعل المقصود
لرعاية الوجود
الحضاري للأمة، ومن
مقتضياته أنه يجب أن
يدور هذا العمل
بمشروعه بموازاة
العملية السياسية التي
شكلها المحتل ولا
يرضى أبداً أن يكون
جزءاً منها؛ وذلك من
أجل إنهائها وطردها
من دائرة الأمة.

١. لا يمكن للعمل السياسي أن يكون جزءاً من العملية السياسية.
 ٢. لا يصح أن يكون السياسيون من بين لاعبي هذه العملية الاستعمارية.
 ٣. الجدير بالعمل السياسي أن يحاول ممارسة مشروعه وفعله السياسي بإبداع وذكاء وفطنة وجد واجتهاد.
 ٤. أن يشارك العمل السياسي الأمة ويشركها بفاعليته وذلك من خلال:
 - أ- إشاعة الرأي الصحيح.
 - ب- القيام بأعمال ليأخذ انقياد الأمة من جديد وينشط ذاكرتها بما تؤمن به من فكرة.
 - ت- يقوي عزيمة الأمة وحماسها بأعمال يتبنى فيها مصالحها، ويكشف المفاصل التي يدفعها المحتل إليها.
- وهذه المقتضيات والوسائل التي تنتج عنها هي التي من خلالها يعبر العمل السياسي عن نفسه، ويبرز دور القوى المخالصة التي تتبناه.
- أمّا إذا حصلت الغفلة عن فهم ماهية العمل السياسي ومقتضياته ولوازمه ووسائله الصحيحة بأن يقوم المفتون بالتقصير عن الوعي والغفلة عن الفهم وأطلقوا الفتوى على سبيل غير هذا؛ فإن النتائج ستكون بـ:

١. انحطاطهم إلى حضيض الانقياد للمحتل.
 ٢. وسيسقطون سياسياً.
 ٣. ويقل شأنهم في عين الأمة.
 ٤. ويضعف احترامهم بين الناس.
 ٥. وسيتورطون بما لا تحمد عقباه، فيورطون الأمة بأعمال ساذجة وتفكير سطحي.
 ٦. وسيخرجون عن دائرة المشروعية في قيادة الأمة إلى دائرة الانقياد إلى المحتل.
- ومن ثم ينتقل المفكر والكاتب الأستاذ هشام البدراني إلى تبيان الفرق بين العمل السياسي بصورته التي أوضحها، ولوازمه التي بيّنها، ومقتضياته التي أكد عليها، وبين العملية السياسية التي شكلها الاحتلال وامتلئ وسائلها والتي قام البعض بإصدار فتاوى توجب المشاركة والدخول فيها، ويجعل لهذا الفرق أوجهًا ثلاثة:

١. يختلف العمل السياسي عن العملية السياسية من حيث المشروع الحضاري وما ينبثق عنه.
 ٢. ويختلف عنها من حيث صلاحية العمل للأمة.
 ٣. ويختلف أيضًا عنها من حيث الوجود الميداني.
- وهذه الأوجه لا توضح الفرق والاختلاف بين الاثنين فقط وإنما تؤكد على وجود تضاد وتنافر بينهما، وقد بيّن ذلك الأستاذ البدراني من خلال تفاصيل غاية في الروعة، وقد يكون من الإجحاف في حقها أن يتم اختصارها هنا، وبالتالي فلا غنى عن تناولها وقراءتها بتمعن في الكتاب الذي يعد من النواذر

التي شخّصت الواقع السياسي العراقي في ظل الاحتلال على صورته الحقيقية.

ولهذا جعل المؤلف من "العمق الفكري المستتير ضرورة للإفتاء" مطلباً خاصاً، تناول فيه جملة أمور؛ منها ما هو من المفترض أن يكون بدهياً عند أهل الفتوى، ومنها ما كان خافياً عليهم، فقد انتقد ابتداءً مسألة التعجل والتسرع في التعامل مع الحدث، ولم يعط لمن تصدر الفتوى وأمضوها بناءً على هذا التعجل أي عذر؛ لأن الإفتاء الذي صدر عنهم متعلق بقضية مصيرية من قضايا الأمة، واستغل البدراني هذه المناسبة ليعطي تعريفاً

للفتوى في المجال السياسي بأنها: بيان للحكم الشرعي في قضايا الأمة على سبيل فيه قابلية التطبيق والممارسة، وحين نسقط هذا التعريف على الواقع العراقي يكون الحال كما بينه أهل العلم قديماً في أن يتصرف العقلاء والوجهاء وأهل الحل والعقد من العلماء الربانيين؛ حين خلو الزمان عن الخلافة والإمام، وحصول تفرق في الكلمة؛ وذلك بوجوب رجوع الناس إلى علمائهم، ويكون إجماع العلماء حجة على الخلق يفيد العمل لأهل مصر ما في عصر معين.. ولهذا الإجماع معالم وصفات، تنضوي تحت هذين المعنيين:

١. إجماع العلماء إجماع معتبر شرعاً.

٢. هو إجماع معروف بقوة الاستدلال.

وعليه تترتب على هذا الإجماع ومعالمه أمور، فات مُصدري فتاوى المشاركة في العملية السياسية التنبه إليها أو اعتبارها، من أهمّها:

يختلف العمل السياسي عن العملية السياسية من حيث المشروع الحضاري وما ينبثق عنه، ويختلف عنها من حيث صلاحية العمل للأمة، ويختلف أيضاً عنها من حيث الوجود الميداني.

١. كان يجب أن تصدر الفتاوى بالبيان ليس من جهة واحدة فقط أو من قبل مجموعة معينة من أهل العلم.
 ٢. وكان يجب أن لا تصدر هذه الفتاوى من أفراد من العلماء رغم تقديرنا لجلالة قدرهم.
 ٣. وكان يجب أن لا تصدر الفتاوى من آحاد من الناس يتميزون بالمزاجية والتقلب.
 ٤. وإن الأمر يقتضي الطريقة الصحيحة في أخذ الرأي؛ وذلك من زاوية عميقة للواقع مستنيرة بالشرعية.
 ٥. وكذلك كان الأمر يقتضي مشاوره أهل العلم أفرادًا وجماعات، قبل المغامرة في إصدار فتوى.
 ٦. وكان من الضروري أن يكون هناك اجتماع للعلماء جماعة جامعة، وحتى إن لم يتمخض عنه إجماع؛ فعلى أقل تقدير كان من المفترض أن يحصل الاجتماع.
- وإضافة إلى هذه الأمور يؤكد المفكر البدراني أن من أسباب ضعف الفتوى أنها تأتي في أمور النوازل التي تعم بها البلوى من دون أن يوقع عليها سائر علماء البلد ومن يُعتد بعلمهم، ممن هم في مقام عالٍ ومحترم في نظر الناس، نظرًا لاستقلاليتهم وعدم تعرضهم لتلوث جرّاء مصافحة المحتل والاعتزاز بمشروعهم، ويزيد تأكيدهم بأنها — أي الفتوى — ستبقى في إطار صبغة فردية شخصية، وستكون لها مآلات، وقد أشار إليها ضمناً في الكتاب.

ونتيجة لذلك يرى المؤلف وجوب الحديث عن "الإفتاء بين السياسة والتسييس"، وأن يبين "الفرق بين الفتوى السياسية والإفتاء المسيس"، وقبل أن يلج القارئ في خضم تفاصيل هذه المسألة سيجد استعراضاً سريعاً يتحدث فيه البدراني عن الفوضى الخلاقة التي أثّرت في عقول الناس، وفي عقول أهل العلم والوجهاء وكثير ممن يفترض أن يكون من

السياسة الأمريكية في
خطوتها الاستعمارية،
أثارت - رغم فشلها -
الفوضى والإرباك،
الأمر الذي أثر على
دائرة الفتوى، ما جعل
بعض المنسوبين إليها
لا يفرق بين الرأي
والفتوى والقول، فأخذ
يطلق الأمور على غير
وجهها المعتبر من
الرأي والفتوى.

أهل الحل والعقد والرشد، نتيجة السياسة الأمريكية في خطوتها الاستعمارية، التي أثارت - رغم فشلها - الفوضى والإرباك، الأمر الذي أثر على دائرة الفتوى، ما جعل بعض المنسوبين إليها لا يفرق بين الرأي والفتوى والقول، فأخذ يطلق الأمور على غير وجهها المعتبر من الرأي والفتوى.

وللوقوف على أبرز الفوارق بين الفتوى السياسية والفتوى المسيسية، نلاحظ الآتي:

١. الفتوى السياسية توصف بأنها المشروع القائم على أصول معتبرة من الفكر بالواقع والفقهاء فيه بما يلزم الشرع، أما الفتوى المسيسية فهي قول لقائله حسب فهمه، أو هي رأي له أو لحزبه، فهو يتعامل مع الواقع بغفلة أو سذاجة باسم الدين والشريعة.

٢. الفتوى السياسية هي مقتضى الشرع لإشباع حاجة الأمة بمعرفة الرأي السديد والقول الرشيد، بينما الفتوى المسيسية تكون جارية تبعاً لحزب أو طائفة أو فئة معينة.

٣. الفتوى السياسية تنظر حال الأمة كما هو، وتستدعي من الشرع ما يجب فيه، وتبين الأمر بحلم وحكمة وبصر بالسياسة، فضلا عن كونها تصدر عن جهة مستقلة غير متحيزة لفئة أو طائفة، بينما تصدر الفتوى المسيسة بإرادة منفردة متحيزة لفئة ومندفعة بغضب وحقد أو ممارسة في غير محلها، أو بإرادة حزب أو دولة، وتنظر إلى الواقع من زاوية المكاسب الجزئية والمصالح الخاصة.

ولمّا كان الحال كذلك وجب "التوجيه الرشيد للإيجاب والتحريم في الإفتاء"، وحتى يحصل الترشيح ينبغي التعرف على المزايا الواجب توافرها في شخصية المفتي، واللازم أن يتحلى بها، وقد أجمّلها المؤلف بما يأتي:

١. الحلم والحكمة.

٢. العلم والفقه.

٣. الأناة.

٤. وضع الأمور في نصابها والأشياء في مكانها.

٥. البصر بالسياسة.

وبهذا يكون مجال الفتوى من حيث الإيجاب أو التحريم، أو الإذن أو المنع، يتمحور في دائرتين، هما: دائرة الشرعيات من دلائل الكتاب والسنة، ودائرة المشروعات من الأشياء والأعمال عند أهلها وبإذنه، وبعد أن يأخذ الأستاذ البدراني في شرح وتبيان تفاصيل ذلك، يركز في النتيجة على ما يجب على المفتي النظر إليه في الحالة العراقية الراهنة باعتبارها هي الحال التي يعيشها المستفتي، ولهذا يتطلب من المفتي الذكاء واليقظة في الفكر والانتباه حين ينظر إلى ما يأتي:

١. أهل العراق يعيشون طغيان الاحتلال وسلب الأمن وإشاعة الخوف والرعب في نفوسهم، سيما وأنه ليس هناك من راع يسهر على حاجاتهم.

٢. وأهل العراق يريدون الخلاص من فتنة الاحتلال الذي يسوقهم إلى حتفهم وذلهم وصغارهم.

٣. والناس في العراق يعيشون بمكر وخداع وذكاء خبيث من قبل المحتل وأعوانه.

٤. وقد غلب على الرأي العام الضعف الشديد في فهم الإسلام وإدراك الحقائق.

٥. والعراقيون يعانون من المثال غير الحسن من أفراد المسلمين والجماعات المسلمة، ويجدون أن الناس يُفْتَنون في العقبات الأولى.

٦. ومن المظاهر الأخرى التي تُشَخَّصُ في المجتمع؛ قلة المثال الصادق وضعف الإدراك السليم، الأمر الذي أضعف ثقة الكثير من الناس بالكثير من القيادات والزعامات والجهات والجماعات.

وحين تُعرف هذه الأمور يجدر على المفتي بعدها معرفة "ما يجب في الفتوى حتى لا تكون فتنة"، وهذه المعرفة تتحصل بثلاثة أمور:

١. من حيث الاعتبار الشرعي، فالفتوى التي تعد معتبرة شرعاً هي التي تستند على دلائل الشرعيات من القرآن الكريم والسنة بوصفهما وحياً من الله تعالى.

٢. من حيث العمل، إذ يتحتم على المفتي أن ينظر إلى الأحكام الشرعية من خلال زوايا ثلاثة: زاوية الطريقة التي يجرب بها أداء الحكم، وزاوية مكان تطبيقه وزمانه، وزاوية الفكر في الحكم الشرعي والفقهاء فيه، ولهذا

ومن المظاهر الأخرى التي تُشَخَّصُ في المجتمع؛ قلة المثال الصادق وضعف الإدراك السليم، الأمر الذي أضعف ثقة الكثير من الناس بالكثير من القيادات والزعامات والجهات والجماعات.

الزوايا تفاصيل وإيضاحات مهمة، لا يمكن بحال من الأحوال تجاهلها، وهي مفصلة في الكتاب بأسلوب شامل ومستوف.

٣. من حيث قدرة العلماء على القيادة السياسية، فالعلماء هم الذين يشرفون على إحساس الأمة وشعورها وفكرها، فهم الذين يملكون القدرة على معرفة ارتباط الأمة بالعقيدة والشرعية، وهذا الأمر يوجب عليهم العمل الجاد على إيصال المطلوب والحجج إلى قناعات الناس وأفهامهم، وما إلى ذلك. ولهذا كله يؤكد البدراني أن من الضروري أن يعلم الناس والعلماء أنفسهم في الفتوى أن المفتي مفكر سياسي يعبر عن إحساس الأمة وشعورها وفكرها؛ وذلك بتأصيل فقهي وتوجيه شرعي مبني على العقيدة الصحيحة في مجالات الحياة كلها.

والفتوى السياسية بمعناها الحقيقي المستمد من الشريعة الإسلامية بعد أن انتضحت معالمها وصفاتها ومقتضياتها، من الواجب أن تسلط الدراسة الضوء على "التأصيل الفقهي للفتوى"، باعتبار ذلك نتيجة الدراسة المستفيضة التي عاشها القارئ من خلال الكتاب، وهذا التأصيل يشمل الحديث والبيان عن ما احتج به الذين أطلقوا تلك الفتاوى المتعلقة بجواز المشاركة في العملية السياسية والرد عليها بإيضاح ما لا يصح الاستدلال به، وقد بوبه المؤلف بالآتي:

١. نية المرء خير من عمله: وفي هذا الموضوع أوضح المؤلف كثيراً مما يتشابه فهمه على الناس ويشكل بيان حقيقته عليهم؛ خاصة فيما يتعلق بالأعمال السياسية التي لا ينظر فيها إلى نية المرء وإنما إلى التأصيل الفقهي للاجتهاد والفتوى.

وفيما يتعلق بأن حسن النية وإبراء الذمة غير كافية في العمل السياسي، وفي مجمل الحديث فإن هذه الجزئية من الموضوع لها أهميتها المعتبرة التي لا تصح أبداً الغفلة عنها، ويلزم القارئ بالوقوف عندها متأنيًا مستبصرًا، لأن فيها من المعاني ما يرد على أصحاب الفتاوى الذين أجازوا من خلالها المشاركة بالعملية السياسية أو أوجبوا الدخول فيها تحت ذريعة حسن النية ودافع إبراء الذمة، والحقيقة فقد خطر لي حين قرأت هذا

المبحث أنه موضح ومفصل لمقولة قالها المفكر الإسلامي الكبير محمد قطب قبل ما يزيد عن ثلاثة عقود وهو يتحدث عن نماذج أخطأوا المسار والتطبيق رغم أنهم لم يخرجوا عن دائرة الإخلاص في المقصد؛ بقوله: "الإخلاص وحده لا يكفي.. بل لابد معه من البصيرة، لأن عدم البصيرة حري أن يفسد ثمرة الإخلاص".

٢. ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب: وهي قاعدة تمثل حكماً شرعياً كلياً، له تطبيقاته على أفراد، ويعلمه من فقه دلائله واستدلالاته، لكنها لا تصح للاستدلال في هذا المقام — أي مقام الفتوى

بوجوب المشاركة في العملية السياسية — بسبب أن واقع هذه القاعدة يتعين بما يجب من الشرع وما يتعلق به، ولهذا فاستدلال القوم بها كان في غير محله، لأن الانتخابات ليست بواجب للعملية السياسية، فضلاً عن أن العملية برمتها خارجة عن دائرة الشرع، بل أن ممارسة الحرام حرام قطعاً، وقد وقف البدراني على هذا من خلال النظر إلى المسألة من أوجه عدة، نلخصها بالآتي:

من الضروري أن يعلم الناس والعلماء أنفسهم في الفتوى أن المفتي مفكر سياسي يعبر عن إحساس الأمة وشعورها وفكرها؛ وذلك بتأصيل فقهي وتوجيه شرعي مبني على العقيدة الصحيحة في مجالات الحياة كلها.

أ- إن نظام العملية السياسية واستخدامه في التغيير في مختلف المجالات هو من صنيع الاحتلال ووضعه، وقد صاغه على وفق ما يريد هو، ومن المعلوم بالضرورة أنه يحرم على المسلمين الخضوع لإرادة المحتل في تسيير أمور البلاد.

ب- وإن مشروع الاحتلال هو نظام رأسمالي ديمقراطي يسعى الاستعمار به إلى إعلاء كلمته على كلمة الإسلام وأهله، والله عز وجل نهى عن اتباع الكفار واتباع من ضل السبيل.

ت- إن بيان الحق واجب على أهل العلم، فهم الحجة على الخلق بالحق وبالشرعيات من الكتاب والسنة، وليس الخالق حجة عليهم بالرغبات والتطلعات.

ث- إن ما جاء به المحتل الكافر هو مشروع من وضعه البشري هو، ومن عند نفسه، ولا يصح بحال أن يتم تجاهل ما أمر الله به في كتابه الكريم وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم، والانقياد إلى نظام وضعي صنعته أيدي البشر، وليسوا مجرد بشر بل هم من الكفار.

ج- وإن هؤلاء الذين تجرّوا على حلّ ما حرّم الله صرّح كبارهم بأنهم لا يحملون المشروع النهضوي للأمة بالإسلام، ومثلهم من الذين يضيفون مصطلح (الإسلامي) كمجرد مفردة في سياق تعريف حزب أو طائفة، أصبحوا يتبرّون منها اليوم، والله جل في علاه حذر المؤمنين من موالاته غيرهم في الحكم والسياسة، وفي جوانب الحياة عامة.

ح- والواجب الشرعي هو القيام بعمل سياسي بالموازاة، وليس بالتداخل مع مشروع الاحتلال والمشاركة بعملية السياسية.

خ- وبعد بيان هذه الأوجه يحسم المؤلف ذي الفكر الرشيد المسألة من خلال التأكيد على أن القول بأن المشاركة في العملية السياسية واجب من باب (ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب)؛ ضرب من ضروب الوهم وليس له وجه شرعي، سيما وأن العملية السياسية برمتها خارجة عن دائرة الشرعية والمشروعية، فضلاً عن كونها مشروعاً استعمارياً لإقصاء الإسلام وشريعته.

٣. الوسيلة المباحة تأخذ حكم مقاصدها: وهذه قاعدة شرعية أخرى، حاول المفتون الاستدلال بها لتبرير فتاويهم، ولكنها لا تصح أبداً للاستدلال، وسبب ذلك يعود إلى وجوه أربعة، نوجزها بالآتي:

أ- الحكم يكون تبعاً للمقصد وفق محددات شرعية من دلائل الشرعيات المستنبطة من الكتاب والسنة، وليس من دلائل العقل والحسيات، وهذا الأمر لا ينطبق على واقع الانتخابات إلا من جهة التحريم، لا من جهة البراءة أو الحل أو الوجوب كما ذهب إليه أهل الفتوى متوهمين، وقد أورد المؤلف أمثلة توضح هذا المعنى وتزيده رسوخاً.

ب- إن الأصل في الأشياء هو جواز الانتفاع منها ما لم يرد دليل المنع، والقواعد المذكورة

إن نظام العملية السياسية واستخدامه في التغيير في مختلف المجالات هو من صنيع الاحتلال ووضعه، وقد صاغه على وفق ما يريد هو، ومن المعلوم بالضرورة أنه يحرم على المسلمين الخضوع لإرادة المحتل في تسيير أمور البلاد.

وغيرها كلها صحيحة في محلها، وليس على الواقع الذي توهم المفتون أنها تنطبق عليه، فالانتخابات مثلاً وسيلة شرعية لاختيار الحاكم أحد المرشحين لرئاسة الدولة في دار الإسلام، ولكنها ليست كذلك حين يكون مفهومها رأسمالي ديمقراطي.

ت- الوسيلة إلى الحرام حرام قطعاً، حتى وإن كانت في أصلها مباحة، فلا تصح ممارسة الوسائل المباحة على البراءة الأصلية في دار الملك الجبري لتمرير سياسة المحتل وترسيخها وإعطاء الشرعية لها.

ث- رغم كون الانتخابات وسيلة مباحة إلا أنها في ظل الاحتلال تمارس لعمل حرام، ولهذا فهي محرمة في هذا المجال وفي الواقع.

٤. حكم المشاركة في العملية السياسية: للوقوف على حكم المشاركة يعطي البدراني ثلاثة أوجه للجواب:

أ- أنها حرام، وأن الإيمان بأصولها وشرائعها إيمان بغير الإسلام، وتفاصيل ذلك معتبرة وواضحة وتتفق مع الشرع والعقل، ولا ينكرها أولو النهى.

ب- يحرم على المسلمين الخنوع أو القبول أو السكون حين يكون لغير المسلمين عليهم سبيلاً، قال تعالى: (وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا).

ت- الواقع أثبت حصول ما لا تُحْمَدُ عُقْبَاهُ، وهو أن المسلمين في ظل الاحتلال أخذ يضرب بعضهم بعضاً، ويستحل بعضهم حرمة الآخر التي جعلها الله حراماً، وتمثل ذلك بالصراع الطائفي والفتنة وغيرها من أسباب فرقة المسلمين وفساد ذات بينهم.

٥. خطأ فتوى من قال بوجوب المشاركة: وهي النتيجة النهائية التي خلص إليها مؤلف الكتاب، بعد الدراسة والبحث والنظر، وهذه النتيجة مفصلة أيضاً ومنسقة بأسلوب علمي، معزز بأدلة شرعية وعقلية.

وفي ختام الكتاب يضع الأستاذ المفكر هشام البدراني خاتمة فيها وصية وتذكير لما يجب، ولأهميتها نضعها هنا كاملة:

١. لا يخفى على أهل العلم خاصة والمسلمين عامة أن العمل السياسي من فروض الكفايات على الأمة لنصرة الدين وإقامة الشريعة، وهو فرض عين على كل مكلف على ما يسعه حاله في موقعه من الرعاية لحديث الرسول صلى الله عليه وسلم: [إِنَّ اللَّهَ سَائِلُ كُلِّ رَاعٍ عَمَّا اسْتَزَعَاهُ أَحَقَّظَ أَمْ ضَيَّعَ؟ حَتَّى يَسْأَلَ الرَّجُلَ عَنْ أَهْلِ بَيْتِهِ]، فالإنسان المسلم سياسي بما كفله الله من الرعاية بالإسلام وكلفه من العمل بها وتحقيق أهدافها في شأن نفسه وأهل بيته، وشأنه مع الناس، وحقوق الأمة عليه.

رغم كون
الانتخابات وسيلة
مباحة إلا أنها في
ظل الاحتلال
تُمارس لعمل
حرام، ولهذا فهي
محرمة في هذا
المجال وفي الواقع

٢. إن فرض العمل السياسي يختلف في تبعاته ومسؤولياته، وإدراك أعماقه الفكرية ووسائله وأدواته وأساليبه، كل أولئك وغيره يختلف في دار الإسلام عنه في دار غير الإسلام، عنه في دار الحرب، عنه في دار الملك الجبري والاحتلال. والمطلوب منه أن يحمل الإسلام بوصفه مشروعاً حضارياً، وأن حامله إنسانُ الحل بالشرعيات من الكتاب والسنة، والفقهيات والفكريات من فهم دلائلها على الواقع، فهو صاحب رسالة ومبدأ، ينظر إلى متغيرات الواقع ومستجدات الأحداث بمنظار مشروعه السياسي لإنقاذ العالم بعد إصلاح المسلمين وتغيير أحوالهم بالإسلام.

٣. يدرك العامل حامل لواء الإسلام، أن مشروعه السياسي في الإصلاح والتغيير يقابله المشروع السياسي للاحتلال ويصارعه ويستعمل ضده المشروع السياسي الطائفي المسيس، وكذلك يضادده المشروع القبلي العنصري. ويعلم الإنسان النابه فائق الفكر والإحساس، أن الواجب على علماء المسلمين أن يبلوروا المشروع الحضاري من الكتاب والسنة بمشروع

سياسي يعالج المتغيرات ليضعوه بين أيدي أبناء الأمة وأنه لا يتأتى لهم إصلاح أو تغيير أو قول بالحلال والحرام، قبل أن يبصروا الأمة بالمطلوب.

٤. ويدرك الواعون أن المشاركة بالعملية السياسية بالمشروع الاستعماري سيصب في مصالح الاحتلال، ويعطلهم عن دورهم الفاعل في نهضة الأمة، وسيكون فتنة للأمة، وسيوقعهم في الإثم لا محالة. وليعلموا أن العملية السياسية برمتها خارج دائرة الشرعية والمشروعية وستزول مهما طال الزمن، وأن الجمع مستحيل بين المشروع العلماني الاستعماري والمشروع الإسلامي النابع من صميم إحساس الأمة وإيمانها بالرسالة من رب العالمين.

٥. وأن إرادة التغيير من أية جهة صادقة تُقبل وتُتصر إذا صدرت عن اجتهاد صحيح صادق من الشرعيات، وقد تجسدت بها الأفهام الصحيحة من الكتاب والسنة، لمعالجة قضايا الأمة. ثم إنها تبني قوامها على جهد جماعي مستنير بالشرعيات، متلبس بالإخلاص الخالص، سائر بالتنظيم الدقيق، ولسوف تثق به الأمة وتتهض. قال الله تعالى: (قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ)، وقال الله تعالى: (وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ).

حكومات في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق انتهاكات حكومة المالكي.. حقائق وأرقام (٢٠٠٦-٢٠١٠)

قسم الدراسات

بعد أكثر من أربع سنوات عاشها العراق في ظل حكومة الاحتلال الرابعة؛ لا بد من قراءة جامعة لما شهدته البلاد خلال هذه الحقبة المضنية من واقع مرير على جميع المستويات؛ السياسية منها والأمنية والاقتصادية والمعيشية، وكما تشير إليه الوقائع والأحداث المتوالية، وما تكشف عنه التقارير والبيانات والإحصاءات الصادرة عن المنظمات الدولية ومراكز البحوث والدراسات في العالم.

وقبل الشروع في استقراء الواقع العراقي في هذه الحقبة من الزمن نود أن نستحضر الخطاب الافتتاحي لنوري المالكي بعد تسلمه منصب رئاسة الوزراء في ٢١/٤/٢٠٠٦، ذلك الخطاب الذي تضمن نوع المهام والأهداف التي يتعهد البرنامج الحكومي بتحقيقها؛ والتي تشمل - بحسب ما جاء في الخطاب -: (معالجة الملف الأمني الذي أصبح يؤرق الجميع! إعادة الخدمات؛ الكهرباء والماء والغاز والصرف الصحي! وتوفير وقود السيارات! معالجة الفساد الإداري والمالي بكل صورته!! والذي أصبح السمة الأبرز في جميع

مؤسسات الدولة، وتوفير فرص العمل على أساس الكفاءات وليس على أساس طائفي!! ومعالجة البطالة! وإعادة إعمار البلاد وما دمرته آلة الحرب خلال السنوات الثلاثة الماضية! وإخراج المعتقلين الذين لم تثبت إدانتهم!! ووضع جدول زمني لخروج قوات الاحتلال..).

وإذا ما تأملنا هذه الأهداف "الطبيعية" في حقيقتها، والبسيطة في ذاتها والتي يشكل تحقيقها الحد الأدنى من متطلبات العيش في دولة ما؛ نجد وبالمقارنة مع الملموس والمحسوس من الواقع البائس الذي عاشه العراق طيلة السنوات الخمس الماضية؛ أن أياً من تلك الأهداف "الطبيعية" و"البسيطة" التي تضمنها البرنامج الحكومي لم يتحقق، بل ازدادت حياة العراقيين سوءاً وازدادت الجراح والآلام، وتفاقت الأزمات، وانحدرت البلاد إلى هاوية سحيقة في أغلب المستويات، ووفق المعطيات والبيانات والدراسات والإحصائيات الرسمية منها وغير الرسمية.

فبحسب ما ذكره "مرصد الحقوق والحريات الدستورية" (MRFC) - وهو منظمة عراقية مستقلة - بتاريخ ٢٠٩/٧/٢؛ فإن أوضاع حقوق الإنسان لا زالت تثير القلق في العراق، دون اهتمام الجهات الحكومية إلى خطورة هذه الأوضاع، وأشار تقرير أعده المرصد إلى أن العنف والصراعات والمعاناة الاقتصادية دمرت العديد من المدن العراقية، وأدت إلى تعرض الأفراد لشتى الانتهاكات، فضلاً عن خراب الممتلكات والبنى التحتية للبلد، وولدت الكثير من المشاكل التي تسربت داخل المجتمع العراقي.

ف العراق اليوم؛ "الجديد" - كما يحلو لبعضهم تسميته - لا يزال يدور في دوامة القتل والاختطاف والجريمة المنظمة، والسلب والنهب والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان، حتى أضحي البلد الأخطر في العالم للسنة الرابعة

العراق البلد الأخطر في العالم للسنة الرابعة على التوالي بحسب مؤشر السلام العالمي الصادر عن معهد "الاقتصاديات والسلام".

العراق يحتل المرتبة الثانية في العالم من حيث تنفيذ أحكام الإعدام - بعد إيران - خلال السنوات الأربعة الماضية.

على التوالي بحسب مؤشر السلام العالمي الصادر عن معهد "الاقتصاديات والسلام" الاسترالي، والذي يبحث في أجواء السلام التي تنعم بها شعوب العالم استناداً إلى (٢٣) محوراً تشمل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

أما المdahمات والاعتقالات العشوائية؛ وعدد المعتقلين في سجون وزارة الداخلية؛ والمحتجزين في السجون السرية؛ وحالات الاغتصاب والتعذيب البشعة؛ وغيرها من الانتهاكات السافرة لحقوق الإنسان؛ فهي في تزايد واتساع بحسب تقارير منظمات الحقوق

الدولية، مثل؛ "منظمة العفو الدولية"، ومنظمة "هيومن رايتس ووش" الأمريكية، و"مرصد الحقوق والحريات الدستورية".

كما احتل العراق في ظل حكومة الاحتلال الرابعة المرتبة الثانية في العالم من حيث تنفيذ أحكام الإعدام - بعد إيران - بحسب التقارير الأولية التي أكدتها منظمة "العفو الدولية"، حيث أشارت إلى إصدار المحاكم العراقية خلال السنوات الأربعة الماضية (٢٠٠٦ - ٢٠٠٩)؛ (١٥٦٩) حكم إعدام لعراقيين أدينوا بتهم مختلفة، وأنه تم تنفيذ أغلب تلك الأحكام بشكل لا يمت للإنسانية بصلة - على حد وصف المنظمة -، وأشارت أيضاً إلى أن وزارة "حقوق

الإنسان"! تتخذ موقف المتفرج إزاء تلك الأحكام التي شابها الكثير من الغموض والشكوك وعلامات الاستفهام، خاصة بعد تقديم ذوي المحكومين تقارير تفيد عدم السماح لهم بتوكيل محامين، أو بتوفير أدلة تثبت براءتهم. وأكدت المنظمة أن من بين المحكومين نساءً وكباراً في السن تتجاوز أعمارهم السبعين عاماً، وأن أغلب الأشخاص الذين نفذت فيهم تلك الأحكام هم ممن تم أسرهم خلال الاشتباكات المسلحة مع القوات الأمريكية أو العراقية أو ممن جرى اعتقالهم خلال عمليات الدهم والتفتيش للمناطق والأحياء المختلفة في المدن العراقية.

كما ويغرق العراق اليوم بجميع مفاصله الإدارية والمالية والوظيفية في بحار الفساد المتلاطمة؛ وهو ما تؤكد تقارير "منظمة الشفافية الدولية"، للأعوام ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، حتى بات ربع سكان العراق اليوم يعيشون تحت خط الفقر، وبات العراقي هو الأقل دخلاً بين شعوب الأرض قاطبة، وبحسب تقرير لمنظمة "أوكسفام" الدولية صادر في تموز "يوليو" ٢٠٠٧ فإن نسبة ٤٣% من العراقيين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم، وأن ٢٨% من الأطفال يعانون من سوء التغذية - وهو ما يؤثر على نموهم الجسدي ويؤدي إلى الهزل وإعاقة نمو الهيكل العظمي والعقلي بشكل لا يمكن معالجته بعد سن الرشد - وإن ثلث السكان يحتاجون إلى مساعدات طارئة، ما يعني أن عشرة ملايين عراقي يعانون الفقر وسوء التغذية، الأمر الذي تسبب في ارتفاع معدل الأمراض المزمنة، وارتفاع نسبة الوفيات بين الأطفال في العراق حتى باتت هي الأعلى عالمياً بحسب تقرير منظمة "اليونسيف" الصادر في نيسان "مارس" ٢٠٠٧.

وأكد تقرير لبعثة المساعدة التابعة للأمم المتحدة في العراق صدر في كانون الثاني "يناير" عام ٢٠٠٧؛ أن الأحوال المعيشية اليومية تتدهور رغم مليارات الدولارات التي خصصت لجهود الإعمار، وأن معدل البطالة ارتفع إلى ٦٠ %.

أما على صعيد الخدمات والبنى التحتية فلا يزال العراق يعيش أوضاعاً مأساوية بالرغم من الموازنات السنوية المليارية للحكومة، ففي تقرير لمنظمة

بغداد أسوأ مدينة في العالم من حيث جودة ومستوى المعيشة عام ٢٠١٠.

٤٣ % من العراقيين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم، و ٢٨ % من الأطفال يعانون من سوء التغذية، و ٧٠ % من العراقيين يفتقرون لماء الشرب النظيف.

"ميرسر" الدولية عن تصنيف جودة مستويات المعيشة في مدن العالم الكبرى؛ صنفت بغداد كأسوأ مدينة في العالم من حيث جودة ومستوى المعيشة عام ٢٠١٠.

فالنقص الكبير في الرعاية الصحية، وعوز المستشفيات الحاد للمعدات والأجهزة والأدوية والمستلزمات الطبية الكافية، وتردي خدمات الكهرباء، وقلة أو انعدام توفر الماء الصالح للشرب أصبحت هموماً تؤرق العراقيين بشكل دائم، وبحسب التقرير الصادر عن منظمة "أطباء العالم" (١)؛ فإن ٩٠ % من مجموع (١٨٠) مستشفى في كافة أنحاء العراق تعاني من نقص المعدات والموظفين المؤهلين.

وبحسب البيان الصادر عن منظمة "الصليب الأحمر الدولي" بتاريخ ٢٠٠٨/١١/٩؛ فإن ٤٠ % من العراقيين يفتقرون إلى المياه الصالحة للشرب،

(١) صدر بتاريخ ٢٠٠٨/٢/٢١

بينما كشف تقرير لمنظمة "أوكسفام" الدولية صادر في تموز "يوليو" ٢٠٠٧ أن نسبة ٧٠% من العراقيين يفتقرون لماء الشرب النظيف، مما يشكل مصدر خطر على الصحة العامة، فضلاً عن عدم توفر شبكات الصرف الصحي، وارتفاع نسب التلوث، وانتشار الأمراض الوبائية.

ويأتي ذلك مع أن الموازنة العامة للعراق - وهي ترجمة رقمية لنشاط الحكومة المتوقع خلال سنة مقبلة - بلغت لعام ٢٠٠٦ حوالي (٣٣,٩) مليار دولار، والموازنة العامة لعام ٢٠٠٧ حوالي (٤٠) مليار دولار، ولعام ٢٠٠٨؛ بلغت (٧٠) مليار دولار! وهي أكبر ميزانية في تاريخ العراق؛ وفقاً لمحدث باسم الحكومة. أما موازنة عام ٢٠٠٩ فبلغت حوالي (٧٠) مليار دولار، بينما بلغت موازنة عام ٢٠١٠ حوالي (٧٢,٤) مليار دولار أمريكي! - وهي ما تعادل ميزانية أربع دول مجتمعة؛ وهي: سوريا (١٦) مليار، ومصر - والتي يبلغ عدد سكانها (٧٠) مليون نسمة - (٣٦,٥) مليار، والأردن (٧,٦) مليار، ولبنان (٦,٢) مليار. ويبلغ ناتج موازنات العراق للسنوات الخمس الماضية حوالي (٢٧٣,٩) مليار دولار!! ناهيك عن الميزانيات الإضافية لعام ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ و ٢٠١٠ لتصل - وكما يقول وزير المالية - إلى (٢٨٠) مليار دولار!! يضاف لهذه الميزانية حوالي (٤٤) مليون دولار أنفقتها الحكومة الأمريكية، إضافة إلى القرض الياباني، حيث وقعت حكومة المالكي مع الحكومة اليابانية اتفاقية قرض لتمويل تنفيذ (١٢) مشروعاً، بلغت كلفتها (٢,٤) مليار دولار، وتتنوع على قطاعات الكهرباء والماء والموانئ والطرق والنفط.

فكل هذه المبالغ الطائلة والكفيلة ببناء وتأسيس دولة بكاملها لم تحل معضلة واحدة من المعضلات التي يعاني منها العراقيون، والتي تعهد

البرنامج الحكومي الذي قدمه المالكي بحلها، ولم يتحقق أي شيء من الإعمار والازدهار الذي يتحدث عنه المسؤولون الحكوميون، فالإخفاق والفشل هو السمة الملازمة للحكومة في كل الملفات وعلى جميع الأصعدة، الأمر الذي سنطرق إلى بعض تفصيلاته مدعمة بالإحصاءات والبيانات المعتمدة، ووفق المحاور التالية:

المحور الأول: الفساد المالي والإداري في العراق.

المحور الثاني: غياب الأمن وحوادث القتل وأحكام الإعدام.

المحور الثالث: الاعتقالات وحالات التعذيب وانتهاك حقوق الإنسان.

المحور الرابع: تدهور الأحوال المعيشية وانتشار البطالة والأمراض والأمية.

المحور الخامس: التهجير و وتردي الأوضاع الاجتماعية.

العراق يتربع على
عرش الفساد العالمي
بلا منازع ويحتل
المركز الثالث من بين
الدول الأكثر فساداً في
العالم وعلى مدى
الأعوام الخمسة
الماضية بحسب
إحصاءات "منظمة
الشفافية الدولية".

الفساد المالي والإداري في العراق

يشير مصطلح الفساد إلى حالة انتهاك مبدأ النزاهة، فهو إساءة استعمال السلطة أو الوظيفة العامة للكسب الخاص.

ويمثل الفساد مشكلة رئيسة متفاقمة وصلت إلى أقصى مدياتها في العراق منذ الغزو الأمريكي للبلاد عام ٢٠٠٣ وفي ظل هيمنة الطبقة السياسية المتحالفة مع الاحتلال على مفاصل الدولة ومؤسساتها، وتشكيلها غطاءً لنهب المال العام، وتبديد ثروات البلاد، وتهريب النفط، وممارسة مختلف عمليات الفساد المالي والإداري.

فاليوم يتربع العراق على عرش الفساد العالمي بلا منازع، وفي ضوء الإحصاءات التي أجرتها "منظمة الشفافية الدولية" والمعنية بمراقبة الفساد في العالم والذي شمل (١٨٠) دولة، احتل العراق المركز الثالث من بين الدول الأكثر فساداً في العالم بعد الصومال ومينمار! وللأعوام الخمسة الماضية!! ورغم أن الإدارة الأمريكية قد مارست ضغوطاً سياسية على "منظمة الشفافية" لإزاحة العراق عن المرتبة الأولى في سلم الفساد، وجعله بالمرتبة الثالثة عالمياً إلا أن الحقيقة المرة التي لا مهرب منها هي أن العراق يأتي بالمركز الأول في الفساد إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار أن ميزانية تلك الدول - التي تقدمته - مجتمعة لا تعادل ميزانية وزارة عراقية واحدة، الأمر الذي يشير إلى حجم الفساد الهائل الذي تعيشه البلاد ومآلاته الخطيرة وتأثيراته السلبية العميقة على واقعه الاقتصادي والمعيشي، فالآثار المدمرة والكارثية لنفشي هذه الظاهرة المقيتة تطال كل مقومات الحياة، من هدر الأموال والثروات، وإضاعة الوقت والطاقات، وعرقلة أداء المسؤوليات والوظائف والخدمات، وبالتالي تشكل هذه الظاهرة منظومة تخريبية تمنع عمليات البناء والتقدم ليس في الجانب الاقتصادي والمالي فقط، بل في الجانب الاجتماعي والثقافي أيضاً، ناهيك عن مؤسسات ودوائر الخدمات العامة ذات العلاقة المباشرة واليومية مع حياة الناس.

وعن نتائج "منظمة الشفافية الدولية" يقول مديرها التنفيذي "ديفيد نوسبوم" : هذه النتائج تشير إلى أن الفساد في العراق متفاقم، وهذا ليس عائداً لانهايار الأمن كما يُروّج له، بل أيضاً للمعايير المزدوجة في المراقبة والتوازنات وتطبيق القانون وعمل المؤسسات الرسمية.

ولعل ما يعرف بـ "هيئة النزاهة" في العراق - وهي هيئة مسؤولة عن الكشف الدوري لمستويات الفساد في أروقة ومؤسسات ودوائر الدولة العراقية - قد كشفت بعضاً من قضايا الفساد المالي المستشري في جسد الحكومة، إلا أنها لم تصل إلى كشف جميع الملفات المتعلقة بهذا الشأن، بالرغم من أنها فتحت أكثر من أربعة آلاف دعوى خلال النصف الأول من العام الحالي ٢٠١٠، وأشارت الهيئة في تقريرها للنصف الأول من هذا العام إلى إحالة (١٢٢٦) متهماً إلى المحاكم المختصة نتيجة التحقيقات التي أجرتها لمحاكمتهم

٩٠% من الأموال
المخصصة لمشاريع
الإعمار تهدر بسبب
الفساد.
"هيئة النزاهة" تفتح
أكثر من أربعة آلاف
دعوى فساد خلال
النصف الأول من
عام ٢٠١٠.

عن قضايا فساد في (٩٨٢) دعوى، بلغت قيمة الفساد فيها أكثر من (٣٢٢,٥) مليار دينار، وهو رقم هائل يسجل في مثل هذه المدة القصيرة.

وحكم خلال المدة نفسها على (٢٠٢) متهماً في قضايا فساد بناء على تحقيقات أجرتها الهيئة في (١٨١) حكماً، كان الحكم في إحداها؛ السجن المؤبد، والسجن لأكثر من خمس سنوات في أغلبها، كما صدر للهيئة خلال هذه المدة (٢٣٦٠) أمر قبض قضائي عن تهم فساد، منها أمر قبض ضد

موظف بدرجة "وزير"، و(٥١) أمر قبض ضد موظفين بدرجة "مدير عام" فأعلى، وجرى تنفيذ (٥٨٨) أمر قبض قضائي خلال المدة المذكورة. وبلغت الأموال المحكوم بإعادتها في دعاوى حققت فيها الهيئة أكثر من (٢٩) مليار دينار!.

وأعلنت "هيئة النزاهة" في العراق أيضاً؛ أنها - خلال العام ٢٠٠٩ - كانت قد أحالت (١٠٨٣) متهماً بتهم الفساد المالي إلى محكمة الجنايات، وأن

عدد من جرت إحالتهم خلال العام ٢٠٠٩ إلى القضاء بلغ ضعف الأعداد التي جرت إحالتها خلال الأعوام الماضية!

كما حققت الهيئة في عام ٢٠١٠ بـ (١٦١٩٠) قضية فساد، وكان هناك (٢٥٠٠) متهماً و (٧٠٩) محكوماً و (١٤٣٧) موقوفاً، فيما بلغ عدد المطلوبين لغاية ١/١٢/٢٠١٠ (٢٤٣) مطلوباً بينهم (٦) بدرجة وزير!. وهذه الأعداد الكبيرة من الفاسدين تكفي لتدمير مئات المؤسسات، وإفشال خطط التنمية في بلدان عدة.

وخلصت "هيئة النزاهة" إلى أن ما نسبته ٩٠% من الأموال المخصصة لمشاريع الإعمار تهدر بسبب الفساد.

كما وأعدت أربع مؤسسات أميركية دراسات موثقة عن الفساد في العراق، وهي "الكونغرس"، ووزارة الخارجية، ودائرة المفتش العام ومكتب المحاسبة الأميركية، وتُجمع وثائق تلك المؤسسات على ثلاثة مؤشرات، وهي:

- ١- الفساد في العراق منظمٌ ومتنامٍ.

- ٢- الدور الأميركي ناشط في المراقبة ولكنه ضعيف في الحد من الفساد.

- ٣ - عدم قدرة الحكومة العراقية على إضعاف مراكز الفساد والحد من نشاطها.

وكان "مكتب المحاسبة الأميركية" - وهو جهاز تحقيق في "الكونغرس" - أصدر في السنوات السابقة تقارير خطيرة عن حجم الفساد المستشري في مفاصل الدولة في العراق، وكانت تقابل بتحفظ أميركي وعراقي على حد سواء، ويورد مدير الشؤون الدولية في "مكتب المحاسبة" "جوزيف كريستوفر" مثلاً على المبالغ التي أنفقت على ما يعتبر أعمال إعادة إعمار؛ لكنها في الحقيقة لم تكن سوى هدر للمال واختلاسات وسرقات، ففي إصلاح سد

الموصل من تشققات في بنيته الخرسانية؛ يكشف المسؤول الأميركي أن المقاولين تلاعبوا بالعمل بحيث ضاعت الأموال التي أنفقت على عمليات إعمار السد. وتجدر الإشارة إلى أن ما يعادل ٩٠% من الأموال المخصصة "لإعادة بناء" العراق اختفت بفعل فساد مسؤولين أمريكيين وعراقيين مرتبطين بشركات أمريكية حصلت على عقود تجارية وإعمارية.

واتهم مجلس النواب الأميركي وزيرة الخارجية "كوندوليزا رايس" بإخفاء معلومات عن الفساد في العراق، وصوّت المجلس عام ٢٠٠٧ على قرار ينتقد الطريقة التي تعاملت بها وزارة الخارجية مع ملف الفساد، واتهمها بإخفاء معلومات عن المشكلة لأسباب "سياسية".

وقال النائب عن الحزب الديمقراطي "هنري واكسمان" أبان تقديمه لمشروع القرار أمام مجلس النواب، أن وزارة الخارجية الأميركية تحاول إخفاء أية معلومات تكشف عن الفساد المالي في حكومة رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي، وكان النائب "واكسمان" قد شجع رئيس "مفوضية النزاهة" في العراق آنذاك "راضي الراضي" على مغادرة البلاد وتقديم مداخلات رسمية له في مجلس النواب الأمريكي عن حجم الفساد المالي في العراق؛ اتهم فيها "المالكي" بحماية فاسدين عبر تطبيق قرارات تمنع مساءلة وزراء ومفوضين كبار في حكومته، كما كشف راضي الراضي بان المبالغ المهدورة ولحد نهاية العام ٢٠٠٧ قد بلغت (١٨) مليار دولار! حيث بلغ حجم الفساد المالي في الوزارات العراقية على النحو التالي:

- وزارة الدفاع؛ بلغ حجم الفساد فيها (٥) مليار دولار.

- وزارة التجارة؛ (٣) مليار دولار.

- وزارة الكهرباء؛ (٣) مليار.

- وزارة النقل؛ (٢) مليار دولار.

- وزارة الصحة؛ (٢) مليار دولار.

- وزارة الداخلية؛ مليار دولار.

- وزارة الاتصالات؛ مليار دولار.

- وزارة الإسكان؛ مليار دولار.

وقال القاضي موسى فرج نائب رئيس هيئة النزاهة^(١): أن الأمانة العامة لمجلس الوزراء هي البؤرة الأخطر فساداً في العراق! بعد إلغاء لجنة الشؤون الاقتصادية التي كان يرأسها نائب رئيس الوزراء، وتم تحويل صلاحياتها إلى الأمانة العامة.

وأكد القاضي رحيم العكيلي الرئيس الحالي لـ"هيئة النزاهة" في العراق^(٢) أن كل القطاعات والمحافظات تشترك في وجود الفساد، وأن اختلاف النسب أو المستويات الموجودة!

وهذه الحقيقة يدركها الجميع في داخل العراق وخارجه، فثمة اعتراف رسمي وشعبي بوجود واستثراء وديمومة الفساد، حتى صار أقصى ما يستطيع فعله إزاء ذلك هو تقديم إحصاءات عن حجم الفساد! والتحذير من تداعياته وآثاره.

"هيئة النزاهة": الأمانة العامة لمجلس الوزراء هي البؤرة الأخطر فساداً في العراق. وكل القطاعات والمحافظات تشترك في وجود الفساد، وإن اختلفت النسب أو المستويات. الموجودة.

(١) في تصريح له نشرته جريدة "الحياة" في نيسان "أبريل" ٢٠٠٨.

(٢) في ندوة مفتوحة أقيمت في العاصمة الأردنية عمان بتاريخ ٢٩ تموز "يوليو" ٢٠١٠

بدعم وتنسيق مع "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" UNDP و"الشفافية الدولية".

هذا بالإضافة تفشي ظواهر الرشوة، والتزوير، والوظائف الوهمية، ووجود عشرات الآلاف من الشهادات الجامعية المزورة للمسؤولين والضباط والمدراء والنواب وكوادر الأحزاب الذي يشغلون مناصب قيادية في الدولة حسب تصريحات وإحصائيات "هيئة النزاهة".

وتشير المصادر إلى أن الرواتب والامتيازات التي تتقاضاها الرئاسة الثلاث وأعضاء مجلس النواب وموظفيهم تستنزف ما نسبته ٢١% من

وزارة الداخلية تحتل المركز الأول في الفساد للعام ٢٠٠٨. في وزارة الداخلية (٧٠) ألف درجة وهمية بين منتسبي حماية المنشآت الحيوية.

الموازنة التشغيلية السنوية للعراق، وتذكر المصادر أن راتب رئيس الوزراء نوري المالكي؛ يبلغ: (٢) مليون دولار شهرياً! وراتب رئيس الجمهورية جلال الطالباني؛ هو: (١,٥) مليون دولار شهرياً! وأن هذه الرواتب تصرف من دون قانون يُنظم صرفها.

علماً أن راتب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية وهي أغنى وأكبر دولة في العالم هو: (٤٨) ألف دولار شهرياً!! ما يعني أن راتب جلال الطالباني "الشهري" يعادل أكثر من راتب أوباما لسنتين!

وراتب نوري المالكي "الشهري" يعادل أكثر من راتب أوباما في ثلاث سنوات!!

الفساد في وزارتي الداخلية والدفاع:

تأتي وزارة الداخلية في العراق في المركز الأول في الفساد للعام ٢٠٠٨ بحسب ما ذكره رئيس "هيئة النزاهة" رحيم العكيلي^(١)؛ حيث سجلت هذه الوزارة (٧٣٦) حالة فساد، وبعدها وزارة الأشغال العامة والبلديات بأكثر من (٤٠٠) حالة، ثم وزارة العدل (٢٤٩) حالة، بل حتى لجنة النزاهة المكلفة بمواجهة الفساد في العراق هي نفسها تعاني من الفساد والمحسوبية.

وكشف وزير الداخلية "جواد البولاني" - في مؤتمر صحفي عُقد في بابل - عن وجود أكثر من (٧٠) ألف درجة وهمية تم رصدها بين منتسبي حماية المنشآت الحيوية "FBS" في الوزارة، والبالغين (١٥٨) ألف منتسب موزعين بين عدد من الوزارات المدنية.

كما أكدت الوزارة فتحها تحقيقاً على أعلى المستويات بخصوص معلومات عن تلقي قيادات في "الداخلية" رشى من شركة "بلاك ووتر" الأميركية، للكتّم على مسار التحقيق في الحادث الأمني الذي تسببت به الشركة عام ٢٠٠٧، والذي أودى بحياة عدد من المدنيين العراقيين، وكان أربعة مدراء تنفيذيين سابقين في "بلاك ووتر" كشفوا لصحيفة "نيويورك تايمز" أنهم أرسلوا مبلغ مليون دولار إلى مكتبهم في العراق من أجل رشوة مسؤولين عراقيين في مقابل سكوتهم عن انتقاد الشركة!

وفي أوائل هذا العام ٢٠١٠ أوقفت الشرطة البريطانية مدير شركة "إيه تي اس سي" بشبهة الاحتيال في بيع أجهزة لكشف المتفجرات إلى العراق، في إطار صفقة مشبوهة مع وزارة الداخلية العراقية، وأصدرت بريطانيا قراراً يمنع تصدير منتجات هذه الشركة من تلك الأجهزة بعد ثبات عدم فاعليتها،

(١) نقلت ذلك صحيفة "نيويورك تايمز" في تقرير لها صدر في ٨ أيار/مايو ٢٠٠٩.

على الرغم من إصرار الأجهزة الأمنية في العراق على استخدامها في نقاط التفتيش.

كما نشرت صحيفة "نيويورك تايمز" خبراً مفاده: أن النفقات العسكرية العراقية بلغت (٧,٥) مليار دولار! متجاوزة بذلك إنفاق الولايات المتحدة على الجيش الحكومي والبالغ (٥,٥) مليار دولار!!

ووفق تصريحات "هيئة النزاهة" فإن أكثر عقود التسليح التي أبرمتها وزارة الدفاع قد شابها الغموض، وتضمنت شراء طائرات عمودية قديمة غير صالحة للعمل، وعجلات وأسلحة قديمة فرضتها بعض الشركات الأميركية المصنعة.

في وزارتي الداخلية والدفاع (٦٦) ألف وظيفة وهمية كُشِف عنها، حصة الداخلية منها (٥٠) ألف وظيفة، تكلف خزينة الدولة (٥) مليارات دولار سنوياً. (٣٠٠) ألف برميل من النفط الخام تذهب إلى عصابات المافيا المرتبطة بالأحزاب السياسية.

وفي تقرير أعده "ستيوارت بوين" المفتش الأمريكي المسؤول عن مراقبة برامج إعادة الإعمار في العراق، صادر في نيسان "أبريل" ٢٠٠٨؛ فإن ٣٠% من منتسبي قوات الأمن الحالية هم إما غائبون أو مختفون وما زالوا يتقاضون رواتباً.

وعلى ضوء تصريح أفاد به النائب عمار طعمة "عضو ما يعرف بـ"هيئة الأمن

والدفاع" في "مجلس النواب" نشر في آيار "مايو" ٢٠٠٨؛ فإن (٦٦) ألف وظيفة وهمية تم الكشف عنها في وزارتي الداخلية والدفاع، كانت حصة الداخلية منها (٥٠) ألف وظيفة، تكلف خزينة الدولة (٥) مليارات دولار سنوياً، وهو ما أكدّه أيضاً نائب رئيس "هيئة النزاهة" القاضي موسى فرج؛ في

تصريح له لصحيفة "الحياة"، وقال أيضاً: إن وزارة الداخلية فقدت (١٩) ألف قطعة سلاح، أفادت وثائق أن شركات أعادت بيعها إلى أطراف بريطانية!

الفساد في وزارة النفط:

يشير تقرير لإحدى المنظمات الدولية بأن العراق يفقد يومياً نحو (٣٠٠) ألف برميل من النفط الخام تذهب إلى عصابات المافيا المرتبطة بالأحزاب والجماعات السياسية المتنفذة، ويجري ذلك بعد تحطيم متعمد للعدادات الموجودة في المرافق العراقية والتي كانت تتولى مهمة حساب النفط المصدر إلى الخارج، رغم الدعوات الكثيرة المطالبة بإصلاحها وتشغيلها، والتي لم تلق أي أذن صاغية من قبل الوزارة بهدف الإيغال في سرقة اكبر كمية ممكنة من ثروة البلاد النفطية.

هذا بالإضافة إلى الإهمال الكبير في برامج إصلاح القطاع النفطي في العراق، والذي يقدر خبراء النفط تكلفة خسارته بنحو (٣٠) مليار دولار، بالرغم من أن تخصيصات وزارة النفط خلال الأربع سنوات الماضية بلغت (١٨,٦) مليار دولار! وأن الوزارة لم تقم بحفر بئر واحد في العراق خلال هذه المدة، وان جميع الحقول التي تعمل تم حفرها قبل ذلك الوقت.

أما ما سُمّي بالعقود المعيارية لجولات التراخيص الأولى والثانية والثالثة؛ فهي لم تكن مطابقة ومماثلة لأية معايير عالمية في الصناعة النفطية، بل صممت من قبل شركات نفطية احتكارية، وتبنتها دائرة العقود والتراخيص في الوزارة من غير دراسة جدوى اقتصادية وفنية، أو مقارنة للتكلفة عند التنفيذ بأساليب غير العقود المعيارية تبرر إحالة هذه الحقول للشركات المتنافسة، ومن غير وجود كلفة تخمينية تكون المعيار الواضح لقبول أو رفض

العطاءات التي تتجاوز تلك الكلفة، فضلاً عن مخالفة هذه العقود وبشكل واضح لقانون الحفاظ على الثروة الهيدروكربونية رقم (٨٤) لعام ١٩٨٥ الساري.

الفساد في وزارة التجارة:

جرى توجيه اتهامات مباشرة بالفساد إلى وزير التجارة عبد الفلاح السوداني، وأحيل إلى القضاء بسبب مزاعم كسب غير مشروع يتعلق ببرنامج البطاقة التموينية، واختلاس ملايين الدولارات نظير استيراد مواد غذائية غير صالحة للاستهلاك البشري! وجرى تسوية القضية بضغط مورش على القضاء من قبل جهات حكومية.

**إنفاق (٢٧) مليار
دولار لتحسين إنتاج
الطاقة الكهربائية،
ومعدل إنتاج محطات
الكهرباء لعام ٢٠١٠
لا يتعدى مستوى ما
كان عليه عام
٢٠٠٢!!**

وأوضح نائب رئيس هيئة النزاهة القاضي موسى فرج^(١): أن وزارة التجارة التي تعد الجهة الأولى المسؤولة عن توفير الغذاء للعراقيين من خلال توفير مواد البطاقة التموينية؛ بدلاً من أن تتفق مع مناشئ معروفة في توفير المواد المطلوبة اتجه المسؤولون فيها إلى التعاقد مع تجار في الأسواق المحلية على صلة بهم، ففتحوا مكاتب لهم في الخارج وصدروا إلى العراق كل ما هو تالف وغير صالح للاستخدام البشري، تجاوز بعضه مدة صلاحيته، وأن حجم الصفقات التي تم ضبطها قبل توزيعها على المواطنين يبلغ عشرات الآلاف من الأطنان، ما كلف الدولة عشرات البلايين من الدولارات.

(١) في تصريح له نشرته صحيفة "الحياة" في نيسان "ابريل" عام ٢٠٠٨

وقال نائب رئيس الهيئة: إن الوزارة توقفت إثر ذلك عن تزويد الناس مواد تموينية لستة أشهر كاملة، من دون توضيح ما آلت إليه المبالغ المخصصة لهذه المدة، وبدلاً من وضع الوزارة تحت طائلة المساءلة عمد المسؤولون في مجلس الوزراء إلى اتخاذ قرارات غاية في الغرابة وهي تقليص مواد البطاقة التموينية!

وتذكر المصادر أن وزير التجارة المذكور كان يأخذ عمولة قدرها (٤٠) دولاراً عن كل طن سكر تتعاقد عليه الوزارة، والمخصص للحصة التموينية، وإذا احتسبنا أن كل عقد وقعته الوزارة كان بنحو (١٠٠) ألف طن على متوسط قياس لبقية العقود؛ فإن هذا يعني الحصول على (٤) ملايين دولار عن كل عقد!! فكم عقد يا ترى وقعت الوزارة لشراء مواد غذائية وغير غذائية خلال الأعوام الماضية؟!

الفساد في وزارة الكهرباء:

أصدرت وزارة الكهرباء في حزيران ٢٠٠٦ خطتها المركزية للمنظومة الكهربائية (٢٠٠٦ - ٢٠١٥)، وجرى طرح هذه الخطة والترويج لها في كافة وسائل الإعلام وفي مؤتمرات دولية، ووعدت الوزارة بموجبها زيادة توليد الطاقة الكهربائية في محطات العراق إلى (١٣,٤٠٠) ميكاواط في سنة ٢٠٠٩، وهو ما يكفي لتجهيز البلاد برمتها بالكهرباء على مدار (٢٤) ساعة دون انقطاع، ومن دون الاعتماد على أي تجهيز خارجي عن المنظومة الوطنية، ولكن الذي حصل أن معدل إنتاج محطات كهرباء "الوزارة" في آب ٢٠١٠ لا يتعدى مستوى ما كان عليه إنتاجها في نفس الشهر من عام

٢٠٠٢!! مع تأكيد وزير المالية في العراق بأن ما صُرف على الكهرباء خلال السنوات الأربع الماضي بلغ (٢٧) مليار دولار!!

هذا أمثلة يسيرة تدل على حجم النهب المنظم لأموال البلاد في بعض وزارات حكومة المالكي، فضلاً عما يجري في الوزارات الأخرى كالصحة والنقل والصناعة والزراعة وغيرها، ولو أردنا تتبع كل ما يجري في هذه الوزارات من عمليات فساد مالي خطير لطل بنا المقال، وحسبنا من ذلك الإشارة.

غياب الأمن وحوادث القتل، وأحكام الإعدام:

إذا كانت الإدارة هي محل صور الفساد الأولى، فإن السياسات الأمنية هي محل الصورة الأفظع، فقد استمر العنف الذي يعصف بالبلاد، ويودي بحياة الآلاف من الأبرياء، وأصبحت ظاهرة الانفجارات بالسيارات المفخخة خلال السنوات الماضية ظاهرة دامية متواصلة، وفي ظل أجهزة الكشف عن المتفجرات "الفاصلة" التي استوردتها "الحكومة" بملايين الدولارات.

فوفق إحصائيات مرصد الحقوق والحريات الدستورية (MRFC) للأعوام ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠؛ فإن تفجير السيارات المفخخة، والعبوات الناسفة واللاصقة، وقذائف الهاون وغيرها قد شكلت أعلى وسائل العنف المستخدمة في استهداف المواطنين ضراوة، حيث وصلت أعداد ضحاياها خلال عام ٢٠٠٨، إلى (١١,٩٨٣) مصاباً، أي بنسبة (٦٨,٨%) من مجموع أعمال العنف، و(٥,٦٣٧) قتيلاً، أي بنسبة (٢٢%) من مجموع أعمال العنف، وخلال عام ٢٠٠٩ وقع (١٢,٩١٦) مصاباً، أي بنسبة (٧٠%) من مجموع أعمال العنف، بينما بلغ العدد الإجمالي للقتلى (٤,٧٥٤) قتيلاً. وبلغت إحصائية الضحايا لعام ٢٠١٠؛ (١٢٧٤٩) مصاباً، و(٢١٩٦) قتيلاً. هذا

بالإضافة إلى الجثث المجهولة وحوادث الاغتيال والإعدامات والقتل بفعل القوات الأمريكية والعراقية.

وبهذا يكون مجموع ضحايا التفجيرات بالسيارات المفخخة، والعبوات الناسفة واللاصقة، وقذائف الهاون للسنوات الثلاث الماضية بحسب إحصائيات المرصد (٥٠٢٣٥) ضحية ما بين قتل وجريح.

كما لاحظ مرصد الحقوق والحريات الدستورية (MRFC) أيضاً تنامي ظاهرة الاغتيالات المنظمة باستخدام المسدسات الكاتمة في بغداد واغلب محافظات العراق، والموجهة بصورة ممنهجة نحو شرائح اجتماعية معينة منها على سبيل المثال؛ موظفين، وشخصيات اجتماعية، ورجال أعمال وغير ذلك، وبحسب إحصائيات المرصد فإن مجموع الاغتيالات باستخدام المسدسات الكاتمة لعام ٢٠٠٨ بلغ (٢٦٧) شخصاً، بينما بلغ مجموع الاغتيالات لعام ٢٠٠٩؛ (٤٧٣) شخصاً، وبلغ عام ٢٠١٠ (٧٥٥) شخصاً، بارتفاع واضح بالقياس للسنوات الماضية، وبهذا يكون مجموع من جرت تصفيته بالأسلحة الكاتمة من عام ٢٠٠٨ وحتى عام ٢٠١٠ هو (١٤٩٥) مغدور.

وقالت بعثة المساعدة التابعة للأمم المتحدة في العراق في كانون الثاني ٢٠٠٧ أن (٣٤٤٥٢) مدنياً قتلوا وأن أكثر من (٣٦) ألفاً أصيبوا في عام ٢٠٠٦، وكان مكتب المالكي قد اتهم البعثة بالمبالغة في أعداد القتلى التي نشرتها رغم أنها كانت قد اعتمدت إحصائيات رسمية جمعتها وقدمتها للبعثة وزارة حكومية!

وتشير دراسة إحصائية صادرة عن "مجموعة إحصاء القتلى العراقيين" عراق بدي كاونت (IBC) - وهي مجموعة تأسست على يد متطوعين من

بريطانيا والولايات المتحدة لمتابعة التداعيات الإنسانية للحرب على العراق - تشير تلك الدراسة إلى مقتل (٨٤٠٠٠) مدنياً عراقياً على الأقل في العامين ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

وبهذا يكون المجموع الكلي لضحايا الاغتيال وتفجير العبوات الناسفة والسيارات المفخخة وقذائف "الهاون" من عام ٢٠٠٦ وإلى العام ٢٠١٠ وبحسب إحصائيات "مرصد الحقوق والحريات الدستورية" (MRFC) و"مجموعة إحصاء القتلى العراقيين" (IBC)؛ هو: (١٠٠٤٧٧) قتيلًا، إضافة

إلى (٧٦٧٢٠) مصاباً وفق إحصائيات مرصد الحقوق للأعوام الثلاثة الماضية مضاف إليه إحصاء بعثة المساعدة التابعة للأمم المتحدة في العراق لعام ٢٠٠٦، علماً بأن منظمات وجهات دولية ومحلية عديدة تشير إلى أن أرقام القتلى من المدنيين هي ضعف الأرقام المعلنة مرات عديدة، وتشير وثائق موقع "ويكيليكس" أيضاً إلى أن عدد القتلى المدنيين في العراق يبلغ خمسة أضعاف ما هو معلن!!

١٠٠,٤٧٧ قتيلًا،
و ٧٦,٧٢٠ مصاباً في
الفترة ما بين
٢٠٠٦-٢٠١٠.
ووثائق "ويكيليكس"
تشير إلى أن القتلى
المدنيين في العراق
يبلغ خمسة أضعاف ما
هو معلن!! وان الحكومة الأمريكية والعراقية

عملاً معاً على منع نشر أي أخبار تنطق بالأعداد الحقيقة للقتلى في العراق. علماً أن أعداداً غير قليلة من المدنيين العراقيين يقعون ضحية القصف الجوي الأمريكي لبعض البلدات والقرى والتجمعات السكنية، فضلاً عن ضحايا الاقتحامات المتكررة لمقار بعض المنظمات أو المؤسسات أو البنوك، واغتيال موظفيها أو حراسها من قبل المنتسبين إلى الأجهزة الأمنية الحكومية. وذكر تقرير للأمم المتحدة عن حقوق الإنسان في العراق - صدر في نهاية عام ٢٠٠٩ - أن عمليات القتل المستهدف والعشوائية متواصلة،

وأعربت الأمم المتحدة - في تقريرها - عن قلقها بسبب استئناف الحكومة في العراق فرض عقوبة الإعدام، مضيفة إنه مما يثير القلق بصفة خاصة أن العديد من الأشخاص أدينوا استنادًا إلى اعترافات غالباً ما تؤخذ تحت الإكراه أو التعذيب! وأنه ما لم تجري معالجة الانتهاكات؛ فإن فرض عقوبة الإعدام التي تصدرها المحاكم لا تزال تعسفية ومخالفة للمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

وكانت تقارير "منظمة العفو الدولية" قد أكدت إصدار المحاكم العراقية في السنوات الماضية؛ ٢٠٠٦؛ ٢٠٠٧؛ ٢٠٠٨؛ ٢٠٠٩؛ (١٥٦٩) حكم إعدام لعراقيين أدينوا بتهم مختلفة، وأنه جرى تنفيذ أغلب تلك الأحكام بشكل لا يمتّ للإنسانية بصلة - على حد وصف المنظمة - إضافة إلى حالات الخطف والاختفاء القسري.

وذكرت "منظمة الحياة لحقوق الإنسان" العراقية أن تلك الأرقام المخيفة لحالات الإعدام التي تضمنتها تقارير "منظمة العفو الدولية" قد تكون أقل بكثير من العدد الحقيقي! وإن ٥٠% منها تبين جورها وعدم صحتها، مطالبة الأمم المتحدة بالتدخل من أجل إيقاف ما وصفته بمقاصل الإعدام العراقية على طريق الديمقراطية الأمريكية!

وتجدر الإشارة إلى وجود آلاف المخطوفين والمحتجزين في السجون والأقبية السرية دون أوامر قضائية، وأغلبهم ممن تجري تصفيتهم من قبل فرق الموت والمليشيات العاملة ضمن صفوف الجيش والشرطة، ثم ترمي جثثهم في الشوارع، ومن ثم ينقلون إلى مشرحة الطب العدلي.

ويؤكد "المركز الوطني للعدالة" في لندن إلى وجود معتقلات سرية في العراق تجري فيها عمليات الإعدام بعيداً عن الإحصاءات الرسمية، وأن الحكومة العراقية تتبع السياسة الإيرانية في هذا الصدد. وكشفت وثائق موقع "وكيليكس" مؤخراً تفاصيل عن عمليات قتل وإعدام لموقوفين في بعض المعتقلات نفذها جنود في الجيش أو الشرطة! كما نشر الموقع تقارير للجيش الأميركي تتحدث عن تورط رئيس الوزراء نوري المالكي في إدارة فرق للقتل والتعذيب! وبهذا يُظهر تقرير "مؤشر السلام العالمي" الصادر في حزيران ٢٠٠٩، والذي يجري إعداده لصالح معهد الاقتصاديات والسلام الاسترالي كل عام، أن العراق لا يزال أكثر دول العالم خطورة، وللعام الثالث على التوالي، وذلك نظراً لأوضاع السياسية التي تعيشها البلاد، ومخاطر العنف وانتهاكات حقوق الإنسان وعدد الجرائم والتصفيات اليومية. ونشر "مرصد الحقوق والحريات الدستورية" على موقعه مقارنة للظواهر الجرمية بحق المدنيين في العراق بين عام ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ و٢٠١٠ وكانت على النحو التالي:

الظاهرة الجرمية	ضحايا عام ٢٠٠٨	ضحايا عام ٢٠٠٩	ضحايا عام ٢٠١٠
قتل بفعل المفخخات والعبوات	٥,١٣٩	٢,٦٠٨	٢,١٩٦
الاغتيالات	٢٦٧	٤٧٣	٧٥٥
القتل بفعل القوات الأمريكية والعراقية	٤٩٨	١٠٠	٢٢٨

الخطف	٢٧٣	١٢٢	١٢٨
الجثث المجهولة	١,٩٨١	٧٠٣	٥٨٦
الإعدام	١٣٨	٨٦	١٣١
المجموع	٨,٢٩٦	٤,٠٩٢	٤,٠٨٩

وجاء التحليل الموضوعي لهذه المقارنة بحسب ما ذكره المرصد على النحو التالي:

أولاً: لا تزال نسبة أعمال العنف مرتفعة بالقياس للأعوام السابقة وبالقياس لما هو واجب من الأجهزة الأمنية المكلفة بتوفير كافة الوسائل لحماية حياة وحرية المواطن العراقي.

ثانياً: تركز أعمال العنف في خمس محافظات وهي: بغداد وكانت نسبتها من أعمال العنف ٤٢% ، نينوى بنسبة ١٦% ، ديالى بنسبة ١٢% ، الأنبار بنسبة ٧% ، صلاح الدين بنسبة ٦% ثم كركوك بنسبة ٥% .
ثم واسط وبابل بنسبة ٢% ، بينما خلت محافظتي دهوك والمثنى من أعمال العنف.

ثالثاً: ازدياد ظاهرة الاغتيالات بصورة واضحة لتشكّل ما نسبته ٢,٤% من مجمل أعمال العنف، يضاف إليها ازدياد ظاهرة استخدام العبوات اللاصقة خلال هذا العام، الأمر الذي يؤكد على أن الجهات التي تتحكم بأعمال العنف لديها القدرة على المناورة .

هذا وتشير الوقائع وبعض الإحصاءات والتقارير المحلية والدولية إلى أن أكثر جرائم الاغتيال التي حصلت كانت تستهدف الكفاءات العلمية، وحملة الشهادات العليا، والعاملين في الجامعات، وبحسب تقرير لمنظمة "محكمة

بروكسل" صادر عام ٢٠٠٨، جرى توثيق اغتيال (٤١٤) أكاديمي عراقي كقائمة جزئية لتصفية العقول والنخب العراقية، وتفرغ العراق من علمائه وأدبائه وأساتذته ومفكره .

كما وطالت العمليات المنظمة للاغتيال أعداداً من الطيارين والقادة العسكريين العراقيين الذين خاضوا غمار الحرب مع إيران، وكشفت وثائق موقع "وكيليكس" مؤخراً مسؤولية إيران عن تنفيذ هذه الحملة من الاغتيالات ثأراً من ضباط الجيش العراقي وطياريه الذين قصفوا أراضي إيران إبان الحرب بين البلدين في ثمانينيات القرن الماضي، وأن هناك (١٨٢) طياراً عراقياً قُضوا على يد عملاء إيرانيين.

ويأتي العراق أيضاً في المركز الأول في قتل الصحفيين، وهو الأسوأ عالمياً في مجال التحقيق في جرائم اغتيال الصحفيين بحسب ما جاء في تقرير أصدرته "لجنة حماية الصحفيين" الدولية في شهر نيسان عام ٢٠١٠.

وقد جرى توثيق اغتيال (٣٠٦) من العاملين في الوسط الإعلامي كقائمة جزئية بحسب تقرير منظمة "محكمة بروكسل" الصادر عام ٢٠٠٨.

وبحسب إحصائيات نشرتها منظمة "برس امبليم " في جنيف فإن (١٢٧) صحفياً قُتلوا في العراق خلال السنوات الخمس الماضية.

وعلى هذا ارتفع مجموع عدد القتلى المدنيين في العراق خلال السنوات التي أعقبت الاحتلال وحتى كانون أول من عام ٢٠٠٨؛ إلى مليونين ونصف المليون عراقي بحسب ما تشير إليه بعض الدراسات والإحصائيات؛ ومنها: إحصائيات "وزارة الصحة" ودائرة "الطب العدلي" في العراق.

الاعتقالات وحالات التعذيب وانتهاك حقوق الإنسان:

يشهد العراق وجود أكبر عدد من السجون في العالم، فبحسب إحصاءات وزارتي العدل وحقوق الإنسان فإن هناك (٤٩) سجنًا دائماً ومؤقتاً في العراق، بينها (١٤) سجنًا كبيراً، أحدها مخصص للنساء، و(٤) للأحداث، و(٤) معتقلات كبيرة بإدارة أميركية؛ هذا إضافة إلى وجود أكثر من (٤٢٠) مركز اعتقال سري في العراق .

وتشير تقارير صادرة عن لجنة تفتيش السجون والمعتقلات؛ التابعة لوزارة حقوق الإنسان، إلى أن عدد المعتقلين في العراق - باستثناء المحافظات الكردية - يبلغ (٤٧,٤٤٥) شخصاً، نصفهم تقريباً؛ أي: (٢٣,٢٢٩) معتقلاً يقبعون في سجون خاضعة للقوات الأميركية.

بينما تشير الإحصاءات الصادرة عن "منظمة العفو الدولية" في أيلول "سبتمبر" عام ٢٠١٠ إلى أن عدد المعتقلين الذي تحتجزهم السلطات العراقية "فقط" دون محاكمة يبلغ نحو (٣٠) ألف معتقل، وأشار تقرير للمنظمة بعنوان "نظام جديد والإساءة ذاتها" إلى احتجاز أشخاص في معتقلات سرية للحصول على اعترافات يجري انتزاعها بالقوة، فضلاً عن الاختفاء القسري.

وقال "مالكولم سمارت" - مدير المنظمة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا-: أن الأجهزة الأمنية العراقية مسؤولة عن انتهاك حقوق المعتقلين بشكل منهجي، ويجري السماح لها بذلك مع الإفلات من العقاب. وأكدت المنظمة وفاة عدد من المعتقلين أثناء احتجازهم نتيجة شدة التعذيب أو المعاملة السيئة من جانب إدارة السجون.

كما ذكر تقرير "مرصد الحقوق والحريات الدستورية" أن مجموع الأشخاص الذين اعتقلوا خلال الفترة الممتدة من ٢٠٠٨/١/١، وحتى نهاية

٢٠١٠ وصل إلى ما يقارب (٤٩,٣٩٨) معتقلاً، وفي أغلب محافظات العراق، بينما بلغ مجموع الأعداد المطلق سراحهم وخلال الفترة ذاتها قرابة (١٩,٣٤٢) معتقلاً، وعند تنزيل أعداد المطلق سراحهم من أعداد المعتقلين يتبين أن أعداد المعتقلين في السجون والمعتقلات وخلال الفترة ذاتها (٢٠١٠-٢٠٠٨) هي: (٣٠,٠٥٦) معتقلاً.

وأكد المرصد أن تقرير "منظمة العفو الدولية" عن المعتقلين العراقيين يقترب من المصادقية الدقيقة على عكس ما ذهبت إليه الحكومة في مزاعمها لتفنيد إحصائيات "المنظمة".

أعداد المعتقلين والمفرج عنهم والمتبقين في السجون والمعتقلات للأعوام

٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ و ٢٠١٠

السنة	عدد المعتقلين	عدد المفرج عنهم	العدد المتبقي في السجون والمعتقلات
عام ٢٠٠٧	٢٤,٦٦١	١٧,٠٠٠	٧,٦٦١
عام ٢٠٠٨	١٩,٧٠٨	١٠,٥١٥	٩,١٩٣
عام ٢٠٠٩	١٥,٨١٣	٤,٣٦٦	١١,٤٤٧
عام ٢٠١٠	١٣,٨٧٧	٤,٤٦١	٩,٤١٦
المجموع	٧٤,٠٥٩	٣٦,٣٤٢	٣٧,٧١٧

أما عن عدد المعتقلين العراقيين لدى القوات الأمريكية فقد أعلنت القوة الخاصة بشؤون المعتقلين لدى القوات الأمريكية في بيان لها أنها تحتجز أكثر من (٢٦) ألف معتقل نهاية عام ٢٠٠٧، بينما أعلنت نفس القوة نهاية عام

٢٠٠٨ أنها تحتجز أكثر من (٢١) ألف معتقل في سجونها؛ "بوكا" في البصرة، و"كروبر" و"التاجي" في بغداد.

وأفادت "هيومن رايتس ووتش" - وهي منظمة حقوقية مقرها نيويورك - بوجود (١٧) ألف معتقل في السجون التي تديرها الولايات المتحدة في العراق.

وتشير "منظمة الأمومة والطفولة" "اليونسيف" التابعة للأمم المتحدة إلى وجود (١,٣٥٠) طفلاً عراقياً معتقلاً، منهم (٩٥٠) طفلاً في معتقلات الاحتلال الأمريكي، بينما تشير الإحصاءات التي نشرتها جريدة "الحياة" اللندنية عام ٢٠٠٧ إلى وجود أكثر من (١٣٠٠) طفلاً في المعتقلات العراقية.

وبحسب التقارير الصادرة عن "منظمة العفو الدولية" فإن هناك آلاف من حالات الاختفاء القسري.

وبعد موجات من الاعتقالات التعسفية التي تنفذها القوات الأمريكية وقوات الحكومية الحالية ضد المدنيين ودون أي اتهام؛ يزج بالآلاف منهم في المعتقلات والسجون، ويتعرضون لأبشع حالات التعذيب وسوء المعاملة، بل تنتزع الاعترافات من المتهمين انتزاعاً باستخدام وسائل التعذيب التي لم تعرفها القرون الوسطى ومحاكم التفتيش!!.

وكشفت "منظمة العفو الدولية" أن عدداً من المعتقلين المفرج عنهم قد أبلغوا "المنظمة" بأنهم كانوا رهن الاعتقال بناء على معلومات كاذبة حصلت عليها قوات الأمن العراقية من مخبرين سريين! وأثناء اعتقالهم لم يسمح لهم بأي اتصال مع ذويهم، بينما تعرض بعضهم لأبشع أنواع التعذيب قبل وإبان الاستجواب من أجل انتزاع الاعترافات منهم بالقوة، وتستخدم في ذلك أدوات

تعذيب مختلفة؛ من بينها: أدوات تعذيب كهربائية، وأدوات حارقة، وحادة، كما وتتعدد الأساليب المتبعة في عملية التعذيب؛ كالتعليق من الأرجل، والحرمان من الهواء، والركل والضرب بالسياط وخراطيم المياه، والصعق بالكهرباء، والحجز في زنازين صغيرة جداً، وحرق وكي الأجساد بالسجائر والقضبان المعدنية وغيرها، إضافة إلى الشتم والسب والاغتصاب، وغير ذلك من أساليب الإهانة والتحقير وانتهاك الأعراض من أجل انتزاع اعترافات كاذبة منهم، وتورطهم في عمليات تفجير أو جرائم أخرى يمكن أن تجر عليهم عقوبة الإعدام! وغالباً تكون هذه "الاعترافات" معدّة سلفاً من قبل المحققين، ويُكره المعتقلون على التوقيع عليها دون قراءة نصها.

وبحسب تقييم "مرصد الحقوق والحريات الدستورية": فإن أوضاع السجون ومراكز الاحتجاز في العراق لم ترقَ الظروف فيها بشكل عام إلى المعايير الدولية، فقد شكلت مسألة اكتظاظ السجون؛ وعدم توفر رعاية صحية كافية؛ تهديداً ملحوظاً لصحة السجناء، وبهذا فإن الظروف في السجون مازالت لا ترقى إلى المستوى الأدنى للمعايير اللائقة، وقد تعرض العديد من السجناء والمعتقلين إلى الإذلال، وإلى جميع أنواع التعذيب، وبشكل خالف جميع الشرائع السماوية والأعراف والقوانين الوضعية والدولية، ودون وجود للجان حيادية ورقابية على تلك السجون وعلى إداراتها وأعمالها.

وأكدت منظمتا "العفو الدولية" و"الصليب الأحمر الدولي" أن العراق يشهد آلاف من حالات التعذيب الممنهج للمعتقلين العراقيين.

ونشر موقع "ويكيليكس" ما يقارب من (٤٠٠) ألف وثيقة سرية تتعلق بالعراق، منها ما تتضمن تفاصيل عن تعذيب معتقلين وحالات اغتصاب على يد قوات عراقية كانت الولايات المتحدة على علم بها غير أنها تجاهلتها!

وذكرت منظمة "هيومن رايتس ووتش"^(١) - بعد مقابلة لها مع عدد من المحتجزين في مركز الاحتجاز السري في مطار المثنى ببغداد - أن المحتجزين تعرضوا للتعليق من أرجلهم وحُرموا من الهواء وتعرضوا للركل والضرب بالسياط والأيدي، والصعق بالكهرباء والاغتصاب، في إجراء منهجي متكرر على أيدي المحققين، وقال الكثيرون منهم: إنهم أُجبروا على التوقيع على اعترافات كاذبة.

وأن ممارسات تعذيب السجناء؛ وضربهم؛ وهتك عرضهم؛ كانت ممارسات معتادة في ذلك السجن السري التابع لوحدة عسكرية تحت قيادة مكتب رئيس الوزراء نوري المالكي، وإن الندوب والإصابات الحديثة التي أظهرها السجناء كانت نتيجة التعذيب الروتيني والمنظم الذي تعرضوا له على أيدي المحققين في سجن المثنى.

وقال "جو ستورك" نائب مدير الشرق الأوسط في منظمة "هيومن رايتس ووتش"^(٢): إن ما حدث في سجن المثنى مثال على التجاوزات المروعة التي يقول زعماء العراق الجدد إنهم يريدون تركها وراءهم!.

(١) بتاريخ ٢٨/٤/٢٠١٠ - بعد مقابلة (٤٢) سجيناً بمركز احتجاز الرصافة في بغداد من

بين (٣٠٠) محتجزاً نُقلوا من مركز الاحتجاز السري في مطار المثنى بعد أن جرى اعتقالهم في الموصل واتهامهم بالإرهاب.

(٢) في تصريح له نشر بتاريخ ٢٨/٤/٢٠١٠ على موقع "الجزيرة نت"؛ صفحة حريات وحقوق.

تدهور الأحوال المعيشية وانتشار البطالة والأمراض والأمية:

إن الوضع الإنساني في العراق لا يزال - وفق معطيات الواقع الذي نعيشه - متدنياً بشكل خطير ومقلق، فالأحوال الاقتصادية والاجتماعية السيئة في البلاد انعكست بصورة صارخة على حياة المواطنين وألحقت أضراراً بمستوى المعيشة ورفاهية المجتمع وتقدمه، ورغم كل الوعود التي أطلقتها

الحكومة في السنين السابقة لتحسين الأوضاع وتوفير الخدمات وإصلاح البنى التحتية؛ فإن كابوس الفقر وارتفاع معدلات البطالة وسوء الخدمات هي الظواهر الماثلة في عراق اليوم.

وقد أكد تقرير لمنظمة "اليونيسف" التابع للأمم المتحدة^(١)؛ بأن هناك أكثر من (٤,٥) مليون عراقي - من ضمنهم مليوناً طفل - في مستوى معيشي "حرج" بسبب شدة الفقر، وهو ما يمثل نسبة ١٥% من الشعب العراقي، ولا بد من الإشارة إلى أن "المستوى الحرج" - حسب معايير الأمم المتحدة - يعني وضعاً إنسانياً كارثياً! وهذه

العراق يشهد آلاف حالات التعذيب الممنهج للمعتقلين بحسب ما قالتها منظمة "العفو الدولية" و"الصليب الأحمر الدولي".

منظمة "هيومن رايتس ووتش" تقول: إن ممارسات تعذيب السجناء؛ وضربهم؛ وهتك عرضهم؛ كانت ممارسات معتادة في سجن المثني السري تحت قيادة مكتب رئيس الوزراء نوري المالكي.

النسبة تدل دلالة واضحة عن حجم معاناة الشعب العراقي، خاصة إذا اعتمدنا قوانين الإحصائيات الطبيعية والتي تؤكد بأن نسبة الذين هم "تحت مستوى الفقر" تمثل ثلاث أضعاف الذين هم في "المستوى الحرج"، مما يعني -

(١) صدر في شباط ٢٠١٠.

وبحسب هذا التقرير - أن هناك ما يقارب من (١٥) مليون عراقي يعيش دون مستوى الفقر.

كما يؤكد تقرير بعثة المساعدة الدولية التابعة للأمم المتحدة في العراق والصادر في كانون الثاني "يناير" عام ٢٠٠٧؛ أن الأحوال المعيشية اليومية تتدهور رغم مليارات الدولارات التي خُصّصت لجهود الإعمار، وأن معدل البطالة في البلاد قد ارتفع إلى نحو ٦٠%.

وفي تقرير رسمي مشترك للأمم المتحدة والحكومة العراقية - هو الأول من نوعه - أطلق عليه اسم: "الأهداف الإنمائية للألفية في العراق" - أظهر بطئ تقدم الحكومة في مجالات حيوية؛ مثل: التعليم الابتدائي، والبطالة، والحصول على مياه آمنة وموثوقة، وخدمات الصرف الصحي.

وأكد التقرير: أن ربع الأسر العراقية مجهزة فقط بشبكات للصرف الصحي، فيما تنخفض هذه النسبة لتبلغ ٢% في المناطق الريفية، كما ذكر التقرير أن أكثر من ٨٠% من مياه الصرف الصحي في العراق لا تتم معالجتها، مما يؤدي إلى زيادة تلوث المياه في البلاد.

وأشار التقرير إلى أن أكثر من نصف الأطفال العراقيين لم يكملوا تعليمهم الابتدائي في الوقت المحدد، وأن حالات الوفاة لدى الأطفال - قبل بلوغ سن الخامسة - بلغت (٤١) حالة لكل (١٠٠٠) ولادة، وأن العراق لا يزال يمثل ثاني أعلى معدل لوفيات الأطفال مقارنة ببلدان المنطقة.

وبحسب تقرير منظمة "اليونيسيف" لشهر أيار ٢٠٠٧؛ فإن العراق هو صاحب أعلى معدل في وفيات الأطفال بين الدول النامية، وإن طفلاً واحداً يموت من كل ثمانية أطفال يولدون في العراق قبل بلوغ السنة الخامسة من عمره .

وعلى ضوء التقرير الصادر عن منظمة "أطباء العالم" بتاريخ ٢٠٠٨/٢/١؛ فإن ٩٠% من مجموع (١٨٠) مستشفى في كافة أنحاء العراق تعاني من نقص المعدات والموظفين المؤهلين. ويأتي ذلك نتيجة لعدم اكتراث الحكومة بالدعم الصحي للمواطنين، إذ لا تتعدى حصة الفرد العراقي سنوياً من تخصيصات قطاع الصحة - الأدوية والمعدات الطبية وغيرها - (٢٢) دولاراً فقط!! بينما تبلغ حصة الفرد في دول مجاورة "فقيرة" كالأردن - مثلاً - (١٦٤) دولاراً، أما في بريطانيا فتبلغ (٢٥٠٠) دولاراً سنوياً.

معدل البطالة في العراق يرتفع إلى نحو ٦٠%. ما يقارب من ١٥ مليون عراقي يعيش دون مستوى الفقر. وأكثر من ٤,٥ مليون عراقي - من ضمنهم مليوناً طفل - في مستوى معيشي "حرج"

وذكر بيان لمنظمة "الصليب الأحمر الدولي"^(١)؛ أن النقص الكبير في المياه؛ والخدمات الصحية؛ والبنية التحتية؛ تهدد حياة الملايين في العراق بالأوبئة الناجمة عن المياه الملوثة. ويفتقر أكثر من ٤٠% من العراقيين إلى المياه الصالحة للشرب مما يشكل مصدر خطر على الصحة العامة.

وذكرت منظمة "السلام الأخضر" - وهي

منظمة غير حكومية تُعنى بشؤون البيئة - أن العراق يعاني من زيادة هائلة في نسبة تلوث المياه، وأن (٣٠) ألف طن من مياه المجاري غير المُعالجة تُطرح يومياً في نهر دجلة!

وبسبب تلوث المياه؛ وضعف الخدمات الصحية؛ ازداد انتشار الأمراض والأوبئة؛ ومنها: وباء الكوليرا الذي انتشر في عدد من المناطق والمحافظات

(١) نشر في مقر المنظمة في جنيف بتاريخ ٢٠٠٨/١١/٩.

العراقية، وبحسب ما نشرته صحيفة "الاندبندنت"^(١) فإن ظهور وانتشار هذا المرض قد ارتبط أيضاً بفضيحة فساد لمسؤولين في الحكومة تقاضوا رشوة عن عقدٍ لشراء مادة "كلورين" لتعقيم الماء من إيران وكانت منتهية الصلاحية وبقيمة (١١) مليون دولار!

كما وتشير تصريحات وبيانات مديرية الصحة العامة في وزارة الصحة إلى أن الخط البياني لحالات الإصابة بأمراض السرطان في العراق يؤثر زيادة ملحوظة، وكشفت مصادر طبية في "مركز الإشعاع والطب النووي" العراقي عن تسجيل (٧٠٠٠) حالة سرطان في العراق للعام ٢٠١٠، وقالت تلك المصادر إن العراق يعاني من كارثة صحية بارتفاع حالات الإصابة بمرض السرطان، وأشار مسؤول التسجيل السرطاني في وزارة الصحة الدكتور كاظم حسين العبادي إلى أن أعداد المصابين وفق إحصائيات صدرت بداية هذا العام (٢٠١٠) بلغت (١٥,١٣٢) إصابة في مختلف مناطق العراق. كما وذكرت الإحصائيات المسجلة في وزارة الصحة في العراق لشهر كانون الأول "ديسمبر" ٢٠٠٨؛ أن هناك (٦٧,٠٠٠) إصابة بمرض نقص المناعة المكتسبة "الإيدز"، بعد أن كان العراق واحداً من أقل بلدان العالم إصابة بهذا المرض، حيث لا تتعدى حالات الإصابة بالمرض قبل الاحتلال (١١٤) حالة، هذا بالإضافة إلى شيوع العديد من الأمراض المنقولة جنسياً والتي لم تكن معروفةً قبلُ في العراق؛ وخاصة: مرض "السيلان" وهو الأوسع انتشاراً بين الرجال والنساء.

ومن ناحية أخرى فإن الفقر؛ وفقدان الاستقرار الأمني؛ إضافة إلى النقص الحاد في عدد الأبنية المدرسية؛ وعدم بناء الحكومة لمدرسة واحدة في سبيل

(١) في عددها الصادر بتاريخ ١١/١٠/٢٠٠٨.

معالجة هذه المشكلة؛ والتلکؤ في تأهيل ما دُمّر من المدارس؛ ووجود منهجية واضحة في تدمير نظام التعليم؛ ساهم في انتشار الجهل والامية في المجتمع العراقي بعد أن كانت الامية قد مُحيت من البلاد بصورة نهائية في العام ١٩٨٠، وكان العراق بحسب شهادة منظمة "اليونسكو" الدولة الأولى في العالم التي تمحى فيها الامية بالكامل.

وقد أشار وكيل وزير التربية في العراق^(١) إلى أن أعداد الأميين في البلاد بلغ خمسة ملايين شخصاً! في عام ٢٠٠٨ وعام ٢٠٠٩.

(٣٠) ألف طن من

مياه المجاري غير

المعالجة تُطرح يومياً

في نهر دجلة!

١٥,١٣٢ إصابة

بالسرطان في مختلف

مناطق العراق،

و ٦٧٠٠٠ إصابة

بمرض نقص المناعة

المكتسبة "الإيدز".

وبحسب إحصائية رسمية لوزارة التعليم في العراق فإن هناك (٣٢٤٢٥) طالباً عراقياً مسجلاً بشكل رسمي خلال العام الدراسي ٢٠٠٨-٢٠٠٩ مقارنة بحوالي (٤٩١٣٢) طالباً خلال العام الدراسي السابق ٢٠٠٧-٢٠٠٨! بمعنى أن هناك نقصاً في عدد الطلبة المسجلين في العام الدراسي ٢٠٠٨-٢٠٠٩ عن العام الذي قبله يبلغ (١٦,٧٠٧) طالباً.

وذكرت صحيفة "التايمز" البريطانية اعتماداً

على إحصاءات رسمية تعود إلى عام ٢٠٠٧؛ أن نسبة الأطفال العراقيين الذين لا يكملون تعليمهم الابتدائي تبلغ ٥٠%.

وأشار تقرير لمنظمة "الأمومة والطفولة" "اليونسيف" التابعة للأمم المتحدة^(١) إلى أن ٢٨% فقط من الطلاب الذين أعمارهم (١٧) سنة تمكنوا

(١) في تصريح له نشر نهاية ٢٠٠٩.

من أداء امتحاناتهم النهائية، وأن ٤٠% فقط من هؤلاء تمكنوا من الحصول على درجة النجاح في جنوب ووسط العراق.

وتشير إحصائيات رسمية صادرة عن وزارة التعليم منتصف ٢٠٠٨؛ إلى أن أكثر من ٧٠% من بنات ونساء العراق أصبحن خارج نطاق التعليم في المدارس والكلليات.

كما أكدت منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة "اليونسكو" انحدار مستوى التعليم الجامعي والأساسي في العراق بشكل كبير، وسيطرة التخلف على المجتمع العراقي بعدما كان العراق الدولة الأولى في العالم التي محت الأمية بالكامل.

عمليات التهجير وتردي الأوضاع الاجتماعية:

يواجه المجتمع العراقي اليوم تحدياً أخلاقياً وقيماً يتمثل بما يتعرض له من هجمة شرسة تستهدف إفراغه من رصيده الحضاري الموروث في جوانبه الأخلاقية والقيمية، وتعرضه لسياسات إفساد ممنهجة، وإشاعة للردائل والانحلال، ونشر السلوكيات الشاذة والطارئة التي استفحل أمرها في ظل حالة الفوضى والتهيه والفراغ الذي أنتجه الاحتلال وسياسات الحكومات القابعة تحت ظله.

وبالنظر لتفاقم حالات الخوف؛ والقتل؛ والاعتقالات العشوائية؛ والانتهاكات السافرة لحقوق الإنسان؛ فضلاً عن سوء الأحوال المعيشية والاقتصادية وتردي الواقع الخدمي بشكل عام؛ ارتفع معدل هجرة العراقيين إلى خارج البلاد في الأعوام الخمس الماضية بشكل ملحوظ وكبير جداً ليبلغ المرتبة

(١) صادر في ١٤ نيسان "أبريل" عام ٢٠٠٧.

الأولى على قائمة المفوضية العليا لشؤون اللاجئين (UNHCR) التابعة للأمم المتحدة، وبحسب تقديرات بعض المصادر فإن عدد المهاجرين من العراق يزيد على أربع ملايين ونصف المليون نسمة، وهو ما يمثل ثاني أكبر هجرة يشهدها الشرق الأوسط منذ عام ١٩٤٨، وتشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن عدد اللاجئين العراقيين في سورية لوحدها يبلغ نحو مليون ونصف المليون عراقي.

هذا بالإضافة إلى عمليات التهجير داخل البلاد والنزوح الجماعي من مناطق بعينها إلى مناطق أخرى، واستناداً لما جاء عن المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة؛ وعلى لسان المتحدث باسمها "رون ريدموند"؛ فإن (٢,٢) مليون مواطن تم تهجيرهم داخلياً.

بينما ذكر تقرير لمنظمة "العفو الدولية"^(١) أن نحو (٢,٧٧) مليون عراقي بلغ عدد المهجرين في داخل البلاد، وثلاثة ملايين إلى خارجه. ووفق تقرير لمنظمة "الهلال الأحمر العراقية" فقد جرى تهجير (١,٣٦٤,٩٧٨) نسمة من سكان بغداد وحدها.

وتشير "منظمة الأمم المتحدة والطفولة" "اليونسيف" التابعة للأمم المتحدة^(٢) إلى أن (٢٥٠٠) طفلاً عراقياً يُهجَّرون داخلياً كل شهر، وتكشف المنظمة أن نحو (٧٥) ألف طفل يعيشون في مخيمات وملاجئ مؤقتة، وأن ثلثي الأطفال - المهجَّرين داخلياً - والبالغ عددهم (٢٢٠) ألفاً لم يذهبوا إلى المدارس. ونتيجة القتل الكثيرة التي وقعت خلال السنوات الماضية في العراق ازداد عدد الأرمال واليتامى بشكل خطير ومقلق، فوفق ما أشار إليه تقرير صادر

(١) نشر بتاريخ ٢٩/٤/٢٠٠٨.

(٢) في تقرير لها صدر عام ٢٠٠٧.

عن "اللجنة الدولية للصليب الأحمر" سنة ٢٠٠٨؛ فإن هناك ثلاثة ملايين أرملة، وخمسة ملايين يتيم!!

ويعاني أغلب هؤلاء من أوضاع معيشية واجتماعية سيئة للغاية، في ظل غياب رعاية الهيئات والمؤسسات الحكومية وعدم توفير الدعم المادي والإنساني لهم، حيث ذكرت تقارير صادرة عن منظمة "أصوات من أجل الطفولة"، أن نحو (١٢٠) ألفاً فقط يتلقون مساعدات من بعض الهيئات والدولة، كما ذكرت المنظمة أن هناك (١١) ألف طفل وحدث يعانون من إدمان المخدرات!

هذا وتعاني شرائح اجتماعية واسعة داخل العراق من الاضطرابات النفسية، حيث نظمت وزارة الصحة ندوة عن المسح الشامل للصحة النفسية في العراق^(١) شمل خمسة آلاف أسرة؛ حيث بلغت نسبة الاضطرابات النفسية لهذه الأسر: ١٦,٥%، وإذا ما أخذنا بنظر الاعتبار إحصائيات وزارة التخطيط لمجموع سكان العراق؛ والذي يقارب (٢٩) مليون نسمة؛ وبافتراض (٤) أفراد كمعدل للأسرة الواحدة؛ فسيكون عدد الأسر التي تعاني من اضطرابات نفسية (١,١٩٦,٢٥٠) أسرة، وهو ما يشكل نكبة اجتماعية كبيرة صنعتها أيادي الاحتلال وسياسات الحكومات المتعاقبة تحت كنفه.

ومن التداعيات الخطيرة لما سبق ذكره: أن ما بين ٥٠% إلى ٦٠% من الزيجات في العراق تنتهي بالطلاق، مما يشكل ارتفاعاً غير مسبوق بنسبة حالات الطلاق في البلاد؛ بحسب ما جاء على لسان وزير العمل والشؤون الاجتماعية في حكومة المالكي بتاريخ نيسان "أبريل" ٢٠٠٨، وبحسب

(١) نشرت وقائع هذه الندوة على موقع شبكة الإعلام العراقي في ٢٠٠٩/٣/٨.

إحصائيات وزارة العدل فإن هناك ثلاث حالات طلاق لكل أربع حالات زواج في العراق!

كما تشير إحصائيات مديريات الشرطة في العراق إلى ارتفاع حالات الانتحار في مختلف أنحاء البلاد، ويعود ذلك إلى أسباب عدة؛ منها: ما يعانيه العراقيون من البطالة وحالات الاكتئاب، والاضطرابات النفسية، والشعور بالاضطهاد، والعجز، واليأس، فضلاً عن تفاقم ظاهرة تعاطي الكحول، والمخدرات المستوردة من إيران وانتشارها بين الشباب بنسب مخيفة على ما تؤكد إحصائيات "مركز مكافحة المخدرات والإدمان الكحولي" في وزارة الصحة. ونتيجة لسوء الواقع الاجتماعي؛ وانتشار الفساد

في العراق: ثلاثة ملايين أرملة، وخمسة ملايين يتيم! ونحو ١,١٩٦,٢٥٠ أسرة تعاني اضطرابات نفسية. و١١ ألف طفل وحدث يعانون من إدمان المخدرات!

والرذيلة؛ تفاقم ظاهرة تجارة الجنس في العراق، والتي تنشط لتهريب نساء وبنات لا تتجاوز أعمارهن في بعض الأحيان اثني عشر سنة، تجري المتاجرة بهن في السوق الدولية السرية لـ "عبودية الجنس"، وبأعداد متزايدة سنوياً بحسب ما ذكرته منظمات الدفاع عن المرأة العراقية ومراقبة حقوق الإنسان.

كل هذا وغيره هو غيضٌ من فيضٍ ما اقترفته حكومة الاحتلال الرابعة بحق العراقيين، وشرارة من حريق انتشرت ألسنته في بلاد الرافدين تحت نهج تدميري متواصل جاء به الاحتلال، وتعهده تلك الحكومة القابعة في حماه.

انعكاسات الواقع العراقي على دول الجوار رؤية مستقبلية

خالد القيسي^(١)

أطلقت الولايات المتحدة الأمريكية على مشروعها - الذي استهلته بغزوها للعراق تحت ذريعة امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل - مشروع الشرق الأوسط الجديد، ويهدف هذا المشروع إلى إعادة إنتاج معاهدة سايكس بيكو لإضافة دول جديدة إلى خارطة العالم على أسس مذهبية وعرقية وتحت ذريعة حقوق الأقليات والديمقراطية والتعددية.

لم يكن المشروع الأمريكي وليد لحظة معينة بل هو تفكير تراكمي ساعدت على تكوينه عدة عوامل منها ما يمتلكه بعدا عقائديا يرتبط ارتباطا وثيقا بأمن إسرائيل والحفاظ عليه الذي يعتبره المحافظون الجدد عقيدة دينية ملتزمون بالمحافظة عليها وتسخير الكثير من القدرات الأمريكية لها. ومنها ما هو اقتصادي له علاقة بامتلاك المنطقة لثروة نفطية هائلة تعد السيطرة عليها - سواء بشكل مباشر أو غير مباشر - مفتاحا للسيطرة على موارد الطاقة في العالم والتحكم باقتصاد بعض الدول التي أخذت تتنافس الولايات المتحدة الأمريكية على مركز الصدارة في الاقتصاد العالمي.

(١) باحث وأكاديمي من العراق.

ومنها يعود إلى رؤية أمريكا إلى مستقبل المنطقة شعوبا وحكومات خصوصا بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر فإن أمريكا أخذت تصنف أعداءها ضمن معايير جديدة وكان على رأس القائمة (التيار الأصولي) الذي ترى أمريكا في منطقة الجزيرة العربية واليمن العمق الاستراتيجي لهذا التيار إضافة إلى أنها ترى في شعوب المنطقة المنبع الرئيس لهذا التيار على المستوى الفكري والإمداد المادي والبشري، فضلا عن الضربات التي أوقعت خسائر كبيرة في الجيش الأمريكي وتهديد المصالح الأمريكية في المنطقة إضافة إلى تنامي الوعي لدى الإنسان العربي وتطلعاته في إرجاع أمته إلى مكانتها الحقيقية وهو يرى من حوله الاتحاد الأوربي الذي لا يملك من مقومات الوحدة كما تمتلك الدول العربية كاللغة العربية والدين والتاريخ والجغرافية.

أما على صعيد الحكومات فيمكن تصنيفها إلى صنفين:

- الحكومات التي كانت تعول عليها أمريكا في إبقاء المنطقة وسياساتها ومواقفها ضمن المسار الذي تراه أمريكا مناسبا لمصالحها، فهذه الحكومات أصبحت عاجزة عن تقديم المزيد لأن مشروعاتها باتت محل شك وارتياب في نظر الشارع العربي وإن انخرطها أكثر في هذا المجال يعجل من فترة سقوطها بل ربما يزيد من تعاطف الشارع العربي باتجاه الحركات والتيارات التي ترفع شعار المقاومة والممانعة، فضلا عن عجز أمريكا بأن تأتي ببديل لهذه الحكومات في الوقت الراهن، وفي بعض الأحيان ترى أمريكا من الضروري أن تدخل بعض الإصلاحات السياسية في عملية تداول السلطة وبطريقة مبرمجة تضمن فيها بقاء مقاليد الأمور بيدها إلى حد ما كوسيلة

ضغط على الحكومات وكعامل إقناع لشعوب المنطقة بضرورة إتباع النهج الديمقراطي (الذي غالبا ما يكون مبرمجاً معلوم النتائج كما هو الحال في العراق) للتغيير السياسي الذي ستكون المنطقة في يوم ما مضطرة للجوء إليه لتغيير حالها.

• الدول التي تحاول أمريكا إرغامها على الانصياع للمطالب الأمريكية

ومن هذه الأنظمة:

الحكومات التي كانت
تعول عليها أمريكا في
إبقاء المنطقة
وسياساتها ومواقفها
ضمن المسار الذي
تراه أمريكا مناسباً
لمصالحها، أصبحت
عاجزة عن تقديم
المزيد لأن مشروعاتها
باتت محل شك وارتباب
في نظر الشارع العربي

١. سوريا: وهي الدولة الوحيدة التي بقيت ترفع شعار المقاومة من بين دول المنطقة وتتهمها أمريكا في إيواء وتقديم المساعدة للمقاومة العراقية والفلسطينية.

٢. تركيا: فإن أمريكا ترى في بعض المواقف التركية من القضية الفلسطينية جنوحاً عن النزعة الكمالية نحو أمجاد وتراث الخلافة العثمانية رغم وجود علاقات على مستويات عالية بين تركيا وإسرائيل إلا أن أمريكا ترى أن هذا بدايةً لتحول تدريجي يحاول إرجاع تركيا إلى الصدارة في قيادة العالم الإسلامي مع ما تمتلكه تركيا من تاريخ يؤهلها للقيام بهذا الدور.

كل هذه الأسباب تجعل الولايات المتحدة تُقدم على تنفيذ مشروعها من أجل إبقاء المنطقة على ما هي عليه في أسوأ التقديرات، أما تقسيم المنطقة وتكوين دويلات جديدة فهو يمثل هدف المشروع الأمريكي.

العراق هو النموذج الأمثل للتغيير الأمريكي في المنطقة

إن اختيار العراق ليكون النموذج الأول في التغيير الأمريكي في المنطقة قد تم بعناية من قبل العقل الأمريكي لأسباب عدة أهمها - حسب وجهة النظر الأمريكية:-

١. ما خلفه النظام العراقي السابق من مشاكل داخلية على مستوى تعامله مع المكونات الأساسية للشعب العراقي سواء كانت على الصعيد العرقي أم المذهبي، وخارجية مثل حربه الطويلة مع إيران التي كانت ترى في إزالة النظام العراقي حلماً ثأرياً يشفي غليلها وكذلك غزو النظام العراقي للكويت التي كان لها النصيب الأكبر في دعم أي جهود عراقية أو دولية لإسقاط النظام العراقي.

٢. موقف النظام العراقي السابق من كثير من القضايا العربية والقومية خصوصاً فلسطين وبقاء الشعب العراقي كأنه في حالة حرب مستدامة مع إسرائيل حتى وإن كانت القضية إعلامية والتي كان آخرها تجنيد النظام العراقي لأكثر من مليون شخص تحت مسمى جيش القدس فضلاً عن الترسانة العسكرية التي كان يمتلكها العراق والتي تثير قلقاً كبيراً لدى إسرائيل فضلاً عن تطلعات العراق لامتلاك أسلحة غير تقليدية كان مفاعل تموز في مقدمتها والذي تعرض لضربة جوية إسرائيلية إبان الحرب مع إيران.

٣. توافق الجغرافيا مع التأريخ مع التوزيع السكاني وتطلعات مكونات أساسية من الشعب العراقي مع طبيعة المشروع الأمريكي الذي اختار العراق ليكون النموذج الأمثل في التغيير، فالأكراد يعيشون في الشمال في منطقة جغرافية واحدة مع وجود تجمعات لهم في بعض المحافظات وتطلعاتهم في

الانفصال منذ عقود من الزمن وسلوك النظام العراقي السابق معهم وتضخيم هذه القضية وإعطائها بعداً إعلامياً ودولياً حول سياسة النظام تجاه حقوق الإنسان الكردي أكسب القضية الكردية بعداً شرعياً بالانفصال، أما شيعة العراق الذين يسكن غالبيتهم جنوب العراق فقد كانت قضيتهم أشبه بالقضية الكردية سوى فرق واحد وهو أن الأكراد يرون الانفصال مطلباً شرعياً وحلماً قومياً لقيام دولة كردية بينما يرى شيعة العراق أنهم مهمشون، وأن حكم العراق هو حقهم الشرعي المغبون طيلة عقود من الزمن، وقد آن الأوان لرجوع الحق إلى أصحابه، أما سنة العراق في نظر الأكراد والشيعة - وفق هذه الرؤية - فهم أداة القمع للنظام السابق الذين مكنوه من ظلم الأكراد وغبن الشيعة حقهم.

توافق الجغرافيا مع
التأريخ مع التوزيع
السكاني وتطلعات
مكونات أساسية من
الشعب العراقي مع
طبيعة المشروع
الأمريكي الذي اختار
العراق ليكون النموذج
الأمثل في التغيير.

بناءً على ما تقدم من الأسباب التي تم ذكرها يكون العراق هو الدولة الأولى التي يكون فيها التنفيذ سهلاً ويمكن أن يحرز المشروع الأمريكي تقدماً ونجاحاً، وهنا ربما نختلف أو نتفق مع الذين يقولون إن المشروع الأمريكي فشل فشلاً ذريعاً في العراق وبناءً على هذا الاتفاق والاختلاف سوف نذكر أهداف المشروع الأمريكي ومن ثم نرى ما الذي أحرزه المشروع على الأرض وما الذي لم يتمكن من تحقيقه.

أهداف المشروع الأمريكي

- تقسيم العراق إلى دول تقوم على أساس عرقي أو مذهبي بل ذهبت الولايات المتحدة إلى أبعد من ذلك وهو تثبيت حق قيام أقاليم على مستوى

محافظة واحدة مما يعطي الحق للأقليات في الانفصال وإقامة إقليم خاص بها، ويعتبر الدستور العراقي هو أول نجاح حققه المشروع الأمريكي على الأرض، فحتى في حالة عدم قيام أقاليم وبقاء العراق تحت سلطة حكومة مركزية فإن شبح التقسيم يظل قائماً في أي لحظة لأنه حق دستوري لأي طرف يرى فيه مصلحة لنفسه.

• بنيت إستراتيجية المشروع الأمريكي في التقسيم على إعطاء المكونات العرقية والمذهبية حقوقهم، فقد كان المشروع الأمريكي في العراق يقوم على أساس إعطاء الأكراد أكثر مما يستحقون وإسناد عملية قيادة العراق إلى الأحزاب الشيعية المعارضة للنظام السابق التي ترى في أمريكا صاحبة اليد الطولى والعليا التي أتت بهم إلى دفة الحكم وإرجاع حقهم المغصوب في حكم العراق لأن هذه الأحزاب ترى في نفسها الممثل الشرعي لأغلبية الشعب العراقي، وبذلك يرى الأكراد والأحزاب الشيعية ضرورة الوفاء ورد الفضل إلى الولايات المتحدة، وخير مثال على ذلك توقيع الحكومة العراقية الانتفاكية الأمنية مع الولايات المتحدة التي كرست الاحتلال وأعطت البقاء الأمريكي في العراق غطاءً شرعياً، بينما صرح الأكراد بأن لا مانع لديهم بإنشاء قواعد عسكرية أمريكية في شمال العراق.

• إن الدستور العراقي والعملية السياسية والنتائج المترتبة عنها هو بمثابة السيف الأمريكي المسلط على رقاب حكومات المنطقة في المستقبل، ويبقى شبح التقسيم والانفصال ماثلاً أمام دول المنطقة لوجود نفس المكونات العرقية والمذهبية لهذه الدول مع التطلعات نفسها، وتبقى أمريكا هي راعية حقوق الإنسان والأقليات التي يلوذ بها من ظلم من هؤلاء لكي تعطيه حقه وإن كان الثمن ضياع الأوطان والثروات.

• إن عدم تجزئة العراق لا يعكس الرغبة الأمريكية في بقاءه موحدًا بل هو نتيجة للتعقيدات التي رافقت القضية العراقية ودخول متغيرات جديدة في الوضع العراقي زادت الأمر تعقيدًا منها ما لم يكن في حسابات منظري المشروع الأمريكي كالمقاومة العراقية التي أرهقت الجيش الأمريكي وكبدته خسائر فادحة في الأرواح والمعدات، والفوضى العارمة التي سادت العراق، وعمليات القتل على الهوية الطائفية، وكذلك المحاصصة الطائفية التي كانت العائق الأكبر الذي أثقل كاهل العملية السياسية بل هو السبب الكبير في فشل

إن الدستور
العراقي والعملية
السياسية والنتائج
المرتبة عنها هو
السيف الذي
ستضعه أمريكا
على حكومات
المنطقة في
المستقبل.

أداء الحكومة السابقة والحالية مما سبب تراجعًا كبيرًا في عامل قبول المنطقة للمشروع الأمريكي في حالة قيام الولايات المتحدة في استنساخ التجربة في بلد آخر، بالإضافة إلى توجس الحكومات العربية من النتائج التي سيفضي إليها المشروع الأمريكي في المنطقة، لذلك رضيت أمريكا بعراق مفكك من الناحية العملية مع ضمان بقاءه بلدًا ضعيفًا إلى أمد طويل يدور في فلك الطائفية العرقية والمذهبية ومكبلاً بدستور غامض ضاعت فيه هوية العراق

العربية والإسلامية فضلاً عن الغموض الذي يكتنف مصير ثرواته واستقلاله.

• كانت محصلة الأسباب المتقدمة إخراج العراق من دائرة اتخاذ القرار في محيطه العربي، وإخراجه من حلبة الصراع العربي الإسرائيلي، وجعله بلدًا مستغرقًا في حل مشاكله الداخلية التي لا تكاد تنتهي واحدة حتى تبدأ الأخرى تلوح في الأفق، ربما كان آخرها الغموض في تفسير فقرات أساسية في الدستور العراقي حول طبيعة تشكيل الحكومة ومن هي الكتلة التي لها الحق في تشكيل الحكومة بعد الانتخابات، مما خلق جدلاً طويلاً في الساحة

العراقية انتهى بعودة العراق إلى المربع الأول أو ما يمكن أن نسميه إعادة إنتاج لمجلس الحكم، وهي حكومة محاصصة طائفية من جديد بعد أن ذهبت أدراج الرياح كل الشعارات الوطنية خلال فترة الحملات الانتخابية وعاد رفع الشعارات الطائفية من جديد.

أما محطات الفشل في المشروع الأمريكي فكان أبرزها:

- ظهور المقاومة العراقية ولعبها دوراً أساسياً في تحريك مجريات الأحداث في العراق في السنوات الأربع الأولى بعد الاحتلال، وكان نتيجة أعمال المقاومة تراجع دور الولايات المتحدة من صانع للحدث إلى باحث عن مخرج من هذا الوضع الذي يزداد تعقيداً يوماً بعد يوم إلى الحد الذي أجبر الولايات المتحدة إلى الجلوس وجهاً لوجه مع الطرف الإيراني الذي كان يمثل المحرك لأحداث الشارع الشيعي في العراق والذي كان يشكل هُدوءه ضرورة ملحة للجيش الأمريكي المنهمك بالسعي إلى القضاء على المقاومة أو الحد منها والتي كانت المحافظات السنية المسرح الأكبر لعملياتها.
- عدم إمكانية استنساخ التجربة إلى بلد آخر والتي كانت سوريا تعد المحطة الثانية في عقول منظري المشروع الأمريكي، يعضد هذا الرأي قول أحد الجمهوريين: "إن من أهم نتائج الحرب في العراق أنها جعلت منه مقبرة لأحلام المحافظين الجدد".
- ازدياد درجة الكره والامتناع في الشارع العربي من السياسة الأمريكية تجاه العرب والعالم الإسلامي بعد احتلال الولايات المتحدة لكل من العراق وأفغانستان، وبيان زيف ادعاءات الولايات المتحدة في أسباب احتلالها للعراق ما يشكل خطراً يهدد المصالح الأمريكية في المنطقة لاسيما أن العمليات التي شنت على المصالح الأمريكية في المنطقة كانت من قبل أطراف غير حكومية وإنما من جماعات إسلامية، كانت غطرسة السياسة

الأمريكية حيناً وازدواجيتها حيناً آخر سبباً في تعاطف الشارع العربي مع هذه الجماعات، بل ربما كانت في نظر الكثير من الشعوب المستهدفة من المشروع الأمريكي بأن هذه الجماعات هي المدافع الوحيد عن مقدسات الأمة ومصالحها إذا ما قورنت بسكوت الأنظمة العربية وانبطاحها، ومما يدل على هذا الرأي الخطابات التي ألقاها الرئيس الأمريكي في بداية تسلمه مهام الإدارة في الحكومة الأمريكية خصوصاً الخطاب الذي ألقاه في تركيا مخاطباً العالم الإسلامي، والخطاب الذي ألقاه في القاهرة مخاطباً العالم العربي،

إن المقاومة العراقية استطاعت أن تؤخر إنجاز مهمة القوات الأمريكية، وسبع سنوات إضافية نتج عنها خسائر كبيرة في الأموال والمعدات والأرواح، وتعثر العملية السياسية كذلك.

وحرصه على التأكيد أن أمريكا لا تحمل أي عداء للعرب والمسلمين، وأن حربها في العراق وأفغانستان ليست ضد الإسلام، بل هي حرب على الإرهاب، وتأكيداً بأن حكومته ملتزمة بإيجاد تسوية للصراع العربي الإسرائيلي وإحلال السلام في المنطقة.

هذه العوامل الثلاثة تمثل محطات الفشل في المشروع الأمريكي، ولكن لا يستطيع أحد أن يجزم بأن المشروع الأمريكي قد فشل في

العراق بعد أن اجتازت العملية السياسية المراحل الصعبة التي شكلت المقاطعة السنية لها عقبة كأداء في نظر العالم، وتزامنها مع مقاومة شرسة في المناطق ذات الأغلبية السنية الذي جعلها - أي العملية السياسية - في نظر العالم على أنها عملية عرجاء لا تستطيع أن تسير بشكل متزن، ولكن في انتخابات ٢٠١٠ فقد كانت نسبة المشاركة السنية أكثر من سابقتها وانحسرت المقاومة المسلحة وتراجعت عملياتها كثيراً، يمكننا القول إن المقاومة العراقية استطاعت أن تؤخر إنجاز مهمة القوات الأمريكية، وسبع سنوات إضافية نتج عنها خسائر كبيرة في الأموال والمعدات والأرواح، وتعثر العملية السياسية كذلك.

يعتقد أغلب العراقيين أن العملية السياسية هي لعبة أمريكية تهدف إلى جعل العراق يدور في دوامة من المشاكل والفتن والاضطراب كل أربع سنوات يعود من حيث بدأ، وكانت نتيجة الانتخابات خير شاهد عندما ضرب العراق رقماً قياسياً في تأخر تشكيل الحكومة.

إيران والقضية العراقية

يرى بعض المهتمين بالشأن العراقي عن كثب ومن الذين عاشوا أحداث التغيير الأمريكي في العراق ابتداءً من رحلة المعارضة العراقية وانتهاءً بالاحتلال وما نتج عنه أن أمريكا مضطرة للتحالف مع إيران تحالفاً ذا طابع أيديولوجي لأنهما يبديان التخوفات نفسها من العدو المشترك الذي ينمو تدريجياً في المنطقة وهو التيار الإسلامي الأصولي (السني) تحديداً، مع ما تحمله الذاكرة الإيرانية في صفحاتها من الاحتلال الأفغاني لإيران والصراع العثماني الصفوي للحصول على مناطق جديدة لنشر المذهب الذي يرى كل طرف بأن مشروعيته بنيت على الدفاع عن المذهب وتوسيع نفوذه^(١).

ويرى آخرون أن أمريكا وقعت في الشرك الإيراني؛ لأن إيران لم تكن لتحقيق حلمها بإزالة السياج الذي يمنعها من التمدد المذهبي، وهي نظام طالبان في الشرق والنظام العراقي في الغرب الذي وقف بصلابة ضد ما يسمى تصدير الثورة الإسلامية إلى المنطقة العربية التي بقيت قروناً حلبة صراع بين المذهب السني والشيوعي ابتداءً بالعهد الأموي وانتهاءً بالخلافة العثمانية وقيام الصفويين باحتلال العراق ثلاث مرات.

(١) انظر: (شيعية العراق وشيعية السلطة: حسن العلوي).

وفي كلا الحالتين فإن النتيجة واحدة وهي أن بوابة إيران باتجاه المنطقة العربية قد فتحت بفعل الاحتلال الأمريكي وأصبحت إيران هي القوة الإقليمية الأكثر تأثيراً وتحريكاً للأحداث في الساحة العراقية مع غياب كامل للدور العربي والإقليمي إلا ما شاهدناه في الانتخابات الأخيرة والتي حسمت نتائجها طبقاً للمحاصصة الطائفية التي أرسى دعائمها بول بريمر عند تشكيل مجلس الحكم وكتابة الدستور.

بوابة إيران باتجاه المنطقة العربية قد فتحت بفعل الاحتلال الأمريكي وأصبحت القوة الإقليمية الأكثر تأثيراً وتحريكاً للأحداث في الساحة العراقية مع غياب كامل للدور العربي والإقليمي.

قد تكون أمريكا مقتنعة بالنتيجة النهائية وهي عبارة عن دولة عراقية ضعيفة مع بقاء وحدة العراق ورقة رابحة تلعب بها أمريكا في الوقت الذي تراه مناسباً ولكن هل ترضى إيران بهذه النتيجة؟.

إن الدور الإيراني في العراق وأهدافه كان متزامناً في الفعل مع الدور الأمريكي يقتسمان الغنيمة حيناً وينفرد كل منهما بجزء منفرد حيناً آخر مع اتفاق الطرفين على المساحات المشتركة

بينهما والمساحات الأخرى التي تكون نصيب كل طرف منهما مع ضمان رضا الآخر، ولكن الأمر الخطير في الساحة العراقية وانعكاساته على دول الجوار هو متى ينتهي الدور الإيراني في العراق؟ وما الحد الأدنى لتطلعاته؟ وهذا ما نحن بصدد، وهذا يعيدنا إلى إشكالية البعد التاريخي في تطلعات إيران للتوسع باتجاه المنطقة العربية والانتماء الوطني والمذهبي لدى المواطن العراقي وأيهما أكثر تأثيراً في سلوكه.

إن البعد التاريخي يمثل أحد الجوانب المهمة في التطلعات الإيرانية باتجاه المنطقة العربية لأن التاريخ يؤدي دوراً مهماً في إيقاظ دوافع معينة لدى

الشعوب والأمم بالعودة إلى لعب دور معين عندما تتوفر الأسباب نفسها في الفترات السابقة، لقد قامت إيران باحتلال العراق ثلاث مرات انتهت اثنتان منها بانسحاب أمام الجيش العثماني والمرة الأخيرة بفعل الوباء الذي اجتاح العراق، أما الآن فإن الأمر أكثر تعقيداً نتيجة اختلال ميزان القوى لصالح إيران الذي يمثل غياب الدور العربي والعثماني عن مسرح الأحداث، وقيام دولة عظمى باحتلال العراق أما بالاتفاق مع إيران أو بمباركتها أهم ملامحه.

أفرز الواقع العراقي نتائج مهمة بالنسبة للجانب الأمريكي كان من أهمها عراق ضعيف عرضة للتفكك والتقسيم في أي لحظة، وبحق دستوري يكفله الدستور للجميع، كان من أبرزها نواة لدولة كردية في شمال العراق تعد أكبر ورقة ضغط على تركيا إذا ما حاولت الرجوع إلى الدور العثماني والتخلي عن النهج الأتاتوركي، أما على صعيد تسليم السلطة للأحزاب الموالية لإيران فستكون بمثابة العصا التي تلوح بها أمريكا تجاه حكومات المنطقة التي ستكون من أقلها إصلاحات سياسية تضمن إحداث نوع من عدم استقرار لهذه الدول التي اعتادت لعقود من الزمن على نظام فردي في الحكم.

وفي النهاية فإن نتائج الانتخابات الأخيرة رسخت لدى المواطن العراقي قبل العربي بأنها إعادة إنتاج لمجلس الحكم سيء الصيت مع بعض التغييرات البسيطة التي كان من أهمها تخلي أقطاب العملية السياسية عن شعاراتهم الطائفية مع بقاء النتائج الكبيرة على حالها وهو بقاء رئاسة الحكومة في قبضة الأحزاب الموالية لإيران.

ملف العدد: المشروع الوطني العراقي وافرازات المرحلة

المشروع الوطني العراقي.. المفهوم والمنطلق

د.محمد بشار الفيضي^(١)

الوطن هو المَنْزِلُ الذي يقيم فيه الإنسان، وفِعْلُهُ : "وَطَنَ" أي : استقر في مكان ما واتخذهُ وطناً، وغالباً ما يرتبط هذا المفهوم بالمكان الذي وُلِدَ فيه الإنسان وعاش فيه.

جاء في لسان العرب أوطن فلان أرض كذا وكذا أي اتخذها محلاً ومسكناً يقيم فيه^(٢)

وقال الجرجاني: الوطنُ الأصليُّ: هوَ مولدُ الرجلِ والبلدُ الذي هو فيه.^(٣)
أما الوطن اليوم فيطلق ويراد به الدولة بمفهومها الحديث، فهو — بهذا المعنى — الإطار الأوسع الذي يجمع الأفراد من طوائف وأعراق وفرادى، ويجمع قوميات مختلفة.

لقد أصبحت الأوطان في هذا العصر حقيقة دستورية وقانونية دولية، فالدول والمجتمعات القائمة في حيز جغرافي واحد، أضحت اليوم من حقائق العصر الثابتة، وأصبحت العلاقة بين أبناء ومكونات هذه الأوطان قائمة على حقوق وواجبات المواطنة، بصرف النظر عن الانتماءات الأخرى.

(١) الناطق الرسمي باسم هيئة علماء المسلمين في العراق.

(٢) (ابن منظور، ١٩٩٤ : ١٣ - ٤٥١ مادة الوطن).

(٣) الشريف الجرجاني: التعريفات، ص ١٩٤

فالأوطان اليوم كلها تضم أجناسا بشرية متعددة، ومكونات أيولوجية أو قومية أو عرقية متنوعة، إلا أن الجامع الذي يجمع هؤلاء جميعا، ويحتضنهم ويوفر لهم الحياة اللازمة هو نظام الوطن والمواطنة.

مفهوم المواطنة:

المواطنة من حيث مفهومها السياسي هي (صفة المواطن الذي يتمتع بالحقوق ويلتزم بالواجبات التي يفرضها عليه انتماءه إلى الوطن).^(١) وفي قاموس علم الاجتماع تم تعريف المواطنة: بأنها مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين فرد طبيعي ومجتمع سياسي (دولة). ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول (المواطن) الولاء، ويتولى الطرف الثاني الحماية، وتتحدد هذه العلاقة بين الفرد والدولة عن طريق أنظمة الحكم القائمة.

ويقصد بالمواطنة العضوية الكاملة والمتساوية في المجتمع بما يترتب عليها من حقوق وواجبات. وهو ما يعني أن كافة أبناء الشعب الذين يعيشون فوق تراب الوطن سواسية بدون أي تمييز قائم على أي معايير تحكمية مثل: الطائفة أو العرق أو اللون أو المستوى الاقتصادي أو الانتماء السياسي أو الموقف الفكري، وهكذا.

ويرتب التمتع بالمواطنة سلسلة من الحقوق والواجبات تركز على أربع قيم محورية هي: المساواة، والحرية، والمشاركة، والمسؤولية الاجتماعية^(٢). والمواطنة اليوم نمط من أنماط العلاقة الإنسانية المستجدة، والتي يترتب عليها حقوق وواجبات متبادلة، فالإنسان، أي إنسان، في حياته وممارساته

(١) د: صابر عبد الباقي: المواطنة حقوق وواجبات.

(٢) المصدر نفسه

الاجتماعية الطبيعية، ينتمي إلى دوائر إنسانية عديدة، تتكامل هذه الدوائر في حياته، دون تناقض والتباس، والانتماء الوطني هو أحد هذه الدوائر التي ينتمي إليها الإنسان، دون أن يشعر أنها متناقضة مع انتمائه الأسري أو ما أشبه ذلك.

كنا أمة واحدة
مترامية الأطراف
تخضع لحكم واحد،
ولكننا اليوم لسنا
كذلك، نحن اليوم
موزعون في أوطان
عديدة، والذي ينبغي
أن يشغل بالنا الآن أن
الذين سلبونا حال
الأمة الكبيرة الواحدة.

وقد تمكنت المجتمعات المتقدمة بفضل نظام المواطنة أن تتجاوز الكثير من انقساماتها وحروبها الداخلية، كما بنت أمنها واستقرارها السياسي والاجتماعي على قاعدة هذا النظام الدستوري العالمي.^(١)

الأمة الإسلامية وتعدد الأوطان:

الأمة الإسلامية بعد استهداف الخلافة فيها، أصبحت مثل غيرها من الأمم فتوزعت هي الأخرى إلى أوطان متعددة.. هذا هو واقع اليوم، والضرورة تملينا أن نتعامل معه بغض النظر عن المشاعر التي تختلج في صدورنا، أو الطموحات التي تدور في أذهاننا. وليس من المنطقي أن نخوض الآن في طروحات لا تقدم ولا تؤخر في الواقع الدولي، من مثل القول: كنا أمة من المحيط إلى الخليج ويجب أن نعود كذلك، أو إن القبول بالوطن تمرد على الدين، وغير ذلك. نعم.. كنا أمة واحدة مترامية الأطراف تخضع لحكم واحد، ولكننا اليوم لسنا كذلك، نحن اليوم موزعون في أوطان عديدة، والذي ينبغي أن يشغل بالنا

(١) الشيخ محمد محفوظ: الفقه الإسلامي ومفهوم المواطنة، مقال

الآن أن الذين سلبونا حال الأمة الكبيرة الواحدة، يعملون الآن على تفتيت أوطاننا، وحشرنا في واقع من الفوضى ليس لتداعياته حد. وإزاء هذا الواقع المر فإن واجب الوقت يملينا العمل في اتجاه المحافظة على ما لدينا من أوطان، فالظروف التي تعيشها أوطاننا صعبة للغاية، كما أن التحديات التي تواجهها، تحديات مرتبطة باستقرارها ووحدتها الداخلية، لهذا فإن الحاجة ماسة اليوم، لكل الجهود والمبادرات التي تساهم في تعزيز الجبهة الداخلية، والوحدة الداخلية لمجتمعاتنا، ولا ريب أن إصلاح الجزء مقدمة لإصلاح الكل.

لماذا المشروع الوطني في العراق:

لقد أغرت الظروف الواهنة التي يمر بها عالمنا قوى دولية تتزعمها الولايات المتحدة الأمريكية لتخطو في هذا العصر خطوة أخرى في التجزئة والتقسيم، فكانت عمليات الغزو العسكري لأفغانستان والعراق، المرتبط بما يسمى بمشروع الشرق الأوسط الكبير— الذي يقوم أساسا على إضعاف المواطنة والسعي إلى إلغائها، ونسف مقوماتها، وإعادة تشكيل المنطقة على أسس إثنية واهية، دينية وطائفية وعرقية، كفيلة بتدمير مرتكزات المنطقة، وإنهاء عناصر قوتها، ليسهل عليه انقيادها، والتحكم في ثرواتها، واستعبادها تحت سلطان القطبية إلى مدى غير معلوم.

وكان اختيار العراق من قبل الغزاة بعد أفغانستان للبدء في هذا المشروع مقصودا، فالعراق بلد مترابط الأعراق والطوائف، والتعايش السلمي فيه عريق تاريخياً، وهو بهذا الوصف يشكل العقبة الكئود في طريق هذا

المشروع، فإذا تمكن الغازي من إزاحتها فإنه سيكون على إزاحة ما سواها أقدر.

وكان من الضرورة بمكان في صراع من هذا النوع أن يكون العمل في اتجاه تفويت فرصة النجاح على الغازي في خطواته الأولى، لأنها الأساس للخطوات الآتية، فإذا نجحنا في حرمانه منها، أوقعناه في مأزق كبير، وقللنا من فرصه للنجاح..

إن واجب الوقت يملينا
علينا العمل في اتجاه
المحافظة على ما
لدينا من أوطان،
فالظروف التي تعيشها
أوطاننا صعبة للغاية،
كما أن التحديات التي
تواجهها، تحديات
مرتبطة باستقرارها
ووحدة الداخلية.

ومن هنا كان لابد من بذل الجهد للحفاظ على الوطن كيانا مستقلا متماسكا، والحيلولة دون تمزقه طائفا أو عرقيا، وذلك لا يتحقق في مثل هذا الظرف إلا من خلال المشروع الوطني.

وبناء على ما تقدم فإن العناية بالمشروع الوطني في موضوع العراق واجب شرعي، لأنه يحقق الهدف الأسمى في الحفاظ على البيت الداخلي، ويفوت الفرصة على الغازي في تحقيق غاياته المريضة في التخريب والتفتيت.

هذا من جانب..

من جانب آخر لابد من ملاحظة أن شعوبنا غارقة في الانتماء الوهمي للوطن، وهذا من شأنه أن يسلبها الحرية اللازمة لتطوير قدراتها وتحقيق آمالها في مستقبل أفضل، فالانتماء الوطني بصورته الحالية في كثير من دولنا: ولاء مطلق لسياسة الحاكم، يتستر بمصطلحات المواطنة والوطنية

الانتماء الوطني دون وعي بأصول المفاهيم وأبعادها، فهو شيء يختلف عن معنى المواطنة الذي يعد أحد أهم مقومات إنشاء الدولة^(١).

فالعقد بين الحاكم والمحكوم في ضوء الواقع السائد عقد إذعان بواجهة وطنية يلتزم المحكوم فيها بالاستسلام المطلق لحاكمه، والصمت المطبق إزاء كل ما يقوم به من سياسات صائبة كانت أم خاطئة، عادلة كانت أم ظالمة. إن هذا النوع من المواطنة هو محل الإضرار الحقيقي بمصالح الوطن؛ لأن الحاكم هنا يبادل النفاق بالنفاق، ويمنح حق المواطنة الصالحة لمن يزيد في ألقابه ويُعَظَم في صورته، وإن كان ذلك على حساب مصالح الوطن^(٢).

وهذا أمر عانت منه شعوب المنطقة ومازالت تعاني، والعراق كغيره من شعوب المنطقة عانى منه كثيرا في الحقبة الماضية قبل الاحتلال الأمريكي، إلى الحد الذي بدأ الحماس للوطن يتضاءل لدى الناس، لغياب العدل المتوخى، وضياع كثير من الحقوق.

ومن هنا بالتالي كان من الضرورة بمكان العمل على مشروع لا يسمح بعودة هذه الظروف، ولا بعودة ما جرته على البلاد من تداعيات، ويعيد ثقة الناس بأنفسهم وبالوطن الذي ينتمون إليه، ويجدد في الأذهان حقيقة أن الانتماء الوطني قائم على مصلحة الوطن، والمساواة بين أفراد، وليس الاستئثار بالسلطة، ومصادرة حقوق الآخرين.

لقد رتب الإسلام علاقة الحاكم بالمحكوم كعلاقة الوكيل بوكيله، ولم يجعلها علاقة إذعان واستسلام، بل إن الحكم فيه تكليف وليس تشريفا، كما أنه

(١) أنظر: د.محمد العبد الكريم، المواطنة والانتماء الوطني، مقال

(٢) المصدر نفسه

جعل من الدولة جنة لرعاياها بإقامة العدل، والتعامل بمعيار الإنصاف مع المنتمين لهذه الدولة جميعا بغض النظر عن طوائفهم وأعرافهم ومكوناتهم. وعلى هذا الأساس – ينبغي – في تقديرنا – أن يقام بناء العراق الجديد.

الانتماء الوطني، والثوابت الإسلامية

إن الوطنية في ذاتها لا تحمل أيّ مضمون أيديولوجي، لا مضمون (ديني) ولا (لا ديني) (علماني)، بل هي محايدة، وقابلة لأن تحمل ما تحمل، من حقٍّ أو باطل.

يجب أن ندرك أن الانتماء الوطني لا يتناقض مع الثوابت الإسلامية، فالوطنية لا تحمل في أساسها أيّ مضمون أيديولوجي، والمواطنة بمفهومها العام لها اعتبارها في الشرع الحنيف، وقد راعت دولة الإسلام الناشئة في المدينة المنورة كثيراً من حيثياتها.

ومن هنا فإن ما يقوم به بعض الإسلاميين من هجوم على الوطنية، والانتماء الوطني، وعد الولاء للوطن نوعاً من الوثنية، أو هو ضرب من العلمانية القائمة على فصل الدين عن الدولة، هجوم غير مبرر، فضلاً عن كونه فهماً خاطئاً للشرع الحنيف.

يقول د.يوسف القرضاوي: ((وتحدث المشكلة لدى بعض الإسلاميين، فتراهم يعارضون أو يتحفظون على فكرة (الوطنية) انطلاقاً من أن (الوطنية) مسكونة بـ(العلمانية) التي تفصل الدين عن الدولة، بل عن الحياة. على خلاف ما هو معروف عن شمولية الإسلام، الذي عرفه الناس من مصادره الأصيلة: عقيدة وشريعة، عبادة ومعاملة، دعوة ودولة، دينا ودنيا. وعرفوا: أن الدين هو إحدى الضروريات أو الكليات الخمس التي جاءت بها الشريعة، التي شرعها الله لتحقيق مصالح العباد في المعاش والمعاد.

ونقول هنا: إن الوطنية في ذاتها لا تحمل أيّ مضمون أيديولوجي، لا مضمون (ديني) ولا (لا ديني) (علماني)، بل هي محايدة، وقابلة لأن تحمل ما تحمل، من حقٍّ أو باطل.

ولذا اقترن التفاعل بالبر والعدل مع من لم يقاتل المسلم على دينه ولم يخرج من وطنه .. قال تعالى : (لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ)^(١).

ويقول ((وليست كل النزعات الوطنية التي رأيناها علمانية، بل رأينا نزعات وطنية مُشبعة بالروح الإسلامية، مثل: (وطنية مصطفى كامل) الذي كان متعاطفا مع دولة الخلافة الإسلامية، ومثل حركات التحرر الوطني في كثير من الأقطار الإسلامية، فقد كانت هذه الحركات التي قامت لمحاربة الاستعمار، وطرده من بلادها، والحصول على السيادة والحرية: ذات جذور إسلامية، وحوافز إسلامية، كما في الجزائر وبلاد الشمال الإفريقي العربي، وكثير من البلاد في آسيا وإفريقيا، وهو ما اعترف به المؤرخ الأمريكي المعروف (برنارد لويس) في كتابه (الغرب والشرق الأوسط) بأن حركات التحرير في البلاد الإسلامية المختلفة، كان يقودها ويوجهها الزعماء الدينيون في شتى البلدان))^(٢).

حب الوطن في الكتاب والسنة:

في القرآن الكريم شواهد على أن حب الوطن أمر محمود ومقصود، ولا أدري كيف يتجاهل الناظم على مفهوم الوطن والوطنية مثل هذه الشواهد. فإبراهيم عليه السلام خص مكة موطن ذريته بالدعاء، فقال الله تعالى على لسانه: "رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِنْدَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ رَبَّنَا

(١) سورة الممتحنة : ٨

(٢) د: يوسف القرضاوي، إشكالية الوطن والوطنية والمواطنة، موقع الاتحاد.

لِيُقِيمُوا الصَّلَاةَ فَاجْعَلْ أَفْنَدَةً مِّنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ وَارْزُقْهُمْ مِّنَ الثَّمَرَاتِ لَعَلَّهُمْ يَشْكُرُونَ^(١).

وجعل الله سبحانه من الإبعاد عن الوطن عقوبة لمن يفسد فيه، وكأن في ذلك إشارة إلى أن من يفسد في الوطن لا يستحق أن يعيش فيه، فقال سبحانه ((إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم.))^(٢)

في القرآن الكريم
شواهد على أن حب
الوطن أمر محمود
ومقصود، ولا أدري
كيف يتجاهل الناقم
على مفهوم الوطن
والوطنية مثل هذه
الشواهد.

كما جعل سبحانه نُسُوحَاتِ القتال في الدين، القتال بسبب الإخراج من الوطن، قال تعالى: "أَلَمْ تَرَ إِلَى الْمَلَأِ مِن بَنِي إِسْرَآئِيلَ مِن بَعْدِ مُوسَى إِذْ قَالُوا لَنَبِيِّ لَهُمْ ابْعَثْ لَنَا مَلِكًا نَقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا قَالُوا وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أَخْرَجْنَا مِن دِيَارِنَا وَأَبْنَانَنَا فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ تَوَلَّوْا إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ"^(٣) وغير ذلك.

أما في الحديث النبوي فالشواهد كثيرة:

فسيدنا النبي صلى الله عليه وسلم حين اضطر للخروج من مكة، وقف على أطرافها وقال: "مَا أَطْيَبَكَ مِنْ بَلَدٍ، وَمَا أَحَبَّكَ إِلَيَّ، وَلَوْلَا أَنَّ قَوْمِي أَخْرَجُونِي مِنْكَ مَا سَكَنْتُ غَيْرَكَ"^(٤).

(١) سورة إبراهيم: ٣

(٢) سورة المائدة ٣٣/٣٤ المائدة

(٣) البقرة: ٢٤٦

(٤) أخرجه الترمذي وغيره عن ابن عباس رضي الله عنهما

وحين استقر به المقام في المدينة لم يكن يكتف حبه لها، فكان يسميها طابة، وأحيانا طيبة، وكان يدعو لها بالبركة دائما، ففي الحديث عن سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ أَنَّهُ قَالَ: كَانَ النَّاسُ إِذَا رَأَوْا أَوَّلَ الثَّمَرِ جَاؤُوا بِهِ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. فَإِذَا أَخَذَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "اللَّهُمَّ! بَارِكْ لَنَا فِي ثَمَرِنَا. وَبَارِكْ لَنَا فِي مَدِينَتِنَا. وَبَارِكْ لَنَا فِي صَاعِنَا. وَبَارِكْ لَنَا فِي مَدَنَّا! اللَّهُمَّ! إِنَّ إِبْرَاهِيمَ عَبْدُكَ وَخَلِيلُكَ وَنَبِيُّكَ. وَإِنِّي عَبْدُكَ وَنَبِيُّكَ. وَإِنَّهُ دَعَاكَ لِمَكَّةَ. وَإِنِّي أَدْعُوكَ لِلْمَدِينَةِ. بِمَثَلِ مَا دَعَاكَ لِمَكَّةَ. وَمِثْلُهُ مَعَهُ" قَالَ: ثُمَّ يَدْعُو أَصْغَرَ وَلَدِهِ لَهُ فَيُعْطِيهِ الثَّمَرَ.^(١)

وعن أنس: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ، فَنَظَرَ إِلَى جُذُرَاتِ الْمَدِينَةِ، أَوْضَعَ رَاحِلَتَهُ، وَإِنْ كَانَ عَلَى دَابَّةٍ حَرَّكَهَا مِنْ حُبِّهَا.^(٢) وعنه، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ طَلَعَ لَهُ أَحَدٌ، فَقَالَ: "هَذَا جَبَلٌ يُحِبُّنَا وَنُحِبُّهُ، اللَّهُمَّ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ حَرَّمَ مَكَّةَ، وَإِنِّي أُحَرِّمُ مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا"^(٣). قَالَ الْحَافِظُ: وَفِي الْحَدِيثِ دَلَالَةٌ عَلَى فَضْلِ الْمَدِينَةِ، وَعَلَى مَشْرُوعِيَّةِ حُبِّ الْوَطَنِ وَالْحَنِينِ إِلَيْهِ.^(٤)

دولة المواطنة لا تنافي الإسلام، ولا تعد تخلياً عن الأمة المنسوبة إليه:
يجب أن ندرك حقيقة مهمة وهي أن مفهوم المواطنة لا يناقض بأي حال من الأحوال الانتماء إلى أمة الإسلام، وإن أردنا استعمال كلمة المواطنة فدولة

(١) رواه مسلم.

(٢) رواه البخاري.

(٣) متفق عليه.

(٤) ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ٤٩٤/٢ دار المعرفة الطبعة الثانية

الإسلام هي دولة فيها للمواطنة قواعد ثابتة ومؤصلة، بل إن المفاهيم الإنسانية المتداولة اليوم للمواطنة عرفها الدين الإسلامي قبل الغرب، الذي لم يتطور لديه هذا المفهوم إلا بعد الثورة الفرنسية، بسبب التمييز علي أساس الدين بين الكاثوليك والبروتستانت، وعلى أساس العرق بسبب الحروب القومية وعلى أساس الجنس بسبب التمييز ضد النساء وعلى أساس اللون في التمييز ضد الملونين.^(١)

لقد اقترنت المواطنة الكاملة في الحقوق والواجبات بالإسلام منذ تأسيس دولته الأولى في المدينة المنورة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، فالإنسان في الرؤية الإسلامية هو مطلق الإنسان، والتكريم الإلهي هو لجميع بني آدم.

لقد اقترنت المواطنة الكاملة في الحقوق والواجبات بالإسلام منذ تأسيس دولته الأولى في المدينة المنورة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، فالإنسان في الرؤية الإسلامية هو مطلق الإنسان، والتكريم الإلهي هو لجميع بني آدم.. والخطاب القرآني موجه أساساً إلى عموم الناس. ومعايير التفاضل هي التقوى المفتوحة أبوابها أمام الجميع^(٢)..

إن الرسول صلى الله عليه وسلم وضع للناس أسساً في هذا الأمر من خلال أول دستور كتب وهو دستور المدينة أو الوثيقة التي

كتبت عند إقامة الرسول في المدينة لتوضح العلاقات.

وثمة أمثلة كثيرة، فعندما بدأت العلاقات بين سلطة الدولة الإسلامية علي عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين المتدينين بالنصرانية نصارى

(١) د. محمد عمارة: المواطنة في ظل المرجعية الإسلامية، مقال

(٢) المصدر نفسه

نجران سنة ١٠ هـ قررت لهم الدولة الإسلامية بالعهد الموثقة كامل المساواة في حقوق المواطنة وواجباتها، وكان الشعار هو: 'لهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين'..

ونص العهد الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لنصارى نجران ولكل النصارى عبر الزمان والمكان على ((أن لنجران وحاشيتها، وسائر من ينتحل النصرانية في أقطار الأرض، جوار الله وذمة محمد رسول الله، على أموالهم وأنفسهم وملتهم.. وبيعهم، وكل ما تحت أيديهم.. وان احمي جانبهم، وأذب عنهم وعن كنائسهم وبيعهم وبيوت صلواتهم، ومواضع الرهبان ومواطن السباح.. وأن أحرس دينهم وملتهم أين كانوا بما أحفظ به نفسي وخاصتي وأهل الإسلام من ملتي.. لأنني أعطيتهم عهد الله على أن لهم ما للمسلمين، وعليهم ما على المسلمين، وعلى المسلمين ما عليهم، حتى يكونوا للمسلمين شركاء فيما لهم وفيما عليهم)).^(١)

بل إن هذه المساواة الكاملة في حقوق المواطنة وواجباتها ولهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين، وعلى المسلمين ما عليهم، حتى يكونوا للمسلمين شركاء فيما لهم وفيما عليهم' لم تقف بها الدولة الإسلامية عند أهل الكتاب اليهود والنصارى وإنما شملت حتى المتدينين بالديانات الوضعية من المجوس وغيرهم فبعد فتح فارس عرض عمر بن الخطاب رضي الله عنه الأمر على مجلس الشورى مجلس السبعين وقال : نحن نعرف حكم اليهود والنصارى.. فماذا عن حكم هؤلاء المجوس؟.. فوثب عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه قائلا: 'اشهد أنني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول:

(١) مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة، جمعها محمد حميد الله - دار

النفائس - بيروت، الطبعة السادسة ١٩٨٧.

'سنوفيههم سجنة أهل الكتاب' فعاملت الدولة الإسلامية طوال تاريخها أهل الديانات الوضعية المجوس .. والزرادشت.. والبوذيين. والهندوس معاملة أهل الكتاب، التي قررت مبادئها موثيق رسول الله صلى الله عليه وسلم.. لغير المسلمين في الدولة الإسلامية^(١)..

ثمة أخوة في الوطن أيضا:

ما أسلفنا يؤكد أن ثمة أخوة في الوطن..

نعم .. من دون شك أن الأخوة في الدين هي الرابطة الأكثر عمقا وأصاله، وقد أكدت التجارب في التاريخ حيويتها وقدرتها على صناعة مجتمعات متماسكة، وإذابة الفوارق بين الناس، ففي ظلها تسامى الناس على اللون واللغة والإقليم والطبقة وغير ذلك، وكفينا استعراض الحقبة التاريخية في

أن الأخوة في الدين هي الرابطة الأكثر عمقا وأصاله، وقد أكدت التجارب في التاريخ حيويتها وقدرتها على صناعة مجتمعات متماسكة، وإذابة الفوارق بين الناس، ففي ظلها تسامى الناس على اللون واللغة والإقليم والطبقة وغير ذلك.

العهد النبوي الشريف والخلافة الراشدة لنقف على ما لا يحصى من الوقائع والأحداث التي تؤكد هذا.

ومع ذلك ثمة نمط آخر من الروابط يربط بين أبناء البلد الواحد وإن اختلفت أديانهم، وهو ما يسمى اليوم الأخوة في الوطن، وهذه الرابطة من الأهمية بمكان، ولا يجوز التفريط فيها بحال، لأنها تجعل كل واحد من أبناء الوطن يعمل بإخلاص وتفان للأرض التي يعيش عليها، وترتبط بها حياته بكل تفاصيلها. وهذا أمر لا يتنافى مع الأخوة في الدين،

(١) د. محمد عمارة: السنة النبوية في المواطنة والوحدة الوطنية، مقال.

كما لا يتنافى مع روابط أخرى، هي على الجملة حقائق قائمة بالفعل والعلاقة فيما بينها علاقة الخاص بالعام، والأخص بالأعم، وما بينهما.

يقول الشيخ القرضاوي ((وقد ناقشني أحد المتشددين يوماً، معترضاً على قولي: (إخواننا الأقباط). بأن الأخوة إنما تكون بين المسلمين بعضهم وبعض، والأقباط نصارى، فكيف يكونون إخواننا؟ قلتُ له: إن الأقباط إخواننا في الوطن، وإن لم يكونوا إخواننا في الدين، يجمعنا وإياهم وطن واحد.

قال: وهل هناك أخوة غير أخوة الدين؟ قلتُ: نعم، هناك الأخوة الوطنية، والأخوة القومية، والأخوة المهنية، والأخوة الإنسانية ... إلخ.

قال: وما الدليل الشرعي على ذلك؟ قلتُ: الدليل على هذه الأخوات: وجودها في عالم الناس وواقعهم. وإن كان ولا بد من دليل من نصوص الشرع، فهذا أنا أسوقه إليك من القرآن الكريم.

اقرأ معي قول الله تعالى في سورة الشعراء: {كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ * إِذْ قَالَ لَهُمُ أَخُوهُمْ نُوحٌ أَلَا تَتَّقُونَ} ^(١).

{كَذَّبَتْ عَادُ الْمُرْسَلِينَ * إِذْ قَالَ لَهُمُ أَخُوهُمْ هُودٌ أَلَا تَتَّقُونَ ...} ^(٢).

{كَذَّبَتْ ثَمُودُ الْمُرْسَلِينَ * إِذْ قَالَ لَهُمُ أَخُوهُمْ صَالِحٌ أَلَا تَتَّقُونَ} ^(٣).

{كَذَّبَتْ قَوْمُ لُوطٍ الْمُرْسَلِينَ * إِذْ قَالَ لَهُمُ أَخُوهُمْ لُوطٌ أَلَا تَتَّقُونَ} ^(٤).

(١) الشعراء: ١٠٦

(٢) السورة نفسها: ١٢٣، ١٢٤

(٣) السورة نفسها: ١٤١، ١٤٢

حضارة/ العدد التاسع ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م

فكلُّ هؤلاء الأقوام كذبوا رسُلهم وكفروا بهم، ومع هذا عبَّر القرآن عن علاقة رسُلهم بهم بأنه علاقة (الأخوة) {قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ}. وذلك لأن هؤلاء الرسل كانوا منهم، ولم يكونوا أجنب عنهم، فتربطهم أخوة قومية. وفي هذه السورة نفسها عرضت قصة شعيب مع أصحاب الأيكة فقال تعالى: {كَذَّبَ أَصْحَابُ الْأَيْكَةِ الْمُرْسَلِينَ * إِذْ قَالَ لَهُمُ شُعَيْبٌ أَلَا تَتَّقُونَ} ^(١). ولم يقل كما قال في الرسل السابقين: إذ قال لهم أخوهم شعيب، لماذا؟ لأن شعيبا لم يكن من أصحاب الأيكة، بل كان غريبا عنهم، وإنما كان من مدّين، فهم قومه وليسوا أصحاب الأيكة، ولهذا قال في سورة الأعراف وفي سورة هود وفي سورة العنكبوت: {وَأِلَى مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا} ^(٢). فهذا يدلُّنا على أن الأخوة ليست دائما دينية، بل قد تكون وطنية أو قومية، أو غيرها ^(٣).

تبني المفاهيم الخاطئة يفقدنا البوصلة، ويضيع علينا الفرص:
كثيرا ما تفوت علينا المفاهيم الخاطئة فرصا أفضل في الحياة، وكثيرا ما تقودنا إلى وقائع لا تحمد عقباها.
فالذين وقفوا — على سبيل المثال — بالضد من الحالة الوطنية، جهلا منهم بأنها تتنافى وثوابت الدين الإسلامي، وعمموا ثقافتهم هذه على أجيال وأجيال، أضروا كثيرا بها وبأوطانهم.

(١) السورة نفسها: ١٦٠، ١٦١

(٢) السورة نفسها: ١٧٦، ١٧٧

(٣) الأعراف: ٨٥، هود: ٨٤، العنكبوت: ٣٦

(٤) د.يوسف القرضاوي، إشكالية الوطن والوطنية والمواطنة، موقع الاتحاد.

ومن المعلوم أن الفكر أي فكر حين تتبناه جماعة أو حزب أو أي نشاط جماعي يعمل على إشاعة الفكرة، وتعميمها إلى أكبر رقعة جغرافية، يكون أكثر خطورة.

لقد أدى هذا الفهم الخاطيء إلى عزوف كثير من الفئات الاجتماعية ولاسيما فئة الشباب عن الاهتمام بالبناء الداخلي لأوطانهم، وأحيانا العمل على تفكيك عرى هذه الرابطة، إلى الحد الذي يتحول فيه الوطن إلى ما يشبه العدو في نظرهم، فيقدمون على استهدافه، والنيل منه، دون شعور منهم بالذنب، أو ارتكاب ما يستحق الذم.

هذا الشعور السلبي كان يستغل من قبل جهات معادية لهذا الوطن أو ذاك، فتصدر فتاوى ممن نذروا أنفسهم لغير حسابات الآخرة تستبجح سرقة المال العام في الوطن وتقويض بناء التحتية، تحت ذريعة أن الرضا بالمفهوم الوطني خطيئة، وأن الوطنية وثن يعبد من دون الله، أو تعمل دولة تتبنى أيولوجية أو مذهباً دينياً على إشاعة مفهوم خطير تتقف عليه الناس الذين يشاركونها في هذه الأيدولوجية أو المذهب من الأوطان الأخرى، أنها الوطن الأم، وأن الوطن الذي يسكنون فيه ليس وطناً شرعياً، فيبدأ الاستغلال، وتدخل الثقافة سلاحاً في الصراعات. .

ومتلما أن الفرد نواة للأسرة، وإن العناية بالأسرة — كما يقول علماء الاجتماع — تبدأ من العناية بالفرد وبناءه بناءً سليماً، كذلك فإن الوطن أي وطن إسلامي هو نواة للعالم الإسلامي، وإن تفتيت هذه النواة والسعي في تخريبها، هو إضرار في المحصلة بهذا العالم، وإن تجاوز هذه العناية والحرص — في الوقت ذاته — على تحقيق عالم إسلامي أفضل، قفز على الواقع، وسقامة في الفهم.

لقد عاشت أجيال على القول إن العدل لا يتم إلا بوجود دولة الإسلام، ولا حل سوى ذلك.

وحين تطلب من صاحب هذا القول كيف نصل إلى ذلك الذي نتقف له يحار في الإجابة..

لدينا الكثير ممن يحسنون الحديث، ولكن لا يحسنون العمل.

لقد أدى هذا الفهم الخاطئ إلى عزوف كثير من الفئات الاجتماعية ولاسيما فئة الشباب عن الاهتمام بالبناء الداخلي لأوطانهم، وأحياناً العمل على تفكيك عرى هذه الرابطة، إلى الحد الذي يتحول فيه الوطن إلى ما يشبه العدو في نظرهم.

هذا وأمثاله — إذا أردنا أن نحسن الظن — يحبون الإسلام عاطفة ولم يستقر فكره عندهم إلا أحلاماً وأمنيات ونفلاً أو نماذج من تأريخ الانتصارات.

تبقى لديه الصورة عن دولة الإسلام صورة الماضي، ويرى أن تطبيقه في الحاضر مطلوب، ولكنه لا يعلم ماذا عليه أن يفعل في هذه السبيل، وأي الوسائل يسلك لجعل من ذلك الحلم حقيقة!^(١)

في كل الأحوال (حين نطرح أفكاراً وحتى خطوات افتراضية ونحن لا نحيط بحقيقة الأمر فقد نكتب لأنفسنا خطة تضيع جيلاً أو جيلين أو

ربما أكثر من الفرص الحقيقية التي يمكن أن تحدث تقدماً قد لا يصل لمستوى الفكرة ولكنه يسير محضراً للاتجاه المطلوب)^(٢).

(١) انظر: محمد صالح البدراني: التمكين من دولة المواطنة إلى دولة الإسلام ص ٣١.

(٢) المصدر نفسه.

إننا بحاجة إلى فهم للإسلام كما أنزل بعيداً عن الأحلام والتفسيرات المنحرفة لتشريعاته..

هذا الدين العظيم الذي نؤمن بأنه يصلح لكل زمان ومكان، يجب أن ندرك أن صلاحه لهما لا يقوم على صيغة واحدة، فذلك أمر لا يقول به عاقل، بل بصيغ تتغير بحسب تغير الزمان والمكان، مع المحافظة على ثوابته العامة، وقواعده الكلية.

فالإسلام يصلح لحال السلم وحال الحرب..

ولكن السؤال هل يصلح في التعامل مع الحاليين بصيغة واحدة؟

والإسلام يصلح لحال يكون فيها عالمه غالباً، وحال يكون فيها مغلوباً.

والسؤال هل يصلح للحاليين بنسق واحد من الأحكام؟

الجواب لا..

وإذا أدركنا ذلك فلنعلم أننا نعيش في واقع، العالم الإسلامي فيه مغلوب وليس غالباً، فعلينا والحالة هذه أن نتعامل بواقعية مع هذا الظرف، وألا نقفز فوق الحقائق، ونضيع الوقت في المكابرة والتعالي.

لذلك يجب أن نتوجه بالمجتمع إلى الفهم الحقيقي لرابطة الإسلام العليا بعيداً عن التعصب والطائفية وتضييق الواسع من الدين أو سجنه بالتأريخ الراكد متبعاً الفهم لسنة التدرج، وعلينا أن نبدأ بالاهتمام به من خلال العناية بنواته الأولى وهي الوطن.

المشروع الوطني وسقوط (ورقة التوت) عن أدعيائه في انتخابات ٢٠١٠

د.عبد الله ياسين^(١)

ثمانى سنوات عجاف مرت على احتلال العراق فقد فيها هذا البلد الملايين من أبنائه ورجاله وتيتيم الملايين من أطفاله وترمل الملايين من نسائه وعم الخراب والدمار في كل ركن من أركانه إضافة إلى الانقسام المجتمعي والتشرد الطائفي والعربي لذلك كان الهدف الرئيسي من احتلال العراق هو تدمير الجيش العراقي الوطني الذي بدا في فترة من الفترات هو القوة الضاربة الوحيدة في الأمة العربية القادرة على تدمير أسطورة الكيان الصهيوني الغاصب للمقدسات العربية والإسلامية ثم تليه بقية الأهداف الأخرى التي يأتي في مقدمتها الاستيلاء على نفط العراق لإدامة العجلة الاقتصادية الأمريكية.

لذلك نجد أن كل ما قام به الاحتلال خلال الأعوام السابقة كان حرب إبادة بكل ما تعنيه الكلمة وفي الطرف الآخر يصر الاحتلال على إكمال حلقات برنامجه في العراق وفق الأجندة الأمريكية الموضوعة لهذه البلد

(١) باحث وأكاديمي من العراق.

وإحدى المفاصل المهمة في برنامج الاحتلال هو إجراء الانتخابات البرلمانية لغرض إعطاء صورة مزيفة للعالم ككل عن تحول هذا البلد من الدكتاتورية إلى الديمقراطية.

ولكن عن أي ديمقراطية يتحدثون في ظل تراجع مبدأ المواطنة والوطن لصالح الطائفة والدين والمذهب والعشيرة فلم تعد المواطنة تحتل مركز الصدارة كما كانت من قبل فالمشروع الأمريكي القائم على أسس طائفية وعرقية لم تختف حتى في الأشهر القليلة التي سبقت الانتخابات، واستخدام مفردة الوطن والمواطنة من الخطابات الانتخابية حيث لا يخفى على أي مراقب في الانتخابات التي جرت في آذار ٢٠١٠ استخدام مفردة المشروع الوطني من قبل جميع الكتل السياسية لترويج برامجها الانتخابية؛ لإدراكها بأن النتيجة النهائية لا يمكن أن تكون إلا للمشروع الوطني الحقيقي وليس المزيف الذي يدعونه.. وعن أي مشروع وطني يتحدثون وعن أية انتخابات نزيهة يمكن أن تحصل في ظل احتلال مقيت تدور في فلكه قوى تحكم ولها القدرة على استخدام أجهزة السلطة والمال العام وتنتصرف بها كما تشاء ولعل أبرز ما أفرزته هذه الانتخابات هو:

أولاً: فشل الصحوة كمشروع سياسي واقتضاح أمرها بأنها أكذوبة ولدت من رحم مشروع الاحتلال الأمريكي في أصعب ظروف القتال التي كان يخوضها جيش الاحتلال الأمريكي مع فصائل المقاومة الوطنية العراقية فكانت نتائج هذه الانتخابات بمثابة المسمار الأخير في نعش مشروع الصحوات.

ثانياً: إن أبرز ما يؤكد أكذوبة الانتخابات الديمقراطية هو نجاح المالكي في تحقيق هدفه قبل الانتخابات وبعدها وهو حصوله على ولاية ثانية بعد

دفعه أثمان ذلك خارجياً من خلال تبعيته لإيران، وتنفيذه لاجندتها في العراق، ومن خلال العقود التجارية والنفطية مع بعض دول الجوار وداخلياً من خلال توزيع المناصب والحصص على الصدرين وبعض أعضاء الكتلة العراقية والتزامه بتنفيذ المطالب الكردية، وبهذا نجح في إدخال ما يسمى ممثلي (العرب السنة) في العملية السياسية ودون أن يقدم أي تنازل لما يسمى

بمشروعهم الوطني مدركاً سلفاً بأن المحور الرئيس المؤثر في العراق هو المحور الإيراني ومن يدور في فلكه من دول الجوار.

ثالثاً: إجادة التيار الصدري في اللعب على الحبال كافة، وتكثيف بث الاسطوانة المشروخة عن المشروع الوطني وعن مقاومة الاحتلال، واستطاعة قيادته في الضحك على ذقون قادة الكتلة العراقية، والضغط على المالكي للحصول على أعلى المكاسب واستهزائه بالفيتو الأمريكي حول مشاركة التيار في الحكومة.

رابعاً: استطاع التحالف الكردستاني الحفاظ على رئاسة الجمهورية، وأن يمسك العصا من

المنتصف بين علاوي وبين المالكي، وأن يؤدي دور العراب في تسوية أزمة تشكيل الحكومة، وهنا يجب الإشارة الى القراءة الصحيحة للتحالف الكردستاني للمشهد السياسي ودعمهم للمالكي لكونه المرشح الإيراني، والذي يحظى بدعم أمريكي في الوقت نفسه.

خامساً: ادعاء الكتلة العراقية بأنها ذات مشروع وطني اتضح زيفه بمجرد تكليف المالكي بتشكيل الحكومة وهي التي استطاعت إيهام عدد لا يستهان به

فشل الصحوه كمشروع سياسي وافتضح أمرها بأنها أكذوبة ولدت من رحم مشروع الاحتلال الأمريكي في أصعب ظروف القتال التي كان يخوضها جيش الاحتلال الأمريكي مع فصائل المقاومة الوطنية العراقية فكانت نتائج هذه الانتخابات بمثابة المسمار الأخير في نعش مشروع الصحوات.

من العراقيين بأنها نواة لمشروع وطني يعلو على المذهب والطائفة والعرق، حيث تم تجييش العديد من الفضائيات الإعلامية وعدد غير قليل من الشخصيات والمنظمات الوطنية ورجال الأعمال لدعم هذه القائمة لوجستيا وحشد الأصوات لها؛ وفعلا تم حصولها على المركز الأول إلا أنها فشلت في الحصول على رئاسة الوزراء لتؤكد بما لا يقبل الشك أكذوبة الديمقراطية من جهة، وفقدان الثقة بين قادتها وتآمر بعضهم على البعض الآخر، وتدافعهم من أجل الحصول على المكاسب والامتيازات الشخصية من جهة أخرى، يضاف إلى ذلك كله أن الراعي لهذه القائمة ليس له شأن يذكر على أرض الواقع السياسي العراقي كما هو الشأن الإيراني الداعم للطرف الآخر.

سادسا: خروج المجلس الأعلى من هذه الانتخابات لسوء إدارته الانتخابية من ناحية وقلة خبرة قائده الجديد عمار الحكيم بعد رحيل والده من ناحية ثانية، على الرغم من التصريحات والخطابات التي أدلى بها داخل العراق وخارجه، والتي كان يريد منها إعطاء الانطباع للمتلقي بأنه صاحب مشروع وطني مختلف كلياً عن والده؛ ولكن بعد نتائج الانتخابات وفشله الذريع في خداع المواطنين، بدأ حملته لغرض منع التجديد لولاية ثانية للمالكي وفق مبدأ تداول السلطة.. وهنا يجب الإشارة إلى أن هذا المبدأ مسموح به داخل الائتلاف الشيعي فقط وبناءً عليه تم ترشيح عادل عبد المهدي من قبل المجلس الأعلى لغرض إحراج المالكي، ومنع التجديد له أو على الأقل الوصول الى مرشح تسوية ثالث رغم توجيه النقد له من قبل المرجعية الدينية (الشيعية) بعدم شق الصف الشيعي وعدم السماح بعودة البعثيين إلى السلطة، وبقي الحكيم يحاول بكل ما أوتي من قوة، والاستتجاد بدول الاعتدال، إلا أن جميع محاولاته باءت بالفشل ثم عاد سريعاً لاستجداء المناصب والوزارات.

بقي أن نشير إلى أن نتائج الانتخابات كانت مفاجئة لايران خصوصاً نتائج القائمة العراقية والمجلس الأعلى، فايران قبلت المشاركة مع واشنطن في العراق على أن تكون الإدارة الأمنية والسياسية في العراق بيد طهران إلا أن نتائج الانتخابات لم تكن مريحة لايران، وهكذا عملت إقليمياً وداخلياً على إعادة الأمور إلى الكيفية التي تستطيع فيها أن تحكم السيطرة على مقاليد الأمور ومنها تخلي سوريا عن الفيتو المفروض على المالكي بعقود وصفقات تجارية.

النتيجة النهائية التي خرج بها الأمريكيان هي القبول بالأمر الواقع الذي فرضته إيران على الرغم من سعي المخطط الأمريكي لتبني مشروع إضعاف جميع القوى السياسية الداخلية في العملية السياسية.

وداخلها بتهيئة تسوية يكون المالكي فيها واقفاً على نقطة التوازن للمصالح الأمريكية الإيرانية في العراق مع العلم أن النتيجة النهائية التي خرج بها الأمريكيان هي القبول بالأمر الواقع الذي فرضته إيران على الرغم من سعي المخطط الأمريكي لتبني مشروع إضعاف جميع القوى السياسية الداخلية في العملية السياسية التي نتجت عن الاحتلال لكي لا يستقوي أحد على أحد لتكون النتيجة النهائية بيد المحتل أو بيد مقاوله الثانوي من أجل إيجاد حكومة (منتخبة) تعمل في ظل

الاحتلالين الأمريكي والإيراني وتصدر القوانين والتشريعات التي يتطلبها تحويل البلد إلى أقاليم ومحميات يأكل بعضها بعضاً وفي الوقت نفسه لا يمكن لها أن تحمي صديقاً أو تهدد عدواً.

إن أسوء ما يدور في خلد الوطنيين الشرفاء اليوم هو البقاء لمجرد البقاء أو لمجرد الاستنكار والاعتراض من دون أن تكون لديهم القدرة على التأثير في الوضع القائم وترك الساحة العراقية يملؤها نكرات ليس لهم من تأريخ أو

ماضٍ أو من حاضر قائم سوى العمالة للمحتل الأمريكي أو التبعية الذليلة لإيران أو الاثنين معاً.

فالكثير منا يبكي على العراق ووحدته وعلى ثرواته وكيف تبددت أمام الأعين وعن استئراء الفساد المالي والإداري ووصوله إلى مراتبه العليا عالمياً وعن البطالة وأرقامها المخيفة وعن الإرهاب وكيف تتم صناعته وإصاقه بكل شريف ووطني ومقاوم للاحتلال.

ونرى اليوم الكثير من المواطنين الشرفاء من الأدباء والمتقنين والسياسيين الوطنيين وحتى بعض الإسلاميين الذين يمتلكون قدرًا لا بأس به من النيات الطيبة التي كانوا يمنون النفس بها في التغيير ممن كانوا يعدون عدم المشاركة في الانتخابات خطأ كبيراً، بل وصل الأمر ببعضهم إلى حد اعتبار عدم المشاركة في الانتخابات جريمة؛ يكتشفون بأن ما حلموا به من إصلاح للنظام السياسي القائم في العراق عبر الانتخابات ما هي إلا أضغاث أحلام عملت عليها أجنداث إقليمية ودولية كبيرة الغرض منها تعميق الأوهام لدى الشعب العراقي وإعاقة تفكيره باتجاه أكذوبة كبرى تم تجنيد كل الوسائل الشرعية وغير الشرعية لتسويقها على المواطن العراقي.

فبعد اليوم لا توجد ضبابية في قراءة المشهد السياسي العراقي فقد تساقطت كل الأقنعة واتضح جلياً من الذي احتفظ بمبادئه وأخلاقياته وثبت على موقفه الصلب الصحيح مذكرنا بحديث نبينا محمد صلى الله عليه وسلم في حديثه الصحيح " لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين"، ومن هو في الجانب الآخر الذي استخدم كل أوراق اللعبة بما فيها المشروع الوطني والقومية والعروبة واجتثاث البعث والمصالحة الوطنية لتحقيق مصالحه الشخصية

ومكاسبه النفعية.. وعليه يجب عدم الرضوخ والقبول بسياسة الأمر الواقع التي هي بمعناها الحقيقي القبول بالاحتلال الأمريكي وإفرازاته.

لقد ترك العرب العراق يواجه مصيره كما تركوا من قبل الصومال، وكما يتركون اليوم السودان ولبنان واليمن؛ فيجب السعي لبناء مواطنة عراقية مدنية متجاوزة للتمايز الطائفي والمذهبي والعنقي الذي أوجده الاحتلال، والإجماع على مفهوم الهوية والانتماء الوطني، فلن ينقذ العراق إلا أهله

أصحاب الامتياز الحقيقي في المشروع الوطني وفي مقدمتهم فصائل المقاومة الوطنية بكل مسمياتها

لقد ترك العرب العراق يواجه مصيره كما تركوا من قبل الصومال، وكما يتركون اليوم السودان ولبنان واليمن؛ فيجب السعي لبناء مواطنة عراقية مدنية متجاوزة للتمايز الطائفي والمذهبي والعنقي الذي أوجده الاحتلال، والإجماع على مفهوم الهوية والانتماء الوطني.

الحراك الثقافي المقاوم والمناهض للاحتلال في العراق ممثلاً بمجلة حضارة بمناسبة عامين على إعلامها المقاوم

ناصر الفهداوي^(١)

مقدمات في أصول المسؤولية والأمانة الإعلامية

أولاً: المسؤولية في الإعلام:

تمثل المسؤولية روح الفلسفة الإعلامية في ميادين الإعلام ومناخه كلها، والمسؤولية تتجسد في العمل الإعلامي المتمثل بالموقف والسلوك في إيصال الحقائق إلى الرأي العام العالمي، ويرتكز العمل الفردي وعمل ونشاط المؤسسات الإعلامية والسياسية والاجتماعية وغيرها، بل ونشاط المجتمع بأسره على محور المسؤولية.

والإعلام ومؤسساته ومراكزه ومنابرهم وقنواته كلها ينبغي أن يقوم عملها على الشعور بالمسؤولية والأمانة في إيصال الحقائق إلى الرأي العام الإسلامي والعالمي. ودراستنا هنا لا يراد منها تقييم المسؤولية الإعلامية الملقاة على الخندق المقابل المواجه للأمة في احتلال دولها ونهب خيراتها وقلب الحقائق ونشر الأكاذيب لتمرير أهدافه وغاياته. لكن الذي يعيننا هنا

(١) كاتب وأكاديمي من العراق.

تقييم الأداء الإعلامي في محيطنا الذي يجب أن يقوم بدوره بتحمل المسؤولية كاملة في وعي وإدراك أبناء الأمة الإسلامية وشعوب المنطقة لما يحاك ضدها.

والإعلام في هذه المرحلة الحرجة من عمر الأمة لم يكن بمستوى المسؤولية أمام أعداء الأمة إلا ما ندر، فنجد أن أمتنا تعيش تحديات جساماً واحتلالات في بقاع مختلفة من دولها لكننا لم نجد من بين المنافذ الإعلامية التي ترتقي إلى دور المؤسسات الكبرى من يحمل مشروع إعلام لإدارة أزمة أمة. فهي فاقدة للمشروع مع غياب الشعور بمسؤولية الموقف إزاء ما يجري في الأمة.

بينما نجد في مبادرات وإن كانت متواضعة لكنها جاءت تلبي متطلبات مرحلة وأزمة أمة وتلبية لحاجاتها، وكان من بينها مجلة حضارة في إعلامها المقاوم المؤسس لحراك ممانع في الأمة عبر حضورها على مدى العامين المنصرمين، مع انهزامية مؤسسات إعلامية كبرى في محيطنا العربي والإسلامي عن شعورها بالمسؤولية وتبنيها إنشاء حراك مقاوم ومناهض للاحتلال ومشاريعه.

ثانياً: الخطاب الإعلامي في ضوء مرحلة الهيمنة والتبعية الأمريكية

يمكننا أن نحدد ملامح الخطاب الإعلامي عبر أغلب منافذه وقنواته الظاهرة في المنطقة بأنه إعلام يمتاز بالتبعية للإعلام الأمريكي ومشاريعه في المنطقة، ولا نجانب الحق إذا ما قلنا أن الأداء الإعلامي سلبي للغاية، وساهم مساهمة فاعلة في إسقاط جذر الفكر الممانع بين شعوب الأمة، وتهديم

تحصينات الأمة التي تعينها على أداء رسالتها والقيام بواجباتها لإدراك أهدافها والشعور بكرامتها وإنسانيتها.

وملامح غياب المشروع في الأجهزة والمؤسسات الإعلامية التي تتحمل المسؤولية والأمانة في الأمة في مرحلتها الراهنة بادية وظاهرة للأسف الشديد، ولا نغالي إذا قلنا أن الإعلام في مرحلته الراهنة يتحمل مسؤولية

يمكننا أن نحدد ملامح الخطاب الإعلامي عبر أغلب منافذه وقنواته الظاهرة في المنطقة بأنه إعلام يمتاز بالتبعية للإعلام الأمريكي ومشاريعه في المنطقة، ولا نجانب الحق إذا ما قلنا أن الأداء الإعلامي سلبي للغاية.

كاملة في تضييع شعوب المنطقة وأجيال الأمة لأنه لا يملك مشروعاً إعلامياً يُنشئ حراكاً مناهضاً للاحتلال في شعوب المنطقة كي تتصدى لمشاريعه ومؤمراته.

و"هيروشيما الإعلام الأمريكي الأسود" قد فعلت فعلها في الأمة في تدمير المنطقة بإعلام أدى فاعلية أدهى وأمر من فعل القنابل الذرية في هيروشيما، عبر أدواتها المستأجرة ومرترقة الإعلام المتأمركين الذين لا يكثرثون للأمة في أي وادٍ تكون هلكتها، ولا هم لهم سوى

تحصيل مكاسبهم من الارتزاق والاستخذاء للطامع

المستعمر و"تمكنت الثقافة السوداء (عن طريق وسائل الإعلام) من تكثيف عمليات اقتحامها للدول والشعوب وثقافات المتوارثة، ووجهتها نحو اتجاه واحد هو نفس الوقائع الحضارية والعقلية للشعوب، مستخدمة في ذلك الأدوات المادية المتقدمة من علم وتكنولوجيا وتطبيقاتهما؛ وفي مقدمة هذه الوقائع المستهدفة المنجزات الروحية والأخلاقية لهذه الشعوب، وهي ثمرة التأمل والتفكير والإدراك والوعي والمُثل أو القيم...بُغية تمهيد السبيل إلى السيطرة الأخطر وهي ترويض العقل وصولاً إلى تخريبه وبالتالي تفكيك

الفرد وصولاً إلى غاية أعلى وهي تخريب الكيان الاجتماعي للشعوب ومن ثمَّ نفس هويتها^(١).

وبإمكاننا أن نقيم ملامح الإعلام الأمريكي عبر المحاور التالية:

١ - الإعلام الأمريكي.. الغايات والأهداف:

أريد للخطاب الإعلامي في هذه المرحلة العصبية من عمر الأمة أن يكون خاضعاً للمشروع الأمريكي ومنهجيته الاحتلالية الرعناء التي تهدف إلى تشكيل عالم جديد وقيادته وفق مشاريعه التي تعمل على إضعاف دول المنطقة والهيمنة عليها وتقسيمها ومن ثم تدميرها.

ومن الأهداف التي يعمل الإعلام الأمريكي على تحقيقها هي عملية التدجين للشعوب وتقزيم الدول من خلال السياسيين المستأجرين للقتل والإبادة عبر تحقيق المشروع الأمريكي في المنطقة، وهناك أدوات إعلامية من داخل المنطقة تعمل على تهويل وتضخيم قدرات الغزاة عبر صناعة هالة مكذوبة حول قوة الجندي في جيش الاحتلال وإمكاناته الموهلة في تحقيق ما يريد، لكن المقاومة العراقية وغيرها في الدول المحتلة استطاعت أن تقهر الجيش المدمج بمنظومة السلاح المتطور والمنظومة الإلكترونية المعززة لقدراته التي أسقطتها العمليات الجهادية للمقاومة العراقية.

(١) ينظر الثقافة الهدامة والإعلام الأسود من هيروشيما إلى بغداد ومن خراب الروح إلى

العولمة - نزيه الشوفي: ص/٧.

٢ - ضخامة الماكنة الإعلامية الأمريكية:

من الصعوبة بمكان أن نحصي القنوات المؤسسات والمراكز الإعلامية التي تسخرها الولايات المتحدة الأمريكية في تنفيذ مشاريعها ومؤامراتها الكبرى في المنطقة والتي تعمل على مرافقة المشروع الأمريكي في مفاصله كلها وتنتزع على سماء وأرض ومحيطات العالم كله، وتهيمن على مستوى

سطح البحار وأعالي الجو وامتداد الأرض المنبسطة في مناطق العالم كلها، وتتألف من مراكز بحثية كبرى، ومؤسسات إعلامية معروفة القدرات، وبإمكانات مادية مهولة وخبرات بحثية كبيرة، مع خضوع أغلب المنافذ الإعلامية في المنطقة وجعلها مسخرة لمشروعها لخدمة أغراضها وأطماعها.

ومع هذه الإمكانيات الإعلامية المهولة التي يرافقها ترسانة مالية استنزفت الخزانة الأمريكية لتنفيذ مطالب أمريكا للتسلط على شعوب المنطقة واستغلالها ومصادرة قرارها واحتلال أغلب دولها، وسعت أمريكا قبل

أريد للخطاب الإعلامي في هذه المرحلة العنصرية من عمر الأمة أن يكون خاضعاً للمشروع الأمريكي ومنهجية الاحتلالية الرعناء التي تهدف إلى تشكيل عالم جديد وقيادته وفق مشاريعه التي تعمل على إضعاف دول المنطقة والهيمنة عليها وتقسيمها ومن ثم تدميرها.

وأثناء الحرب إلى سيطرتها على كل الإعلاميين والصحفيين ووسائلهم الإعلامية لاستخدامهم كأداة في تقوية موقفها في الحرب ومشروعيتها، وأسست إذاعات وقنوات لهذا الغرض حتى أنها أنفقت على "راديو سوى، وقناة الحرية الفضائية" الأمريكيتين مبالغ ضخمة جداً، حيث كشف السيناتور "ريتشارد لوجر" نائب رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي: (إن ميزانية الحرية تبلغ وحدها ٩٠ مليون دولار سنوياً وإنها تدفع مرتبات مجزية

للسحفيين تبلغ أحياناً ١٤٠ ألف دولار سنوياً للفرد الواحد طًل هذا لتسويق مشاريعهم وإسماع صوتهم) (١).

ومن ناحية أخرى شنت حرباً قويةً على كل الوسائل الإعلامية الأخرى التي كانت تعارض سياستها أو تلك التي تحاول إظهار الحقيقة وما يجري على الأرض من أحداث، خاصة مستوى وحجم الخسائر الأمريكية على أيدي المقاومة العراقية البطلة، أو تلك التي تظهر وحشية ودموية استهدافهم للأبرياء العزل في قتلهم للنساء، والأطفال، والشيوخ، وإيادتهم لمناطق بصورة وحشية؛ وما حرب الفلوجة الأولى والثانية وسامراء والنجف منا ببعيد.

٣ - هيمنة أمريكية ممهدة لثقافة دخيلة:

أرادت الولايات المتحدة الأمريكية أن تصنع عبر مشروعها في قيادة النظام العالمي الجديد ثقافة دخيلة على المنطقة تُمهد لخضوع العالم لمشاريعها، وحاولت المؤسسات الإعلامية الأمريكية أن تُشرعن هجماتها وعمليات القتل والإبادة على شعوب المنطقة عبر ماكنتها الإعلامية الضخمة، لكنها لم تفلح أمام مؤسسات إعلامية متواضعة الإمكانيات وبسيطة الأدوات. لا يخفى أن الاحتلال الأمريكي استطاع أن يُدخل ثقافة غريبة على المجتمعات والدول التي احتلها، وبعض الدول تبنى ثقافات الاحتلال والانبطاح له دون جهد أو عناء، نتيجة الدور الإعلامي الخاضع لمشروعه، مع تغيب المشروع المؤسس لحراك مناهض للاحتلال ومقاوم لوجوده.

(١) التقرير الصادر عن مكتب السيناتور ريتشارد لوجر، نائب رئيس لجنة العلاقات

الخارجية بمجلس الشيوخ والعضو الجمهوري البارز في اللجنة.

٤ - الدور الإعلامي الأمريكي في صناعة فكر مناهض للممانعة العربية والإسلامية:

يعمل الجهد الإعلامي الأمريكي عبر مشاريعه الضخمة على إسقاط آخر جدران الثقافة الممانعة لوجوده وهيمنته على فكر وثقافة شعوب المنطقة، كي تكون بيئة سهلة المنال لقبول تفاصيل المشروع الأمريكي في التبعية الفكرية وقبول مشاريع التقسيم وانهيار منظومة الأخلاق

القيمية المستمدة من الشرع الحنيف ومنها الموروث في البيئة العربية المحافظة.

ويلعب الإعلام الأمريكي الأسود وأدواته الأخرى من مؤسسات الإعلام المضاد لثقافة الإعلام المقاوم دوراً خطيراً في صناعة العقول وصياغة الأفكار الدخيلة والتوجهات وبلورة الولاءات الخارجية المصطنعة، ويسعى إلى تثبيت قيم ومفاهيم تؤكد استمرار مصالحه في المنطقة.

وصناعة العقول وصياغة الأفكار صناعة إعلامية قديمة مع الاحتلال المتكرر الذي شهدته دول المنطقة. ولعل ما قاله الشيخ محمد

عبد عقيب الاحتلال البريطاني لمصر: "إننا لا نريد خونة وجوهم مصرية وقلوبهم إنجليزية" يكشف حقيقة الأدوار الإعلامية في صناعة فكر مناهض للممانعة ضد الاحتلال.

أرادت الولايات المتحدة الأمريكية أن تصنع عبر مشروعها في قيادة النظام العالمي الجديد ثقافة دخيلة على المنطقة تمهد لخضوع العالم لمشاريعها، وحاولت المؤسسات الإعلامية الأمريكية أن تُشرعن هجماتها وعمليات القتل والإبادة على شعوب المنطقة عبر ماكنتها الإعلامية الضخمة.

ولكن الأخطر في هذا كله والأقسى وطأة في الأدوار الإعلامية التآمرية في الأمة هو الوصول بأبناء الأمة بأن يناهضوا من يقاوم الاحتلال ويقفوا بالضد من جهادهم لأعداء دولهم.

ثانياً: الإعلام وأثره في زخم المقاومة:

تأتي أهمية الإعلام في مقاومة الاحتلال وبناء المشروع المناهض لوجوده كونه من أكبر الأسلحة الفتاكة المستخدمة في الحروب، وباعتباره يمثل نصف المعركة على رأي القادة العسكريين.

من هنا جاء اهتمام الاحتلال الأمريكي وحلفاؤه بالإعلام في حربهم على العراق كجزء مهمّ وفَعَال من منظومة الأسلحة المستخدمة في الحروب، ولقد سبقت الحملاتُ الإعلامية حملاتهم السياسية والعسكرية، وهو ما كان واضحاً في الحملة الإعلامية للرئيس بوش آنذاك ضد العراق في أكاذيبه المفضوحة أنه يمتلك أسلحة الدمار الشامل أو أن النظام السابق له ارتباطات بالإرهاب، وأن العراق يمثل تهديداً كبيراً للمنطقة والأمن القومي الأمريكي، فكان الإعلام يتقدم الجيوش في معاركها والممهد للقيام بمشروع الاحتلال وتحقيق المؤامرات الكبرى على دول المنطقة وتفكيك شعوبها والوصول إلى الهدف.

قنوات المقاومة ومنافذها الإعلامية:

منذ الأيام الأولى للاحتلال انطلقت المقاومة العراقية البطلة في تصديها لهذا العدوان الهمجى، بل هناك من كان مستعداً قبل دخول الاحتلال للعراق في وعي وإدراك منه لمخططات أمريكا في حربها على الإسلام والعروبة، كما بيّنت ذلك بعض فصائل المقاومة في سيرتها ومنهجها لمقاومة الاحتلال.

وصاحب تلك الانطلاقة المباركة لفصائل المقاومة اهتمام ووعي كبير بالإعلام، وأهميته، ووسائله، وإمكانية تطويره حتى يوازي إعلام العدو الأمريكي. ولم يكن من المتوقع أن يهزم المؤسسات الضخمة للماكنة الإعلامية الضخمة، وقد أعلن السياسيون الأمريكيون أن إعلام المقاومة استطاع أن يتغلب وينتصر على الإعلام الأمريكي ويبرز هزيمة الاحتلال وحلفاؤه في عقر دارهم.

استطاع إعلام المقاومة العراقية كسر الطوق الذي فرضه الاحتلال عليه وإيصال صوته وما يتعرض له شعبه إلى العالم أجمع مستخدماً كافة وسائل الإعلام المتاحة المرئية منها والمسموعة والمقروءة مستفيداً من التكنولوجيا الحديثة.

وضمن الإمكانيات البسيطة والمتواضعة التي كانت متوفرة قياساً بالإمكانيات والتطور الموجود في إعلام العدو، استطاع إعلام المقاومة العراقية كسر الطوق الذي فرضه الاحتلال عليه وإيصال صوته وما يتعرض له شعبه إلى العالم أجمع مستخدماً كافة وسائل الإعلام المتاحة المرئية منها والمسموعة والمقروءة مستفيداً من التكنولوجيا الحديثة.

وعلى الرغم من فرض الحصار على القنوات والمنافذ الإعلامية وفرض الطوق

الخائق على فكر ونضج المقاومة وإقدام مجاهديها لكنها استطاعت أن توجد منافذ إعلامية وتتمكن من إيصال رسالتها الإعلامية حتى فاقت في نجاحاتها وحضورها نجاحات الإعلام الأمريكي عبر مؤسساته الواسعة وإمكاناته الكبيرة، مع الإمكانيات المتواضعة لإعلام المقاومة.

ومن الإصدارات المطبوعة التي عبرت عن مرحلة من مراحل النضج في الخطاب الإعلامي المؤسس للحراك الإعلامي المناهض بين أبناء الشعب

العراقي كانت مجلة حضارة عبر موضوعاتها الواقعية ودراساتها البحثية التخصصية ومراقبتها وتقييمها للأحداث.

ثالثاً: مجلة "حضارة" البداية والانطلاق.. والنشأة والارتقاء إلى مستوى المسؤولية الإعلامية:

جاءت مجلة حضارة تلبية لما تمر به المنطقة العربية والأمة الإسلامية من ظروف مؤلمة ومؤامرات ضخمة يراد منها تضییع المنطقة وتمزيقها، لتضطلع بمهمة البحث والفكر ولتكون مبادرة متميزة بين المبادرات الإعلامية الأخرى لتجديد مشروع النهضة في الأمة، ولتكون ضمن المبادرات في عودة الموقع الثقافي للأمة في العالم، في ظل صمت المنابر الإعلامية أمام ضیاع المنطقة والتقرم المخزي أمام السطوة الأمريكية، وخطابها الإعلامي المقاوم الذي يرتفع بأجيال الأمة إلى مستوى التحدي والمواجهة، والأطروحات الجريئة التي تفهر جيوش الغزاة كلها في الإعلام الذي يمثل المحور الأهم في إدارة دفة المعركة أمام جيوش الاحتلال.

مجلة حضارة فصلية تخصصية تصدر عن مركز الأمة للدراسات والتطوير، وعندما تصدر مجلة عن مراكز دراسات بحثية فإن ذلك يعطي مؤشراً مهماً على نضج أطروحاتها ورفقي فكرها وتميُّز الباحثين في تقديم الدراسات البحثية التي تعتني قضايا الأمة وإبراز ضرورات وملاحم المشروع المطلوب في الأمة، ومركز الأمة للدراسات من مؤسسات الفكر والرأي والبحوث التخصصية ويعمل بالإضافة إلى دوره المهم في إقامة المؤتمرات والندوات البحثية والحلقات الدراسية وورش العمل للتدريب البحثي والجلسات النقاشية في تقييم مسار وتوجهات الأمة وتحديد الخطوات الهامة لتوجيه

السياسات الداخلية والخارجية للبلد الذي تهتم بشأنه وتعنى بقضاياها. فإنه يحرص على صياغة إعلام يتميز بالنضج والفكر الهادف وتتوفر فيه كل صفات الإعلام الناجح.

ويظهر المسار الإعلامي الذي اختطته مجلة حضارة في أول عدد منها وهو الإصدار التجريبي لها الذي يحمل العدد رقم (صفر) بأنه إعلام يحمل مزايا الفكر الذي يعمل على مواجهة كبرى

جاءت مجلة حضارة
تلبية لما تمر به المنطقة
العربية والأمة الإسلامية
من ظروف مؤلمة
ومؤامرات ضخمة يراد
منها تضييع المنطقة
وتمزيقها، لتضطلع
بمهمة البحث والفكر
ولتكون مبادرة متميزة
بين المبادرات الإعلامية
الأخرى لتجديد مشروع
النهضة في الأمة.

المؤامرات التي تريد النيل من الأمة وشعوبها والمنطقة، ويؤسس لمشروع إعلامي مقاوم للاحتلال ومناهض لمشاريعه، ويحمل مشروعاً إعلامياً واضحاً يحمل أصول الإعلام في إدارة أزمة أمة، ويعمل على النهوض بحراك إعلامي يكون بمستوى التحديات التي تحيط بالأمة وتختط استراتيجية حراك إعلامي مناهض للاحتلال ومشاريعه، وتعمل على تحصين الشعب العراقي ومعه شعوب الأمة الإسلامية وهي تجتاز مرحلة حاسمة تتعرض فيها لمشاريع احتلال منها ما هو عسكري ظاهر ومنها ما يتمثل بالهيمنة ومصادرة القرار

والموارد والهويات من دون وجود عسكري يرافقه حملات اجتياح ثقافي وغزو فكري متعدد الوجوه، ضاربة عمقاً في تاريخ الأمة المتجذر في حضارتها، ومستلهمة الدروس من ماضي الأمة التي استعصت على الذوبان والانصهار في مشاريع الاحتلال، والضياع في مشاريع الاستعمار بأشكاله العسكرية والاقتصادية والسياسية والثقافية، وهي لا تزال تقاوم هجماته

الشرسة على كل الصعد، ونجد ذلك مثلاً في اختيار المجلة في موضوع (معركة بدر الخالدة دروس وعبر لعراقنا الجريح) وفي هذا إدراك منها على أن الأمة الإسلامية لم يتأت لها الصمود أمام الأخطار التي تواجهها إلا في ظل الإسلام ومنهجيته المحكمة والتمسك بكتابه وسنة رسوله (صلى الله عليه وسلم) والعمل بهديهما، وأن الاحتلال لم يحقق أهدافه ومشاريعه ومكاسبه إلا في غياب الإسلام عقيدة وشريعة وتغييبه من أن يكون منهاجاً للحياة^(١).

وهنا نجد أنفسنا ملزمين بتعريف خطها الإعلامي واستراتيجيتها الإعلامية في التأسيس لحراك ثقافي مناهض للاحتلال عندما نقرأ هذا الدرس في افتتاحية العدد التجريبي لمجلة حضارة بعنوان (حضارة الأمة) التي كتبها المشرف العام على المجلة حيث جاء فيها: ((والآمال المعقودة على المجلة ومصدرها (مركز الأمة) كبيرة والطموح أكبر، على الرغم من المصاعب التي تكتنف هكذا أعمال في هكذا أوقات، ولكن لا بد من المحاولة، وما حيلة المضطر إلا أن يمتطي صهوة أحلامه فيروضها وينزلها على أرض الواقع نتاجاً ثقافياً وفكرياً ملتزماً بقضية القضايا في وقتنا الذي نعيش فيه وحاضرنا الذي نكابد فيه ألوان المثبطات وهي (ثقافة الممانعة) التي تسعى "حضارة" لأن تكون ميداناً لبحثها ومعرضاً لنشرها ومكاناً يركن إليه طلاب الحقائق في وقت عز فيه طُلابُها))^(٢).

وبإمكاننا تقييم العمل الإعلامي لمجلة حضارة في تأجيج الحراك المقاوم في العراق من خلال قراءتنا لأعدادها عبر الدراسات التي قدمناه في المحاور التالية:

^(١) ينظر مجلة حضارة العدد رقم (صفر) التجريبي: ص/ ١٣ - ٣٣.

^(٢) ينظر مجلة حضارة - العدد التجريبي رقم (صفر): ص/ ٥.

١ - مجلة حضارة وخطابها في معالجة قضايا الأمة:

أبرزت مجلة حضارة عبر دراساتها البحثية والمواضيع التي نشرتها عبر أعدادها اهتمامها بقضايا الأمة المتعددة دون الاختصار على قضية احتلال العراق فحسب بل تعدتها لتشمل هموم الأمة كلها وقضاياها المهمة وجعلت ذلك من أولى أولوياتها، حيث تضمن العدد الأول دراسات مهمة اعتنت شأن

الأمة وقضاياها بالبحث والدراسة وتناولته باستفاضة مع وضوح الخطاب وجرأة الطرح وهذا ما نقرأه في البحث المقدم من قبل الدكتور محمد مورو بعنوان: (منهج الصراع مع الصهيونية) ولا يغيب عن بال أحد أن الصراع مع الصهيونية لا يقتصر عند فلسطين فحسب وإنما صراع دول المنطقة كلها ضد الأطماع الصهيونية.

وفي الشأن العراقي نقرأ دراسة للخيارات الجديدة أمام المقاومة العراقية التي تقدم بها الكاتب المعروف طلعت رميح، وهي دراسة مهمة تقدم قراءة في الرؤية والمشروع أمام المقاومة العراقية بمناسبة تولي أوباما لرئاسة

الولايات المتحدة الأمريكية وقراءة في السياسة الأمريكية في ضوء ذلك، والدراسة جاءت بعنوان: (رحيل بوش.. خيارات أوباما وخيارات المقاومة)^(١).

الآمال المعقودة على
المجلة ومصدرها (مركز
الأمة) كبيرة والطموح
أكبر، على الرغم من
المصاعب التي تكتف
هكذا أعمال في هكذا
أوقات، ولكن لا بد من
المحاولة، وما حيلة
المضطر إلا أن يمتطي
صهوة أحلامه فيروضها
وينزلها على أرض
الواقع نتاجاً ثقافياً
وفكرياً.

(١) ينظر مجلة حضارة - العدد الأول: ص/٣١ - ٥٣.

وقدمت المجلة قراءة لمستقبل العراق أمام التطورات الجارية على الساحتين الداخلية والخارجية، مقدمة من الدكتور مثنى حارث الضاري مسؤول قسم الثقافة والإعلام في هيئة علماء المسلمين، بعنوان: (مستقبل العراق في ظل التطورات الداخلية والإقليمية والدولية)^(١). ومن القضايا التي اعتنت بدراسة علاقتها روسيا مع الدول العربية قراءة في إمكانية عودة الثنائية القطبية وعودة روسيا لتشكيل قطب التوازن في مقابلة عنجهية وصلف أميركا، دراسة تقدم بها الدكتور عباس خلف بعنوان: (علاقات روسيا مع الدول العربية وعودتها للشرق الأوسط)^(٢). ومن الدراسات المهمة الأخرى: (الدور الإيراني في العراق بعد الاحتلال) مقدمة من الدكتور عبد الكريم العلوجي^(٣). ومواضيع أخرى مهمة تضمنتها بقية أعداد المجلة تضمنت دراسات في قضايا الأمة والشأن العراقي في ظل الاحتلال الأمريكي.

٢ - مجلة "حضارة" وأثر خطابها الإعلامي في الحراك الثقافي المناهض للاحتلال في العراق:

تنوعت الدراسات التي قدمتها مجلة حضارة عبر أعدادها التي تؤسس لحراك ثقافي مناهض للاحتلال باعتبارها من القنوات الإعلامية المقاومة للاحتلال والمناهضة لمشاريعه والفاضة لمخططاته لتوعية أبناء الأمة بمفاصل المشروع الأمريكي الإعلامي والعسكري والسياسي والاقتصادي في

(١) ينظر مجلة حضارة - العدد الثامن: ص/٨٣ - ٩٠.

(٢) ينظر مجلة حضارة - العدد الثامن: ص/٣٣ - ٤٣.

(٣) ينظر مجلة حضارة - العدد الثالث: ص ٩ - ٢٩.

الهيمنة على المنطقة، وضمنت أعدادها بحوثاً ومقالات في هذا الشأن توضح المسار الثقافي الذي يكون معيناً على تأجيج الحراك الثقافي المناهض للاحتلال ومن هذه الدراسات:

أ – قانون النفط والغاز..حقائق وتاريخ، دراسة مقدمة من الدكتور حسين الرشيد^(١).

ب – قراءة في القضية العراقية المعاصرة..من وجهة نظر رئيس الوزراء الماليزي الأسبق محاضير محمد، دراسة مقدمة من الدكتور أحمد الجنابي^(٢).

وفي دراسة قدمها
الدكتور مثنى الضاري
لخص فيها مستقبل
العراق أمام التطورات
الجارية على الساحتين
الداخلية والخارجية،
وجاءت بعنوان (مستقبل
العراق في ظل التطورات
الداخلية والإقليمية
والدولية).

ج – ثقافة المقاومة عند الشعب العراقي بين احتلالين، تقديم خالد القيسي^(٣).

د – نحو ثقافة مقاومة.. قراءة في مشروع الممانعة في العراق. تقديم جهاد بشير^(٤).

هـ – الأثر النفسي للإعلام في تهيئة الرأي العام، تقديم أحمد حواس^(٥).

و – الإعلام العراقي بعد الاحتلال الأمريكي..بين جدلية تفخيخ الخطاب وردة الفعل الوطنية، تقديم الدكتور فاضل البدراني^(٦).

(١) ينظر مجلة حضارة – العدد التجريبي رقم (صفر): ص/ ٣٦ – ٧٥.

(٢) ينظر مجلة حضارة – العدد الثالث: ص/ ٤٣ – ٥٥.

(٣) ينظر مجلة حضارة – العدد الثالث: ص/ ٥٧ – ٧٦.

(٤) ينظر مجلة حضارة – العدد الرابع: ص/ ٩٣ – ١٠٩.

(٥) ينظر مجلة حضارة – العدد السابع: ص/ ٨١ – ٩٨.

(٦) ينظر مجلة حضارة – العدد السابع: ص ٩٩ – ١٣٦.

ز — الإعلام المقاوم..ناقوس التحذير للإفافة من التحذير"قناة الرافدين نموذجاً، تقديم محمد بهاء الدين (١).

ح — مظاهر العدوان على المسلمين والسبل الشرعية لمعالجتها، تقديم الأستاذ هشام البدراني (٢).
ومواضيع ومقالات أخرى نشرت في أعداد مجلة حضارة على مدى العامين من إصداراتها.

٣ — سمات الخطاب الإعلامي في مجلة حضارة:

أ — تنوع مصادر دراساتها وبحوثها الفكرية وبأساتذة مختصين ومن مراكز بحثية مرموقة.

ب — الخطاب الموحد الجمعي في جمع كلمة الأمة، والترفع عن الأطروحات العاطفية.

ج — الإعلام الهادف الذي يعمل على صياغة حراك مناهض للاحتلال وبلورة ثقافة مقاومة وصناعة مواقف إقدام تعين على بناء نهضة أمة.

د — الاستقلالية من تأثيرات المحيط، والترفع عن ازدواجية الخطاب.

هـ — الإعلام الشمولي. فقد تضمنت أعدادها دراسات وبحوث قدّمت مواضيع اهتمت بالشؤون القانونية الدولية، ورصد انتهاكات حقوق الإنسان وتقديم وثائق مهمة تؤيد البحوث، ورصد تحركات الشركات الأمنية الخاصة وتقديم دراسات ترصد تحركاتها ومشاريعها واختفائها بشركات وهمية بوثق، ودراسات اعتنت القضايا المهمة لشأن المرأة، وإحصاءات أخرى متنوعة.

(١) ينظر مجلة حضارة — العدد السابع: ص/ ١٥١ — ١٥٨.

(٢) ينظر مجلة حضارة — العدد الثامن: ص/ ٤٥ — ٦٩.

و — الحيادية في الطرح، والابتعاد عن الخطاب الإعلامي الذي يتصف بالتبعية والولاء الخارجي.

ز — إعلام مواجهة بمستوى أزمة أمة.

رابعاً — خاتمة بالنتائج والتوصيات

الحراك الثقافي المقاوم في العراق الذي ساهمت مجلة حضارة في إنضاجه جاء في مواجهة حراك ثقافي متأمرک وخاضع للمنظومة الفكرية الأمريكية في مشروع العلمنة الجديد والهيمنة على المنطقة بماكنة إعلامية ضخمة.

يوصي البحث اعتماد خطاب مجلة حضارة الإعلامي باعتباره يحمل صفات "إعلام أزمة" في أمة، ويحمل هموم الأمة، ويمثل تطلعات أجيالها بما يحمل من استقلالية وجرأة في طرح قضايا الأمة.

جعل الخطاب الإعلامي الذي تحمله مجلة حضارة أحد مرتكزات الخطاب الإعلامي الجمعي الذي يترفع عن الخطاب الهزيل غير المؤثر في الأمة، واعتماد خطابها الإعلامي

المقاوم الموحد للمقاومة وفصائلها ومشروعها في تحرير الأراضي المغتصبة. تميّز خطابها بالقدرة على صد هجمات التغريب الثقافي الذي يهدف إلى محو هويات الأمة وفصلها عن الصور المشرقة والدروس العظيمة في تاريخها، وفصلها عن عقيدتها في الشريعة الإسلامية لأنها تمثل الوازع الأكبر في ديمومة الإقدام والصمود وبذل التضحيات من أجل إنقاذ الأمة والنهوض بها من جديد.

الحراك الثقافي المقاوم في العراق الذي ساهمت مجلة حضارة في إنضاجه جاء في مواجهة حراك ثقافي متأمرک وخاضع للمنظومة الفكرية الأمريكية في مشروع العلمنة الجديد والهيمنة على المنطقة بماكنة إعلامية ضخمة،

أذعنّت لها أغلب المنافذ والقنوات الإعلامية في محيطنا والعالم بأسره، لكن مجلة حضارة ممثلة بطروحاتها على مدى عامين من الإعلام المقاوم تمثل الإعلام الذي يواجه تحديات المرحلة ويقدم الحلول اللازمة لها.

منافذ الإعلام المقاوم المرئي والمسموع والمقروء — ومن بينها الخطاب الإعلامي المقاوم الجريء لمجلة حضارة — استطاعت وبجدارة أن تقهر المشروع الإعلامي الأمريكي في الهيمنة على الإعلام والسيطرة على منافذه، وتأتي مجلة حضارة لتضاف إلى المبادرات النادرة لتسجل حضورها الفاعل والمؤثر في صياغة حراك مضاد لضخامة المشاريع الإعلامية الأمريكية، ووضعها للمساتها الفكرية ورسم بصماتها الواضحة في تنشئة وزخم الفكر المناهض للاحتلال بين صفوف أبناء الأمة.

نرى أن الخطاب الإعلامي لمجلة حضارة يشكل خطأً إعلامياً يجمع بين حداثة الأسلوب وعراقة الفكر، وسيكتب له النجاح والتميز والسمو وعلو الجانب، والتأثير الواضح على الخطاب الإعلامي الذي أريد له أن يؤدي مهام مشوهة دخيلة على المجتمعات العربية والإسلامية المناهضة لتضييع هوية بلدانها، واستغلالها وامتهان كرامتها.

تصدّى الخطاب الإعلامي في مجلة حضارة لأفكار الاجتثاث الثقافي والإعلامي والطائفي الذي أراد الاحتلال أن يفرضه على المنطقة، ومازالت تحافظ على خطها الإعلامي في مقاومة الاجتثاث والصمود أمام حملات الإعلام الهابط، من خلال بحوث ودراسات الشخصيات المتميزة التي تحمل فكراً ناضجاً ومشروعاً طموحاً لنهضة الأمة والحفاظ على هويتها ضد الحملات والمؤامرات التي تحاك على الأمة.

الإعلام في مجلة حضارة "إعلام مشروع في الأمة" فيه الطموح كله في بناء حراك إعلامي مناهض للاحتلال ومقاوم للغزاة المستعمرين، وينبغي على من هم في موقع المسؤولية إطلاق العنان لهذه المجلة التي ولدت وهي ناضجة ومكتملة النمو والظهور من بين مجلات فكرية وقنوات إعلامية كبرى، وتوفير كل ما يعينها على أداء رسالتها وتحقيق أهدافها وأداء دورها

إن الخطاب الإعلامي لمجلة حضارة يشكل خطأً إعلامياً يجمع بين حداثة الأسلوب وعراقة الفكر، وسيكتب له النجاح والتميز والسمو وعلو الجانب، والتأثير الواضح على الخطاب الإعلامي الذي أريد له أن يؤدي مهام مشوهة دخيلة على المجتمعات العربية والإسلامية المناهضة لتضييع هوية بلدانها، واستغلالها وامتهان كرامتها..

الحضاري في المساهمة في إنشاء حراك ثقافي ممانع يتميز بشدة بأسه وصموده في مناهضة الاحتلال وصولاً إلى المساهمة الفعالة في إشاعة الفكر المقاوم للاحتلال والمساهمة في بناء نهضة الأمة.

مجلة حضارة تخوض معركة الصمود والثبات أمام ضخامة المشاريع الإعلامية التي تفرضها الماكنة والمؤسسات الإعلامية الكبرى في أمريكا والعالم الخاضع لها. ومن هنا تأتي أهمية هذه المجلة الذي لا يمكن أن يُغضَّ الطرف عن دورها وحجم مشروعها.

وعلى مدى أعدادها في إعلامها المقاوم وصمودها الذي لا يلين في عاميها المنصرمين نستطيع أن نقرأ في صفحاتها بأنها أدت ما عليها من واجبات الرسالة الإعلامية والأمانة التاريخية على الرغم من ضعف مواردها ونقل التكاليف المادية التي تعينها على إخراج مادتها لأجيال الأمة. والأمانة الكبرى لإعانتها على الاستمرار في العطاء والبناء وتأدية الدور بشكل أكبر ملقاة على عاتق من تحمّل المسؤولية في الأمة.

وثائق وتقارير

كلمة فضيلة الشيخ الدكتور حارث الضاري الأمين العام لهيئة علماء المسلمين في العراق في الملتقى العربي الدولي لنصرة الأسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال في الجزائر بتاريخ ٥-١٢-٢٠١٠م

عقد مؤتمر الملتقى العربي الدولي لنصرة الأسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال في الجزائر على مدى يومين متتاليين.

وفي كلمته..حيا الشيخ الدكتور حارث الضاري السجناء الفلسطينيين الذين يقبعون منذ سنين طويلة في سجون الاحتلال الصهيوني، كما أكد أن آلاف المعتقلين العراقيين من الرجال والنساء والأطفال يتعرضون في سجون الاحتلال الأمريكي والحكومة الحالية إلى المعاناة نفسها، وصنوف العذاب الذي يلاقيه أشقاؤهم الفلسطينيون في السجون الصهيونية، وأكد للمشاركين في الملتقى أن مصير الكثير من المعتقلين العراقيين لا يُعرف حتى الآن، هل هم إحياء أو أموات؟ وهل هم فوق الأرض أو تحتها؟

وفي ختام كلمته حيا الأمين العام للهيئة، الجزائر قيادة وحكومة وشعباً على استضافة الملتقى المذكور وعلى دعوتهم وإحاطتهم المؤتمرين بالحفاوة والتقدير.. وعلى رأسها الدكتور عبد العزيز بلخادم على دعوته الخاصة له،

مطالباً من دولة الجزائر أن تلتزم بوعدها بأنها لن تشترك في مؤتمر القمة القادم في بغداد وتحت ظل الاحتلال.

وأكد للمسؤولين الجزائريين أن عقد مؤتمر القمة في العراق مع وجود الاحتلال الأمريكي العاشم يتناقض مع نظام الجامعة العربية، في هذا المجال، كما أنه يسيء إلى مشاعر العراقيين الذين يكونون للجزائر حكومة وشعباً كل الحب والتقدير.

وحضر الملتقى — الذي دعت إليه اللجنة التحضيرية التي تضم ٥٠ هيئة واتحاد وجمعية عربية بالتعاون مع جبهة التحرير الجزائرية — أكثر من ١٢٠٠ شخصية عربية وعالمية يمثلون نحو ٥٠ دولة من مختلف قارات العالم، وناقش الحضور مجموعة من الأوراق العلمية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والنضالية إضافة إلى شهادات ورسائل عدد من المعتقلين والأسرى المحررين وعائلاتهم .

كما ناقش المشاركون في هذا الملتقى عدداً من تجارب أسرى الثورات العالمية وفي مقدمها الثورة الجزائرية وثورة جنوب إفريقيا والثورة الأيرلندية، وعرض على هامشه أفلام وثائقية ومعارض لعدد من عمليات تبادل الأسرى الناجحة للاستفادة من دروسها ومساراتها واستخلاص العبر منها .

وضم وفد هيئة علماء المسلمين في عضويته الشيخ (يحيى الطائي) عضو الأمانة العامة، والدكتور (عبد الحميد العاني) مساعد مسؤول قسم الثقافة والإعلام وعدداً من المسؤولين في الهيئة.

وفيما يلي النص الكامل لكلمة الشيخ الدكتور حارث الضاري التي ألقاها في الملتقى:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسل الله جميعاً وبعد.

أيها الحضور الكرام.. أيها السيدات والسادة.. السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد.

تحية لأسرى فلسطين مني ومن الشعب العراقي ومن مقاومته الباسلة التي أفشلت المشروع الأمريكي والتي وضعت أمريكا في حجمها الحقيقي سياسياً وعسكرياً واقتصادياً؛ المقاومة التي حمت دولاً عربية وإسلامية من الوحش الأمريكي المتجبر. ومن إخوانهم سجناء العراق الذين يبلغون مئات الآلاف.. غُيِّبوا بعد الاحتلال وفي سنواته الأخيرة ولم يُعلم عن الكثير منهم شيئاً أهم فوق الأرض أو تحتها؟ هؤلاء الذين صب عليهم الاحتلال العذاب صَبّاً وكذلك أتباعه وعملاؤه في المنطقة الخضراء الذين ضُحِّوا بأبناء شعبهم وبسيادة بلادهم وبكرامتهم من أجل الكراسي والمناصب.

أيها السجناء الفلسطينيون إنكم تعيشون في ضمير العراقيين جميعاً وفي ضمير الأمة؛ لأنكم الكوكبة الأولى من هذه الأمة التي وقع عليها عذاب الاحتلال الصهيوني، ولأنكم تمثلون أنتم والشهداء خَطَّ الدفاع الأول لهذه الأمة فأنتم قَدَّمْتُمْ ومازلتم تقدمون من التضحيات والغربة والبعد عن الأهل والأحباب وما تتعرضون له من أذى، كل ذلك من أجل فلسطين، ومن أجل القدس، ومن أجل الكرامة، ومن أجل الأرض والعرض والقيم السامية التي فُطِرْتُمْ عليها.

أيها الأخوة.. اعلّموا أنكم أنتم الطليعة، واعلموا أنكم أنتم الأمل — أنتم وزملاؤكم — في سجون الاحتلال الصهيوني والأمريكي في كل مكان، فصبراً أيها الأخوة صبراً وثباتاً فإن أيام التحرير قادمة بعون الله تعالى والفرج قريب منكم بإذن الله تعالى، فاستعينوا بالصبر والصلاة وتوكلوا على

الله واعلموا أن غيركم ليسوا أسعد حالاً منكم، فالفلسطينيون في داخل فلسطين في سجن وكذلك العراقيون في داخل العراق في سجن، إلا من رانَ على قلوبهم الذل والخيانة والخضوع للاحتلال وللأجنبي.

أيها الأخوة الأسرى الفلسطينيون.. الفلسطينيون من ورائكم والأمة العربية والإسلامية وأحرار العالم كلهم من ورائكم، واذكروا أن لكم إخواناً نُسوا أو تناساهم العرب والمسلمون هم أخوانكم الأسرى العراقيون الذين يواجهون صنوف العذاب ولا من مجيب، وعوائلهم تتضور جوعاً ومرضاً ومنهم من هاجر خارج العراق فلا مأوى له ولا مجير له ولا متضامن معه، علماً أن العراق كان للأمة في كل مصائبها، وأن العراق كان للأمة في كل مناسباتها، وللأسف الشديد لم يكن اليوم من الأمة من يقف إلى جانب العراق، لا حكومات، ولا شعوب، إلا من ندر، إلا من ندر، وعلى أي حال.. فالأسرى هم روح الأمة، وهم ضمير الأمة وهم الذين تُعلّق عليهم الآمال في أن يخرجوا يوماً من هذه السجون بعون الله تعالى، ويتشرفوا بما قدموا من تضحيات من أجل بلدهم فلسطين وكذلك كل أسرى الأمة يتشرفون ويورثون أولادهم وأحفادهم أمجاداً حُرِم منها — للأسف — الكثير من الناس.

ولا أريد أن أطيل.. في النهاية أدعو حكومة دولة الجزائر، أدعوها بعد شكري لها قيادة وشعباً.. شكري للجزائر وتحياتي لها قيادة وحكومة وشعباً، وكذلك جبهة التحرير الجزائرية وعلى رأسها الأخ الفاضل الدكتور عبد العزيز بلخادم أخونا الكريم على دعوته لنا، ونرجو في الختام من دولة الجزائر أن تلتزم بوعداها بأنها لن تشترك في مؤتمر القمة القادم في بغداد وتحت ظل الاحتلال.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تقارير

وثائق مبادرة كوالالمبور لتجريم الحرب

د. أحمد الأنباري^(١)

المقدمة

كثيرة هي المبادرات التي سبقت الحرب على العراق وتبعتها إلى يومنا هذا، ولكن قليل منها تم تفعيلها عملياً لتحقيق الأهداف والوصول إلى الغايات، ولعل من أصدقها نجاحاً وأثمرها جهداً هي مبادرة كوالالمبور لتجريم الحرب، تلك المبادرة التي انطلقت من قلب العاصمة الماليزية في: ١٧/ديسمبر-كانون الأول/٢٠٠٥م، بمبادرة من منظمة بردانا للسلام وبمشاركة واسعة من شخصيات ومؤيدين وداعمين من العالم، نتج بعدها أربعة مؤتمرات متخصصة في هذا الموضوع، استكثبت فيها أقلام لها وزنها في المحافل الدولية والقانون والاقتصاد والسياسة والدين.

إننا أمام مبادرة حريّ بالعواصم العربية والإسلامية أن تحذوا حذوها في الاهتمام بموضوع الحرب وتداعياته الذي يشكل محوراً من الأهمية بمكان بين القضايا العالمية المعاصرة، ومسألة تجريم الحرب ليس فيها رائحة إرهاب يتخوف منها، فهي دعوة للسلام والأمان والشرعية والعدل، إنها مسألة

(١) ممثلة قسم الثقافة والإعلام في هيئة علماء المسلمين في العراق بماليزيا.

الضمير الإنساني الحيّ، وقضية من صميم الدعوة الإسلامية والأديان الأخرى وكل الأفكار والمذاهب والرؤى التي لا توافق بالضرورة على تدمير الشعوب بشن الحروب عليها واحتلالها وتعذيبها وتهجيرها وقتلها، وإلحاق الأذى بنسائها وأطفالها وشيوخها، واستهداف العقول منها وأهل العلم والمعرفة والتراث والخبرة والقيادة وغير ذلك من المفردات التي مرّت بها البلدان التي حوربت واحتُلت وتدمّرت شعوبها.

إن ما ذكرناه من ويلات الحرب الداعية إلى تجريمها وما يعلمه الكثير عنها وعن مصائبها، وما تخلفه من مخلفات قذرة على الأرض والعرض والنفس والمال والدين، تلك الضرورات الخمس التي أمر الشرع بحفظها وصيانتها والدفاع عنها، فتجريم الحرب يعني أن نمنع الحروب المستقبلية، ونعالج مخلفات الحروب الماضية، ومن أَدْنَس مخلفات الحروب هو توطين الاحتلال البغيض واستمرار وجوده بعد الحرب، وتشكيل حكومات عميلة له، واستحداث قرارات جائرة، وتدخله في شؤون الناس والتأمر عليهم ونهب ثرواتهم، والتخطيط البغيض لتقسيم البلاد وتجزئتها وتحطيمها بكل ما للكلمة من معنى.

إننا اليوم ننشر مبادرة كوالالمبور لتجريم الحرب من أجل شيئين لا ثالث لهما، أحدهما التعريف بهذا الجهد وتوثيقه تاريخياً والذي يعد من فروض الكفاية الذي لا بدّ أن يقوم به البعض، فلا بدّ في الأمة من يقول كلمة الحق ولا يخشى في الله لومة لائم، ولا بدّ من أن تكون هناك جهة تنتصر للمظلومين وتدافع عن حقوقهم الشرعية والإنسانية والوطنية، والأمر الآخر هو دعوة الآخرين للتشرف بالقيام بمثل هذه المواقف النبيلة في تاريخنا المعاصر، وأن تساهم الدول والمدن والحكام والشعوب ببصمة تاريخية في

مواقفها ضد الحرب وتجريمها، انتصاراً لأخوتهم في الدين أو القومية أو الإنسانية، وكذلك حفاظاً على أنفسهم من أن تصيبهم ويلات الحروب وتداعياتها التي إن لم نقف بوجهها جميعاً فإنها ستشمل الجميع بلا استثناء.

إنني هنا أحيي المواقف الشجاعة في طرح هذا الموضوع من خلال هذه المبادرة، وأحيي الأبطال الذين حضروا أنشطة هذه المبادرة على مستوى باحثين ومتحدثين ومتدخلين ومشاركين وحاضرين ومستمعين ومتابعين ومؤيدين، فهؤلاء كلهم ساهموا في إنجاح هذه المبادرة.

ونخص بالذكر من تجشم عناء السفر من بعيدٍ أو قريب، وكذلك من فرغ من أوقاته الخاصة والعامة، أو الوظيفية أو العلمية أو التجارية من أجل الحصول على شرف المشاركة في هذه التجمعات التاريخية.

ولا يفوتنا شكر الأخوة من الجاليات العربية في ماليزيا ولا سيما الجالية الفلسطينية والعراقية في دعمهم لهذه المبادرة من خلال تواجدهم الفعال في مؤتمرات المبادرة ومشاركاتهم في أنشطتها، ونخص بالذكر جهود جمعية الجالية العراقية بماليزيا، ووفد هيئة علماء المسلمين في العراق، وممثلة الجبهة الوطنية والقومية والإسلامية في العراق، وكادر قناة الرافدين، وغيرهم مما لا يسعنا حصرهم.

ختاماً فباسم المعارضين للحرب على العراق، والمناهضين للاحتلال وأدواته ومشاريعه، نشكر القائمين على هذه المبادرة من العاصمة الماليزية كوالالمبور، ونخص بالذكر الدكتور تون محاضير بن محمد رئيس وزراء ماليزيا الأسبق ورائد نهضتها ولا يسعنا بهذا الشكر إلا أن نقول له: لن ننساك أبداً، وجزاك الله عنا خير ما يجازي الدعاة إلى الخير والأمين بالمعروف والناهي عن المنكر.

التمهيد

في التعريف بهذه المبادرة

مبادرة كوالالمبور لتجريم الحرب انطلقت في: ١٧/ديسمبر-كانون الأول/٢٠٠٥م، إيماناً منها بأن السلام هو شرط أساسي لبقاء البشرية ورفاهيتها، فعقد الموقعون على هذه المبادرة العزم على تعزيز السلام، وإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، وأعلنت هذه المبادرة غضبها على اللجوء إلى الحرب في تسوية النزاعات بين الدول، وأبدت المبادرة في الوقت نفسه انزعاجها من الاستعدادات العسكرية في العالم لمزيد من الحروب، حيث أن استخدام القوة المسلحة تزيد من انعدام أمن الجميع، ووصفت المبادرة حيازة الأسلحة النووية بأنها رعب للعالم يحمل خطراً وشيكاً لنشوب حرب نووية تؤدي إلى إفناء الحياة على هذه الأرض، بناءً على ما سبق كله جاءت دعوة مبادرة كوالالمبور لتجريم الحرب ولتحقيق السلام لتعلن عما يأتي:

- ١- إنَّ الحروب تنطوي على نحو متزايد من قتل الناس الأبرياء؛ ولذلك فهي اشمئزاز وإجرام، فالقتل في الحرب هو عمل إجرامي مثل القتل داخل المجتمعات في أوقات السلم.
- ٢- بما إنَّ عمليات القتل في زمن السلم يخضع للقانون الداخلي للجريمة، فيجب أن يكون القتل في الحرب بالمثل خاضعاً للقانون الدولي للجرائم، هذا وينبغي أن يكون كذلك بغض النظر عما إذا كانت عمليات القتل هذه في الحرب يؤذن أو يسمح بها القانون الداخلي.
- ٣- جميع الأنشطة التجارية والمالية والصناعية والعلمية ينبغي أن تجرم التحريض والمساعدة على الحرب.

- ٤- يجب أن يخضع جميع القادة الدوليين الذين بدعوا العدوان إلى اختصاص المحكمة الجنائية الدولية.
 - ٥- يجب على جميع الدول تعزيز العزم على قبول مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والأساليب المعمول بها لتسوية النزاعات الدولية بالوسائل السلمية ونبذ الحرب.
 - ٦- لا يجوز استخدام القوة المسلحة إلا إذا أذن بها قرار وافق عليه أغلبية الثلثين من مجموع أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة.
 - ٧- يجب على جميع النواب وجميع أعضاء الحكومة أن يؤكدوا اعتقادهم في السلام ويتعهدوا على السعي من أجل السلام، يتعين على الأحزاب السياسية في جميع أنحاء العالم أن يكون السلام واحداً من أهدافها الرئيسية.
 - ٨- تلتزم المنظمات غير الحكومية في تعزيز السلام الذي يجب أن يقام في جميع الأمم.
 - ٩- يجب على الموظفين العموميين والمهنيين، وبخاصة في المجالات الطبية والقانونية والتربوية والعلمية، تعزيز السلام والقيام بحملة نشطة ضد الحرب.
 - ١٠- يجب على وسائل الإعلام المعارضة لأنشطة الحرب أو التحريض على الحرب وتعزيز وعي التسوية السلمية للنزاعات الدولية.
 - ١١- يجب إيقاف وسائل الإعلام التي تمجد الحرب والعنف، وينبغي استبدالها بزرع روح السلام، ويجب على جميع القادة الدينيين إدانة الحرب وتعزيز السلام.
- وتحقيقاً لهذه المبادرة فقد أنشئت أمانة عامة لها في العاصمة الماليزية كوالالمبور تتولّاها منظمة بيردانا للسلام العالمي، كخطوة أولى

ولكن حازمة في رحلة شاقة من أجل السلام العالمي، والتحرك نحو هدف واحد لوضع حد للحرب، وتقاسم هذا البرنامج ودعمه مجموعة من المهنيين العالميين البارزين والمتقنين والكتاب، ودعاة متحمسون للسلام والأمن الدوليين معاً.

وقد وُقعت مبادرة كوالالمبور لتجريم الحرب بمشاركة المعارضين للسياسات والبرامج التي تدعو للحرب، ودعت المنظمات الغير الحكومية في جميع أنحاء العالم للتعاون في تحقيق هذه المبادرة، وقد وقّع على هذه المبادرة كل من السادة المدرجة أسماؤهم في أدناه:

- الدكتور تون محاضير بن محمد: رئيس وزراء ماليزيا الأسبق.
- الإمام فيصل عبد الرؤوف: المفكر الإسلامي.
- البروفيسور فرانسيس بويل: أستاذ القانون الدولي.
- الدكتورة هيلين كالديكوت: الطبيبة الأسترالية المناهضة للأسلحة النووية.
- السيد ماتياس تشانغ: السكرتير السياسي لرئيس الوزراء الماليزي الأسبق.
- الأستاذ ميشيل شوسودوفسكي: المستشار الاقتصادي الكندي.
- الأستاذ سليم شاد فاروقي: المستشار القانوني الماليزي.
- السيد دينيس هاليدي: منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في العراق الأسبق.
- داتو مخرز محاضير محمد: المنسق السابق للسلام بماليزيا، والمدير التنفيذي لمنظمة بيردانا للسلام العالمية.

- الدكتور شاندرام مظهر: رئيس الحركة الدولية من أجل عالم عادل، تسعى إلى نقد الظلم العالمي.
- الدكتور داتو مايكل يوه موافق: مؤسس ورئيس تنفيذي للإستراتيجية الآسيوية، ومفوض لجنة حقوق الإنسان في ماليزيا.
- السيد هانز كريستوف فون سبونيك: الأمين العام المساعد للأمم المتحدة السابق، ومساعد منسق الأمم المتحدة الإنسانية في العراق.

المؤتمر الأول

أرباح السلام وأرباح الحرب

١٥ - ١٧/١٢/٢٠٠٥م

في مبنى: بوترا (مركز التجارة العالمي)

PWTC - KL - MALAYSIA

اليوم الأول: ١٥ ديسمبر ٢٠٠٥م

الجلسة الأولى: مستقبل بناء السلام وجني فوائده	
رئيس الجلسة: تان سري داتو أزمان هاشم (رئيس رابطة البنوك التجارية في ماليزيا)	
الكلمة الترحيبية	تان سري داتو أزمان هاشم
الكلمة الافتتاحية الرئيسية	الدكتور تون محاضر محمد (رئيس وزراء ماليزيا الأسبق)
المقدمة	تان سري رزالي اسماعيل (دبلوماسي ماليزي)
مسؤوليتنا من أجل السلام: بناء السلام مقابل حل النزاع	داتو هشام الدين تون حسين (وزير الداخلية الماليزي)
مداخلة:	السيد جورج كالوي

(النائب والقيادي السياسي في المملكة المتحدة)	
السيد دنيس هاليداي (منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في العراق)	مداخلة:
السيد هانز فون سبونيك (الأمين العام المساعد للأمم المتحدة السابق)	مداخلة:
الأمير ألفريد فون ليختنشتاين (رئيس المجلس الاستشاري للمؤسسة الدولية للسلام)	عقد اجتماعي جديد لإنشاء ثقافة عالمية من المحبة والسلام
الدكتور هيلين كالديكوت (مؤسس ورئيس معهد بحوث السياسات النووية)	مداخلة:
داتو مخرز محاضير محمد (المنسق السابق للسلام بماليزيا)	مداخلة:
تان سري رزالي اسماعيل (دبلوماسي ماليزي)	مداخلة:
الطفلة الفلسطينية نجوى	صرخة من أجل العدالة
الجلسة الثانية: الحقيقة وراء حرب الإرهاب	
رئيس الجلسة: داتو مخرز محاضير محمد (المنسق السابق للسلام بماليزيا)	
داتو مخرز محاضير محمد	مقدمة:
الأستاذ الدكتور ميشيل شوسودوفسكي (المستشار الاقتصادي الكندي)	عرض صور
السيد جورج كالوي (النائب والقيادي السياسي في المملكة المتحدة)	مداخلة:

المتحدة)	
السيد مايكل كار مايكل (استشاري في السياسات والشؤون والعلاقات الحكومية)	الحرب على الإرهاب
السيد نفيظ مصدق أحمد (مدير معهد أبحاث السياسات والتنمية في لندن)	تخريب الإرهاب
الجلسة الثالثة: جرائم الحرب ضد السلام وجرائم ضد الإنسانية رئيس الجلسة: الدكتور شاندرام مظهر (رئيس الحركة الدولية من أجل عالم عادل)	
الدكتور شاندرام مظهر	مقدمة
البروفيسور فرانسيس بويل (أستاذ القانون الدولي)	مداخلة:
الأستاذ الدكتور سليم شاد فاروقي (أستاذ القانون بالجامعة التكنولوجية بماليزيا)	مداخلة:
السيد جاستن ريموندو (مدير تحرير موقع مناهضة الحرب)	مداخلة:
الدكتور داتو رونالد مكوي (الرئيس السابق للطبابة الدولية للوقاية من الحرب النووية)	مداخلة:

اليوم الثاني: ١٦ ديسمبر ٢٠٠٥م

الجلسة الرابعة: العولمة والحرب: من اقتصاد الحرب إلى السلام المتآلف رئيس الجلسة: تان سري أبو طالب عثمان (رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في ماليزيا)	
تان سري أبو طالب عثمان	مقدمة:

السيد ويليام كلارك (كاتب أمريكي)	الجوع لأجل الطاقة: الربط بين الحرب والطاقة
السيد براتاب شاترجي (إعلامي أمريكي)	كوربواتنش: محاسبة أرصدة الشركات
السيد ميشيل فاتيكويوس (أستاذ العلوم السياسية لدول الشرق الأدنى والأوسط)	البنك الدولي
الأستاذ الدكتور ميشيل شوسودوفسكي (المستشار الإقتصادي الكندي)	مداخلة:
الجلسة الخامسة: تعزيز الحوار بين الأديان والتفاهم رئيس الجلسة: تان سري داتو سري د. أحمد عبد الحميد السرجي (سياسي متقاعد بارز في ماليزيا)	
تان سري داتو سري د. أحمد عبد الحميد السرجي	المقدمة:
القس بيدرو روبيانو المونسنيور ساينز (الكاردينال الكاثوليكي في كولومبيا)	بناة السلام
السير إقبال سكراني (الأمين العام للمجلس الإسلامي البريطاني)	مداخلة:
الإمام فيصل عبد الرؤوف (مفكر إسلامي)	الإرهاب الديني: أصله وأسبابه
الدكتور بن مولوف (محاضر في العلوم الإجتماعية بإسرائيل)	منهاج الحوار بين الأديان وأثره بين الاسرائيليين والفلسطينيين
الدكتور بيتر شير (مندوب مؤسسة كونراد أديناور الألمانية إلى ماليزيا)	مداخلة:
الجلسة السادسة: وسائل الإعلام ودعاية الحرب رئيس الجلسة: داتو الدكتور منير ماجد (رئيس مجلس إدارة الخطوط الجوية الماليزية)	

مقدمة:	داتو الدكتور منير ماجد
مداخلة:	السيد طارق علي (كاتب ومخرج ومحرر في المملكة المتحدة)
مداخلة:	السيدة إيفون ريدي (صحفية بريطانية)
مداخلة:	السيد دانيال السبرغ (ناشط في مجال مناهضة الحرب الأمريكية)
مداخلة:	السيد ايريك كاريز أمريكي، المشرف على موقع: (مناهضة الحرب)

اليوم الثالث: ١٧ ديسمبر ٢٠٠٥م

الجلسة السابعة: خطة عمل من أجل السلام رئيس الجلسة: الدكتور تون محاضير محمد (رئيس وزراء ماليزيا الأسبق)	
مقدمة	الدكتور تون محاضير محمد (رئيس وزراء ماليزيا الأسبق)
الإسلام والسلام	داتو سيري عبد الله الحاج أحمد بدوي (رئيس وزراء ماليزيا السابق)
مداخلة:	السيد دنيس هاليداي (منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في العراق)
مداخلة:	السيد هانز فون سبونيك (الأمين العام المساعد للأمم المتحدة السابق)
مداخلة:	الدكتور هيلين كالديكوت (مؤسس ورئيس معهد بحوث السياسات النووية)
مداخلة:	الأستاذ ميشيل شوسودوفسكي (المستشار الإقتصادي الكندي)

مداخلة:	البروفيسور فرانسيس بويل (أستاذ القانون الدولي)
مداخلة:	الإمام فيصل عبد الرؤوف (مفكر إسلامي)
الجلسة الاستثنائية: شهادات مقدمة ضحايا الحرب رئيس الجلسة: الدكتور تون سیتی حاسمة الحاج محمد علي (زوجة الدكتور تون محاضير محمد) السيدة الأولى في ماليزيا لمدة ٢٣ عاماً (١٩٨١-٢٠٠٣)	
مقدمة	الدكتور تون سیتی حاسمة الحاج محمد علي
ويلات الحرب	السيد جيمي ماسي (كاتب متخصص في العراق وأمريكا)
جنين! جنين!	السيد قدورة موسى
بيان ختامي	الدكتور تون سیتی حاسمة الحاج محمد علي
الجلسة الختامية: نحو عالم خال من العنف	
فرقة عرض	
إعلان بيان كوالالمبور السلام	الدكتور تون محاضير محمد (رئيس وزراء ماليزيا الأسبق)
تقديم بيان كوالالمبور للسلام	داتو سري محمد نجيب تون عبد الرزاق (رئيس وزراء ماليزيا الحالي)

المؤتمر الثاني

تجريم الحرب: وقف الحرب العالمية

٢١-٢٢/٦/٢٠٠٦م

في قاعة الدكتور تون إسماعيل (مركز التجارة العالمي)

PWTC – KL – MALAYSIA

اليوم الأول: ٢١ يونيو ٢٠٠٦م

الجلسة الأولى: إنشاء وعمل خطة للشبكة العالمية للسلام رئيس الجلسة: الدكتور تون محاضير محمد (رئيس وزراء ماليزيا الأسبق)	
المتحدث الأول	السيد دنيس هاليداي (منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في العراق)
المتحدث الثاني	السيد هانز فون سبونيك (الأمين العام المساعد للأمم المتحدة السابق)
المتحدث الثالث	الدكتور هيلين كالديكوت (مؤسس ورئيس معهد بحوث السياسات النووية)
المتحدث الرابع	البروفيسور فرانسيس بويل (أستاذ القانون الدولي)

اليوم الثاني: ٢٢ يونيو ٢٠٠٦م

الجلسة الأولى: أجندة الشرق الأوسط : النفط وهيمنة الدولار والإسلام رئيس الجلسة: الدكتور تون محاضير محمد (رئيس وزراء ماليزيا الأسبق)	
الكلمة الافتتاحية:	السيد دنيس هاليداي (منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في العراق)
المنظور العالمي حول قضايا أجندة	السيد هانز فون سبونيك

الشرق الأوسط	(الأمين العام المساعد للأمم المتحدة السابق، ومساعد منسق الأمم المتحدة الإنسانية في العراق)
المنظور العالمي حول قضايا أجندة الشرق الأوسط من منظور الأمم المتحدة	الدكتور هيلين كالديكوت (مؤسس ورئيس معهد بحوث السياسات النووية)
الأسئلة والأجوبة	
الجلسة الثانية:	
رئيس الجلسة: داتو مخرز محاضير محمد (المنسق السابق للسلام بماليزيا)	
الحروب النووية القادمة: تحديث الأسلحة التكتيكية النووية	الدكتور هيلين كالديكوت (مؤسس ورئيس معهد بحوث السياسات النووية)
الحرب على الإرهاب	الأستاذ ميشيل شوسودوفسكي (المستشار الإقتصادي الكندي)
القانون الدولي وجرائم الحرب	البروفيسور فرانسيس بويل (أستاذ القانون الدولي)
الأسئلة والأجوبة	
الكلمة الختامية	

المؤتمر الثالث

فضح جرائم الحرب وتجريم الحرب

٥-٦/٢/٢٠٠٧م

في قاعة: الاستقلال (مركز التجارة العالمي)

PWTC – KL – MALAYSIA

اليوم الأول: ٥ فبراير ٢٠٠٧م

الجلسة الأولى: الافتتاحية	
نداء إلى الشعب الأمريكي	الدكتور تون محاضير محمد (رئيس وزراء ماليزيا الأسبق)
تجريم الحرب	الدكتور تون محاضير محمد (رئيس وزراء ماليزيا الأسبق)
كلمة ترحيبية	داتو مخرز محاضير محمد (المنسق السابق للسلام بماليزيا)
كلمة الافتتاح	الدكتور تون محاضير محمد (رئيس وزراء ماليزيا الأسبق)
الجلسة الثانية: جرائم الحرب (نظرة عامة)	
استعراض تاريخي لجريمة حرب	الأستاذ ميشيل شوسودوفسكي (المستشار الإقتصادي الكندي)
جرائم الحرب من منظور أمريكي	سينثيا ماكينى (معارضة سياسية)
اليورانيوم المنضب سلاح الدمار الشامل في القرن الواحد والعشرين	لورين موريه (العالمة الأمريكية بجامعة بيركلي)
العقوبات الاقتصادية: من أسلحة الدمار الشامل	السيد هانز فون سيونيك (الأمين العام المساعد للأمم المتحدة السابق)

القانون الدولي وجرائم الحرب	ألفريد فيبر (ناشط سلام، ومروج لحظر الأسلحة الفضائية)
جرائم الحرب في العراق	الدكتور سعيد الموسوي (ممثل العراق الدائم السابق لدى الأمم المتحدة)
الأسئلة والأجوبة	
البيانات الختامية	

اليوم الثاني: ٦ فبراير ٢٠٠٧م

الجلسة الثالثة: أسلحة الدمار الشامل التي استخدمت في الحروب	
مأساة هيروشيما وناكازاكي	الدكتور شوجي ساوادا (أحد الناجين من القنابل الذرية الأمريكية)
المستوى الأدنى من الإشعاع: قاتل صامت	الدكتور كريستوفر باسبي (الكيميائي المتخصص من المملكة المتحدة)
الأسلحة الجديدة للقتل الجماعي	البروفيسور باولا ماندوكا (عالمة الجينات في جامعة جينوه في إيطاليا)
الأسئلة والأجوبة	
الجلسة الرابعة: وسائل الإعلام: دعاية الحرب	
جريمة الحرب: وكيفية تنبه الوسائل الإعلامية؟	الدكتور غوين داير (إعلامي أمريكي)
حرب الدعاية وجرائم الحرب	السيد مايكل كارمايكل (استشاري في السياسات والشؤون والعلاقات الحكومية)

السيدة هناء البياتي (ناشطة في قضايا السلام)	العراق: التجريم حق المقاومة
الأسئلة والأجوبة	
الجلسة الخامسة: الضحايا صرخة من أجل العدالة	
السيد علي شلال (معتقل عراقي سابق في "أبو غريب")	شهادة حية من التعذيب في سجن "أبو غريب"
الأسئلة والأجوبة	
الجلسة السادسة: وجهة نظر الشباب المسلم في جرائم الحرب	
داتو محاضير محمد (المنسق السابق للسلام بماليزيا)	وجهة نظر الشباب المسلم في جرائم الحرب
محمد عمر (رئيس مؤسسة رمضان للإنتاج والمدير التنفيذي لها)	دليل السلام من القرآن الكريم
رائد جرار (مهندس عراقي ناشط في مجال السلام)	آثار الشبهات على الشباب المسلم
الأسئلة والأجوبة	
الجلسة السابعة: الضحايا صرخة من أجل العدالة	
نيلوفر بهاغوات (أستاذة الحقوق في جامعة بومباي بالهند)	الحرب في أفغانستان، والحرب العالمية على الإرهاب
الدكتور وليد صلاح الخطيب (فلسطيني من بيت لحم)	شهادة الضحايا وشهود العيان: جرائم الحرب في فلسطين
نجوى جلامنة	شهادة الضحايا وشهود العيان: جرائم الحرب

في فلسطين	(فتاة فلسطينية من مخيم جنين)
الجلسة الثامنة: محكمة كوالالمبور لجرائم الحرب	
التقديم:	داتو عبد القادر سليمان (قاضي ماليزي سابق)
إنشاء محكمة كوالالمبور لجرائم الحرب	الدكتور داتو يعقوب ميريكان قانوني ماليزي متخصص في العلاقات الدولية والسياسة الخارجية.

المؤتمر الرابع

تجريم الحرب

٢٨-٣١/١٠/٢٠٠٩م

في قاعة: الإستقلال (مركز التجارة العالمي)

PWTC – KL – MALAYSIA

تجريم الحرب:

- وقف ذبح الأبرياء.
- وقف التربح من أموال الدماء.
- وقف وسائل الإعلام التي تمجد الحرب.
- وقف تصنيع الأسلحة.

اليوم الأول: ٢٨ أكتوبر ٢٠٠٩م

مأساة الطفل العراقي في ظل الاحتلال	عرض فعالية الأطفال العراقيين المقيمين في ماليزيا
الدكتور تون محاضير محمد (رئيس وزراء ماليزيا الأسبق)	الكلمة الرئيسية
PWTC – KL – قاعة الاستقلال في: MALAYSIA	تجريم الحرب: افضحوا جرائم الحرب
PWTC – KL – MALAYSIA قاعة المعارض في:	معرض جرائم الحرب
الجلسة الأولى: خرق القانون الدولي رئيس الجلسة: تان سري رزالي اسماعيل (دبلوماسي ماليزي)	
جورج كالوي (عضو البرلمان البريطاني)	المتحدث الأول:
سينثيا ماكني (عضوة الكونجرس الأمريكي سابقاً)	المتحدث الثاني:
سينغ كاجندرا (السفير الهندي السابق)	المتحدث الثالث:
الأسئلة والأجوبة	
الجلسة الثانية: الحرب الاقتصادية رئيس الجلسة: السيد زين العارفين محمد عيسى (مدير تحرير مجموعة NSTP)	
الأستاذ ميشيل شوسودوفسكي (المستشار الإقتصادي الكندي)	المتحدث الأول:
السيد هانز فون سبونيك (الأمين العام المساعد للأمم المتحدة السابق)	المتحدث الثاني:

المتحدث الثالث:	حسين خضير وحيد (ممثل الجبهة الوطنية والقومية والإسلامية في العراق)
الأسئلة والأجوبة	
الجلسة الثالثة: الحرب والمجتمع المدني رئيس الجلسة: تان سري حاسمي أغام (ممثل ماليزيا الدائم لدى الأمم المتحدة في نيويورك - سابقاً)	
المتحدث الأول:	داتو مخرز محاضر محمد (وكيل وزير التجارة الدولية والصناعات بماليزيا)
المتحدث الثاني:	داتو سري محمد أزومي (المدير التنفيذي لمنظمة بيردانا للسلام العالمي)
المتحدث الثالث:	ديرك أدريانسنس (ناشط للسلام)
الأسئلة والأجوبة	

اليوم الثاني: ٢٩ أكتوبر ٢٠٠٩م

الجلسة الرابعة: الحرب وسائل الإعلام الجماهيرية رئيس الجلسة: داتو أي قادر جاسين (رئيس تحرير نشر الأخبار)	
المتحدث الأول:	داتو سري أوتاما د. رئيس يتيم (وزير المعلومات والاتصالات والثقافة بماليزيا)
المتحدث الثاني:	سامي الحاج (مراسل قناة الجزيرة)
المتحدث الثالث:	داتو أحمد طالب (المدير التنفيذي للأخبار ووسائل الإعلام بريما)
الأسئلة والأجوبة	
الجلسة الخامسة: الحرب والأسلحة المحصورة	

رئيس الجلسة: السيد شمس الأقمار كمال موسى (الموظف الخاص بمكتب الدكتور تون محاضير محمد)	
المتحدث الأول:	السيد دنيس هاليداي (منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في العراق)
المتحدث الثاني:	لورين موريه (العالمة الأمريكية بجامعة بيركلي)
المتحدث الثالث:	الدكتورة سعاد ناصر العزاوي (العالمة العراقية المتخصصة في الهندسة البيئية والإشعاع)
الأسئلة والأجوبة	
الجلسة السادسة: السلام والعدالة رئيس الجلسة: الدكتورة تون ستي حاسمة (مستشارة جامعة ملتميديا الماليزية)	
المتحدث الأول:	تان سري سنوسي جنيد (الرئيس السابق للجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا)
المتحدث الثاني:	السيدة هناء البياتي (عضو اللجنة التنفيذية لمحكمة بروكسل، وناشطة لقضايا السلام)
المتحدث الثالث:	السيد محمد عمر (رئيس مؤسسة رمضان للإنتاج والمدير التنفيذي لها)
الأسئلة والأجوبة	
الجلسة السابعة: جلسة مناقشة الخبراء رئيس الجلسة: الدكتور تون محاضير محمد (رئيس وزراء ماليزيا الأسبق)	
المتحدث الأول:	داتو سري أوتاما د. رئيس يتييم (وزير المعلومات والاتصالات والثقافة بماليزيا)
المتحدث الثاني:	الأستاذ الدكتور ميشيل شوسودوفسكي (المستشار الإقتصادي الكندي)

المتحدث الثالث:	السيد هانز فون سبونيك (الأمين العام المساعد للأمم المتحدة السابق)
المتحدث الرابع:	السيد دنيس هاليداي (منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في العراق)
المتحدث الخامس:	جورج كالوي (عضو البرلمان البريطاني)
المتحدث السادس:	سينثيا ماكني (عضو الكونجرس الأمريكي سابقاً)
جلسة مجموعة الصور الفوتوغرافية	
مؤتمر صحفي	PWTC – KL – MALAYSIA جناح ميلور

اليوم الثالث: ٣٠ أكتوبر ٢٠٠٩ م
محكمة كوالالمبور لتجريم الحرب
قاعة: الدكتور تون إسماعيل

شهادات الشهود (٧ شهود)	استماع المحكمة
استمرار الشهادات	استماع المحكمة

اليوم الرابع: ٣١ أكتوبر ٢٠٠٩ م

استمرار الشهادات	استماع المحكمة
مداولات المحكمة	خاصة بالحكام

المعرض:

فضح جرائم الحرب من خلال سجناء كوانتنامو وأبو غريب وضحايا الفلوجة.

تجريم الحرب من خلال ضحايا العدوان على العراق.
فشل للقانون الدولي من خلال انتهاكات حقوق الإنسان في العالم، وانتهاكات حقوق السجناء.

عرض موجز عن هذه المؤتمرات الأربعة

في البدء لا بدّ من القول إن ما طُرِحَ من موضوعات وقضايا في هذه المؤتمرات تمثلُ خطوة من الأهمية بمكان في تجريم الحرب، ولا يسعنا هنا إلا أن نشكر القائمين على مبادرة كوالالمبور لتجريم الحرب على أنشطتها المتميزة هذه التي عجز ويعجز عن إقامتها الكثير في مشارق الأرض ومغاربها على مستوى الحكام والدول والشعوب.

إن هذه المبادرة كما هو واضح في جداول أعمالها التي مرت آنفاً تبين نجاحها في اختيار أسماء أعلام بارزين ومتحدثين متخصصين وشهود عيان حقيقيين، ودقتهم في اختيار الموضوعات المطروحة على مستوى الجلسات والأبحاث والقضايا الرئيسة.

استطاعت هذه المبادرة أن تجمع المتضررين من الحروب بدءاً بالضربة الأمريكية النووية لمدينة هيروشيما اليابانية عام ١٩٤٥م وانتهاءً بضرب أفغانستان والعراق، فقد أحضرت شهوداً من الناجين من هيروشيما وسجن أبو غريب ومعتقل غوانتانامو وأطفال من فلسطين ونساء من العراق.

وعرضت هذه المبادرة صوراً وأفلاماً وثائقية تدين الإجرام في الحروب، وتثبت الاعتداءات المتجاوزة في الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين والاحتلال الأمريكي للعراق، فضلاً عن ذلك نظمت هذه المبادرة معرضاً مجسداً الآلام والأوجاع والمآسي التي انتهكها المحاربون بكل ظلم وقسوة وجبروت في حالات انسلخت منها معاني الرحمة والإنسانية وتعاليم الشرائع

السماوية والقوانين الأرضية، كما دعت هذه المبادرة في الوقت نفسه إلى إطلاق سراح المعتقلين من سجون الاحتلال في العراق وفلسطين وغوانتانامو والسجون السرية الأخرى.

ولقد أثبتت هذه المبادرة من خلال أنشطتها منذ تأسيسها وإلى يومنا هذا أثبتت الحجج الواهية والكاذبة وراء شن الحرب على مستوى القادة والدول المشاركة في الحروب، فقد وجه المؤتمر والقائمون على هذه المبادرة انتقادات صارخة وعنيفة بوجه الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش، ورئيس وزراء بريطانيا السابق توني بلير، ووصفوهما بأنهما مع أنظمتهم وغيرهم ممن شاركهم العدوان والاحتلال بأنهم جميعاً: قتلُ أطفالٍ ملطخة أيديهم بدماء الأبرياء، وزعماء كاذبون من الدرجة الأولى، وأنهما مجرما حرب ومن عاونهما من القادة الآخرين، ودعت هذه المبادرة في لقاءاتها كافة المنظمات الحكومية وغير الحكومية ووسائل الإعلام والشعوب التي تناضل من أجل السلام أن تجعل مجرمي الحرب المعنيين يشعرون بأنهم غير مرحب بهم أينما كانوا وحيثما حلوا في دول العالم، وأن تشخصهم دائماً بعبارة: (أيها الكذابون)، ودعت الجميع إلى فضح جرائم الحرب وتعرية اعتداءاتهم أمام الرأي العام على المستوى الدولي.

لقد نتج عن هذه المبادرة اقتراح المؤتمرين والمشاركين بإنشاء محكمة كوالالمبور لجرائم الحرب؛ لتكون بمثابة الآلية غير الحكومية العالمية، التي تتولى محاكمة مجرمي الحرب، ولأجل المضي نحو هذا الهدف تقرر تشكيل لجنة قانونية برئاسة الدكتور تون محاضير محمد، وعضوية خمس مستشارين قانونيين، تولوا الاستماع إلى شهادات ضحايا الحرب من مناطق النزاعات، إضافة إلى تجميع المواد التجريبية المترتبة على عدم مشروعية الحرب

ومخالفتها لميثاق الأمم المتحدة، وما آلت إليه حتى الآن نتائج حرب الولايات المتحدة وإسرائيل، واستندت المحكمة إلى وجود سابقة قضائية مثل محاكم نورم برك عام ١٩٥٠م، وميثاق لندن عام ١٩٤٥م، وجرائم الحرب في يوغسلافيا ١٩٩٢م، مؤكدين أن هذه المحكمة هي بذرة لقانون إنساني عادل وصحوة للضمير البشري للتمسك بالشرعية الدولية التي تم اختراقها من قبل دول الاحتلال.

فقد رأينا هذه المحكمة في المؤتمر الثالث حيث نظمت جلسة استماع قانونية من قبل لجنة متخصصة، وأدلى ضحايا عراقيون ولبنانيون وفلسطينيون إفاداتهم بشهادات ما مروا به من معاناة وآلام جراء جرائم الاحتلال الأمريكي والإسرائيلي، وقررت اللجنة القانونية التمهيدية لمشروع المحكمة قبول شكاوي الضحايا في مذكرة إدعاء عام كانت مادة المحاكمة في المؤتمر الرابع وفي ما يأتي خلاصة بقرار اللجنة:

"استمعت اللجنة إلى شهادات ضحايا الحرب الأمريكية والإسرائيلية من العراقيين والفلسطينيين واللبنانيين، وقررت توجيه تهم جرائم الحرب غيابياً ضد المجرمين في أدناه":

- توني بليز رئيس وزراء بريطانيا السابق.
 - جورج دبليو بوش رئيس الولايات المتحدة السابق.
 - جون هاورد رئيس وزراء استراليا السابق.
 - ديك شيني نائب الرئيس الأمريكي السابق.
 - كوندليزا رايس وزيرة الخارجية الأميركية السابقة.
 - كولن باول وزير الخارجية الأميركي السابق.
 - دونالد رامسفيلد وزير الدفاع الأمريكي السابق.
- وقد حددت المحكمة بعضاً من الاتهامات المثبتة في أدناه:

- ١- الكذب واستخدام الذرائع غير الحقيقية والمضللة لشعوبهم وبرلماناتهم وللمجتمع الدولي، لشن الحرب على العراق وهي ما تعد جريمة بحق السلام العالمي.
 - ٢- تنظيم حملة منظمة لتدمير العراق ولبنان وفلسطين اقتصادياً وعسكرياً.
 - ٣- إصدار الأوامر بضرب وتدمير المقرات المدنية في العراق وفلسطين ولبنان.
 - ٤- إصدار الأوامر بقصف المستشفيات والمدارس والمساجد والمناطق السكنية والمتاحف والمواقع التاريخية.
 - ٥- السماح باستخدام أسلحة الدمار الشامل التي سببت وفيات كبيرة وتشوهات خلقية في الأجيال التي ولدت في ما بعد العدوان ومنها القنابل الانشطارية وذخيرة اليورانيوم المنضب والفسفور الأبيض.
 - ٦- الهيمنة على الأمم المتحدة، وجعلها أداة عبر الأعضاء المغرر بهم والمرتشين منهم ليكونوا وسائل في ارتكاب الجرائم ضد السلام العالمي.
 - ٧- تدمير البيئة الطبيعية العراقية واللبنانية والفلسطينية.
 - ٨- إصدار الأوامر بامتهان وتعذيب الأبرياء في معتقلات (أبو غريب) وغوانتانامو ومخالفين كل الشرائع والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.
 - ٩- الهيمنة والتوجيه المضلل للآلة الإعلامية، التي استعين بها في تضليل الرأي العام العالمي، وتسويق حربهم، وإيجاد المبررات الكاذبة لها، على حساب أرواح الشعوب المنكوبة من هذه الحروب.
- لقد أبدت هذه المبادرة تعاطفها وموقفها المساند لفلسطين والعراق ولبنان، ونددت بجرائم الأمريكان في فيتنام واليابان، وأعطت الحق الكامل

للمقاومة، وطالبت المجتمع الدولي بدعمها، وحيث المبادرة على لسان رئيس وزراء ماليزيا السابق الدكتور تون محاضير محمد حيا المقاومة العراقية بإصرارها وصمودها وقوة فعلها التي أرسلت رسالة للعالم كان مفادها: أن عهد الهيمنة الأمريكية ليس إلا أكذوبة دعائية يستطيع أي شعب جبار أن يقهرها، وقال إن على المقاومة العراقية أن تديم تنظيم نفسها، وأن تضع لها إستراتيجية عمل ضد الأمريكان، والتجربة تقول إن من أفضل الأساليب لقهر الأمريكان نهائياً هو زيادة عدد توابيت الجنود الأمريكان العائدة إلى بلادها، كي تتعظ الأمة الأمريكية في مستقبل اختيارها لرؤسائها وسياسيها في الانتخابات القادمة.

ووصف المجتمع المدني العالمي بأنه ثاني أكبر قوة في العالم، وبإمكانه أن يفعل الكثير لتغيير من منهجيات الدمار والموت التي يحملها الكثير من سياسيي العالم على شاكلة بلير وبوش وهوارد وغيرهم، ودعا إلى توثيق العلاقة التعاونية العملية بين شبكات هذا المجتمع العالمي المناهضة للحروب والمنادية بعالم أكثر أمناً وسلاماً ونظافة من أجندات وبرامج قادة العالم القتلة الذين لا يراعون أمام مصائب الإنسانية في تنفيذ مخططاتهم الشريرة. لقد استاءت هذه المبادرة من التلوث البيئي وعدته قاتلاً صامتاً بطيئاً للشعوب بسبب التجارب النووية واستخدام الأسلحة المحظورة دولياً وأسلحة الدمار الشامل، وأبدت المبادرة انزعاجها من المنتفعين من الحروب وعنت بهم الشركات والمقاولين وتجار الدماء في مساندتهم للحروب ودعمهم للقتل. ولتعريف القارئ ببعض الأنشطة المصاحبة لهذه المبادرة في مؤتمراتها سنختار له وصفاً للمعرض الذي أقيم على هامش المؤتمر الرابع، والذي جاء على النحو الآتي:

القسم الأول: جسّد جرائم التعذيب التي تعرض وبتعرض لها المعتقلون العراقيون في سجون الاحتلال، وتحديدًا سجن أبو غريب، فتم تصنيع دمي من الشمع بحجم الإنسان الاعتيادي ومثلت أوضاع التعذيب التي أظهرتها فضيحة معتقلي أبو غريب، وأدخل عليها مؤثرات صوتية وضوئية معززة بتمثيل وتجسيد دقيق لأشكال وأوضاع غرف التعذيب وزنانات الموت التي أشرف عليها رجالات المجرم بوش.

القسم الثاني: مثلّ الجرائم التي ارتكبت في مدينة الفلوجة، والمشاهد التي ظهر فيها المدنيون مقطعي الأوصال وخاصة الأطفال منهم عند ضرب المناطق المدنية الآمنة من قبل آلة الموت الأمريكية وجنودها الهمجيين.

القسم الثالث: جسّد أجسام الولادات المشوهة للأطفال العراقيين المتأثرين باليورانيوم المنضب الذي استخدم بكثافة في ضرب العراق في حربي إدارتي الغطرسة والإجرام البوشية. كما تضمن المعرض أجنحة لجرائم الأمريكان في فيتنام واليابان، والإسرائيليين في لبنان وفلسطين.

وقال الدكتور تون محاضير محمد: إن كل الماليزيين والأجانب مدعويين لزيارة معرض جرائم الحرب هذا الذي اخترناه أن يكون في هذا الموقع الرئيس بالعاصمة الماليزية وبشكل مجاني، من أجل أن يطلع العالم على حقيقة الديمقراطية الأمريكية والإسرائيلية، وفي تعليقه على سجل زيارة المعرض كتب محاضير العبارة التالية: (الكل مدعوون لرؤية هذا المعرض، والكل مدعو لتجريم الحروب، والكل مدعوون لتشاطر وتبادل انطباعاتهم عن ما شاهدوه في هذا المعرض كي يعي العالم قصة ما يحدث في العراق وأنحاء أخرى من العالم).

وأخيراً وليس آخراً سنختار بعضاً مما جاء في البيانات الختامية لهذه المؤتمرات الأربعة والتوصيات التي خلص إليها المؤتمر والمشاركون على ما يأتي:

١- ضرورة مساعدة الأمم والشعوب المقهورة والتي تعرضت للظلم ولاسيما العراق.

٢- إن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة، ووجوب دعم المقاومة العراقية بكل أشكالها ولاسيما المسلحة، والتأكيد على دور هذه المقاومة في حماية المنطقة من شرور أمريكا.

٣- الدعوة لإغلاق معتقل (غوانتانامو) ولا فضل لأمريكا إن قامت بذلك بل هو واجب عليها.

٤- نبذ العنف والتخلي عن أسلحة الدمار الشامل والكف عن تصدير الديمقراطية بواسطة الحروب.

٥- ضرورة تواصل الأحرار الرافضين للاحتلال وجرائمه واستمرارهم في المطالبة بمحاكمة مرتكبي هذه الحروب كمجرمي حرب حتى يتحقق ذلك ويتم الاقتصاص منهم لأجل كل الأبرياء.

٦- التنديد بالمجازر التي ترتكبها ميليشيات حكومات الاحتلال وما تقوم به من أعمال العنف الساعية للتفرقة الطائفية والمذهبية والفكرية، ومقارنتها بما قامت به القوات النازية في يوغسلافيا من قبل، وضرورة تجرييمهم ومحاكمتهم.

وفي نهاية المؤتمر ألقى قصيدة بعنوان: "الأبي" ألقاها إبراهيم الهاشمي
مادحاً الدكتور تون محاضير محمد (رئيس وزراء ماليزيا الأسبق)

هل في القصيد إذا رجوت خطابُ
أم هل إذا جئت العميد تخصه
يا أيها العملاق تنشد للورى
فصدحت بالحق المبين مجاهراً
فجرت تبيان الحقيقة ثورة
وجعلت من صدق الكلام سياسة
وظفقت تدعو للسلام مسالماً
فن القيادة حكمة أوتيتها
فصل الخطاب إذا نطقت وصدقته
ليس الأبي وقد تملك أمره
كالعبد يحكمه الهوان وسيّد
لم تلق بينهم إذا محصتهم
هم في القصور المحصنات هواصر
هم من وفائهم لنا أسد الثرى
يا أيها الرجل الذي بجهاده
والسلم أمنية لكل مجاهد
لا بدّ للباغي تجبر أو طغى
أطرت للحق السليب قيادة
وبصمت للتاريخ ومضة رائد
يا أيها العملاق رغم سنيّه
لو أن للزمن المعرس عودة
أو في القوافي الصادحات جوابُ
بالمدمح يفرط حاققاً ويصابُ
عدلاً وغيرك صامت هيباً
لم تخش لومة لائم يغتابُ
ما استخدمت ناراً بها وحرابُ
شهدت مضاع نصولها الأغرابُ
أيلام مثلك قائد ويعابُ
لم يؤت مثلك قادة أعرابُ
لا ما يدبج تابع كذابُ
فتراه يبني دولة ويهبابُ
يملي عليه فما لديه صوابُ
رجلاً - فلا لوم لهم وعتابُ
ولهم علينا زارة وسبابُ
ومن الوفاء لسيد ف "كلاب"
سيغاد للحق المبين نصابُ
من أجل ذلك جاهدوا فأصابوا
يوم النهاية يزدريه عقابُ
- بردان - تصدح بالنهى فتجأبُ
يبقى الزمان يُجلُّ والأحقابُ
سيظل يبرق من سناك شهابُ
لفدتك شيب بيننا وشبابُ

نشاطات المركز

كلمة مركز الأمة للدراسات والتطوير في ندوة مركز البصيرة عن التربية الإعلامية

د.عبد القادر محمد^(١)

الأساتذة الأفاضل

الحضور الكريم السلام عليكم ورحمة الله وبركاته
بداية نشكر مركز البصيرة على اختيار هذا الموضوع المهم-التربية
الإعلامية- عنوانا لهذه الندوة العلمية فليس مستغربا عنه تناول مثل هذه
الموضوعات الحية التي تلامس حياة الناس والمجتمع وتعالج قضاياهم.
أيها الأخوة..

لا يخفى عليكم ما بين التربية والإعلام من أواصر وشيجة فالانثان
يسعيان لتقديم رسالة، وكل منهما يخاطب العقل، فالتربية الإعلامية تهدف إلى
إعداد جيل يفهم الثقافة الإعلامية التي تحيط به، ويحسن الانتقاء والتعامل
معها، ويشارك فيها بصورة فعالة. فالتربية الإعلامية هي التعليم والتعلم بشأن
الإعلام، والطلاب والشباب هم المستهلك الرئيس للخدمات الإعلامية،
وبالإضافة إلى ما يختارونه بأنفسهم من مواد إعلامية يشغلون بها أوقات
فراغهم، يستمد الطالب جانباً هاماً من تعلمه من وسائل الإعلام، فقد أصبح

(١) مدير مركز الأمة للدراسات والتطوير

الإعلام جزءاً من خلفيتنا الثقافية التي تحيط بالصغار والكبار على حد سواء، ولذا يستحق أن يدرس هذا العلم كمجال قائم بذاته.

فإذا استطاعت التربية الإعلامية أن تعطي الطالب قدراً من المعارف والمفاهيم والمهارات، الخاصة بالتعامل مع الإعلام وكيفية الاستفادة من المعارف المتوفرة فيه. فقد حققت الأهداف المرجوة منها وهذا لا يتم إلا من خلال تشجيع الطلاب على التوقف عند ورود الرسائل الإعلامية لتحليلها وتحديد هدفها ولمن هي موجهة؟ ولماذا صيغت في هذا الشكل أو الأسلوب؟ وما طبيعة الحقائق الموجودة فيها أو المفقودة فيها؟ وما المصادر المحايدة التي يمكن التحقق منها. ونحو ذلك.

وبناء على ذلك فالتربية الإعلامية مطلوب منها أن تقدم إطاراً علمياً في أصول التدريس والمنهج الثقافي الذي يسهم في بناء الإنسان والمحافظة على منظومة القيم النبيلة في هذا المجتمع أو ذاك، فلا بد أن تضع نصب أعينها تنمية أساليب التفكير الناقد وتدعيم مهارات المتعلم في البحث والتحليل والتقييم لكل ما يعرض عبر وسائل الإعلام.

وبالمقابل لا يكفي أن يتقن الإعلاميون مهارات العمل الإعلامي، دون أن تتسق هذه المهارات مع قيم وأهداف المجتمع، ودون أن تأخذ بنظر الاعتبار المحيط الذي تتحرك فيه، كما أنه لا بد أن تتحقق شراكة فاعلة بينهم وبين التربويين، لاسيما في هذا الزمن، الذي بدأت فيه الانحرافات الفكرية تعصف بالمجتمع على مختلف الأصعدة وأخطرها مجال التربية والتعليم وخاصة في ظل الظروف الصعبة التي يمر بها بلدنا الجريح ومن هنا تزداد هذه المهمة صعوبة ويتحمل المتصدون لهذا الميدان أعباءً أكبر.

نتمنى أن تحقق الندوة أهدافها المرجوة وتؤسس لوعي جديد في مجال
التربية الإعلامية يجد صده في واقعنا المعاصر.
كما نتمنى للقائمين على الندوة والمشاركين فيها على حدٍ سواء كل التوفيق
والنجاح. وأن تسدد خطاهم لما فيه الخير والهداية والصلاح.
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

مشاركة المركز في فعاليات منتدى التواصل الشبابي العربي في بيروت

شارك مركز الأمة للدراسات والتطوير في فعاليات (الندوة الفكرية الشبابية) التي تحمل عنوان (الواقع العربي الراهن: رؤية شبابية للمشكلات والحلول) والتي نظمها منتدى التواصل الشبابي العربي في بيروت من الفترة ١٥-١٧ تشرين الأول ٢٠١٠ بمشاركة عدد من الشباب يمثلون الأقطار العربية (العراق -لبنان- سوريا- الجزائر -السودان -الأردن - فلسطين - مصر- المغرب- البحرين).

وتناولت فعاليات المنتدى عرضاً للأفكار الشبابية تجاه قضايا الأمة العربية كافة، وفي اليوم الأول عقدت ثلاث جلسات؛ تناولت الجلسة الأولى: الواقع السياسي العربي رؤية شبابية للمشكلات والحلول، والجلسة الثانية: الواقع الاقتصادي، والجلسة الثالثة: الواقع الثقافي العربي، وتقدم مركز الأمة للدراسات والتطوير بورقة عمل ناقش من خلالها ((السياسات المساندة للاحتلال/ العراق أنموذجاً)).

وكانت نتيجة الحوار لهذا اليوم في محاوره الثلاث التأكيد على النقاط الآتية :

١. جميع القضايا العربية عرضة للتفاوض إلا المبادئ.

٢. مناقشة قضايا الأمة على أساس اعتزازهم بمنجزات الأجداد وتصحيح الأخطاء.

٣. الإشادة بالمقاومة العراقية لدحرها مشروع الشرق الأوسط الكبير، وتضامنهم معها والشد على يدها في مواصلة طريق التحرير والمقاومة ضد المشاريع الصهيونية - أمريكية.

٤. وجوب الإعداد بالنفس والصبر والمطولة على مواجهة التحديات.

٥. مساندة الشعب العراقي وشبابه في اجتياز المحن، وإعطاء فرصة لهم في حق التعلم والعمل.

٦. إيجاد اقتصاد عربي يؤمن للشباب العربي العيش بحرية وكرامة.

٧. الاعتزاز باللغة العربية وجعلها لغة التطور والنقد، وحمايتها من الاندثار.

٨. التصدي للأفكار الدخيلة على الثقافة العربية ومحاربتها بنشر الفضيلة والأخلاق.

وعقدت في اليوم الثاني من أيام منتدى التواصل العربي جلستان؛ في الجلسة الأولى تمت مناقشة: (الواقع الإعلامي العربي المشاكل والحلول برؤية شبابية) إذ عرض الشباب هموم الواقع الإعلامي العربي، وانتقدوا وسائل الإعلام الموجودة ولاسيما طرق نشرها للخبر الميسس، وتقدمت عدة مقترحات تعرض الحلول اللازمة والكفيلة في تطوير وسائل الإعلام وكيفية التخلص من السيطرة والغزو الإعلامي المبرمج.

ونوقشت في الجلسة المسائية من اليوم الثاني : واقع المقاومة والاحتلال، وقدمت ورقة عن هيئة علماء المسلمين تتحدث عن واقع المقاومة في العراق وفي فلسطين وغيرها من الأراضي العربية، وأكدت الورقة على ضرورة

التواصل وتقديم الدعم لهذه المقاومات وأن مشروعها هو الحل لتحرير الأرض وصيانة العرض، وأكدت الورقة المقدمة من الهيئة: على ضرورة مواصلة الدعم العربي للمقاومة والوقوف جنبا إلى جانب مع الشعب العراقي في صبره ومقارعتة لمشاريع المحتل، وأشاد الجميع بموقف المقاومة والهيئة في تصديهما لمشاريع المحتل وأعوانه وأكدوا على ضرورة مواصلة المقاومة حتى تحرير العراق وأهله من براثن المحتل.

واختتمت أعمال منتدى التواصل الشبابي العربي في بيروت في اليوم الثالث حيث نوقش موضوع (العلاقة بين العروبة والإسلام رؤية شبابية)، واختتم المنتدى بالإعلان عن مشروع نداء الشباب العربي والذي أكد فيه على:

١. إن التحدي الكبير والرئيس الذي تواجهه أمتنا العربية كان وما يزال هو التجزئة وعنوانها سايكس - بيكو والتفتيت وعنوانه مشروع الشرق الأوسط الكبير، وبالتالي فإن المهمة الرئيسية التي تقع على عاتق الشباب هي مواجهة ذلك التحدي بالوحدة والنضال من أجلها.

٢. لا يمكن تحقيق نهضة الأمة دون مشروع نهضوي عربي يلتقي حوله عناصر أبناء الأمة الإسلامية والعربية من كل تياراتها ومشاربها العقائدية والسياسية.

٣. إن التواصل بين أبناء الوطن العربي ليس مجرد آلية وإنما عمل ومشروع يجمعهم.

٤. إن الأمة تواجه احتلالا مزدوجا فهناك احتلال أرض واحتلال إرادة فلذا على الشباب العربي أن يدعم المقاومة في فلسطين والعراق ولبنان والسودان في إطار مقاومة واحدة ضد الاحتلال.

٥. على شباب الأمة أن يتمسكوا بهويتهم الحضارية والاعتزاز بتاريخهم المشرف.
٦. إن التنمية البشرية تبقى هدفا مركزيا من أهداف الأمة العربية للخروج من حال التخلف والجهل والفقر إلى حالة التقدم والازدهار.
٧. ضرورة تطبيق مبدأ المداولة السلمية للمسؤولية في الواقع الرسمي والشعبي وفق مبدأ النزاهة والكفاءة وتكريس مفهوم قبول الآخر.
٨. ضرورة فهم العلاقة بين المواطن العربي وبين وطنه الكبير فهما صحيحا وموضوعيا ودراسة شروط وآليات التكامل بينهما.
٩. دعوة الشباب المعنيين والمهتمين إعلاميا لإيجاد وسائل تواصل بينهم من خلال الإعلام المتبادل عبر الوسائط المتطورة والمتاحة.
١٠. التأكيد على أهمية تكرار المبادرات الهادفة إلى جمع الشباب وتوفير الآليات الحاضنة لهم ماديا ومعنويا على امتداد ساحة الوطن العربي. وشدد المجتمعون في نهاية هذا الملتقى على أهمية تأسيس منتدى دائم للتواصل الشبابي العربي والعالمي كأحد الأطر التي تؤمن تفاعلا وتكاملا وتراكما في وعي الشباب.

نص الورقة المقدمة للمنتدى من ممثل مركز الأمة للدراسات والتطوير:

بسم الله الرحمن الرحيم

(ورقة عمل بعنوان: السياسات المساندة للاحتلال/ العراق أنموذجاً)

قبل سبع سنوات من الآن دخل المحتل الأمريكي ارض العراق محتلا لا فاتحا كما زعم، وادخل معه الكثير من المشاريع التي تضمن سياسته التوسعية والاستعمارية وحماية للمشروع الصهيوني الامبريالي في المنطقة، أما

الديمقراطية أو ضمان حقوق الإنسان العراقي فقد أثبت الاحتلال بنفسه أنها أكاذيب وحجج واهية.

ولقد ركز الاحتلال في العراق على شريحة الشباب من اجل القضاء على روحهم المتطلعة إلى نشر السلام والفكر والقيم بين الأمم، فالمحتل يدرك حقيقة وخطر الشاب العراقي المتعلم الفاهم، ولا أريد بهذا تمييز العراقي عن بقية إخوانه في البلدان الأخرى، لكن التخصيص لأن الاحتلال وقع عليه بالدرجة الأساس.

لقد قام الاحتلال الأمريكي بارتكاب أفضع جرائمه في العراق ضد كل شرائح المجتمع متسترا بـ(الديمقراطية)، ولا نريد هنا رفض الديمقراطية جملة وتفصيلا لكننا نريد تعرية الاحتلال من هذا الستار وكشف جرائمه التي ارتكبها.

تقلبت صفحات الاحتلال في العراق عدة مرات وتلونت بأكثر من حبر فمرة فاتحا محررا ومرة محتلا ومرة يدعي نشر الديمقراطية ومرة مصالح سياسية وغيرها من الأمور التي تحدث عنها زعماء الاحتلال عبر شاشات التلفزة، وما (العملية السياسية) الحالية إلا وجه من أوجه المشروع الاستعماري له ، فالسياسة الأمريكية لم تكن يوما مبنية على الحب والود للشعوب العربية، والتاريخ يشهد بهذا من خلال الحروب والأزمات التي افتعلتها أمريكا في المنطقة، وغير خاف أن أمريكا هي الراعي الرسمي للاحتلال الصهيوني والمتسترة على جرائمه في أرضنا العربية فلسطين.

ومن خلال المشروع السياسي الأمريكي في العراق استطاع الاستحواذ على طاعة الساسة العراقيين - إلى جانب ولائهم لإيران - مستغلا الفراغ الذي تركه القادة العرب للقضية العراقية، ولهذا نرى ارتقاء هؤلاء الساسة في أحضان أمريكا وإيران إلى حد إظهار العداء للدول العربية.

لقد قامت السياسة الأمريكية في العراق على مبدأ المحاصصة (الطائفية والعرقية والدينية) وكان واضحا سعيها من أجل تفتيت تلاحم الشعب العراقي وتمزيقه وتقسيمه، والتفرقة داء ينخر في جسد الأمة منذ عصور.

وإذا أردنا أن نلقي نظرة فاحصة على السياسة الأمريكية وإفرازاتها في العراق من خلال العملية السياسية خلال سبع سنوات فسند الآتي:

أولاً: لقد كانت المحطة الأولى للمشروع السياسي الأمريكي في مجلس الحكم الذي بني على أساس طائفي مقيت، وتم اختيار أعضائه (الـ ٢٥) وفق محاصصات واتفاقيات مسبقة لأعضاء مهدوا لأمريكا في غزو العراق، والملاحظ أن هؤلاء الأعضاء تم تعيينهم من قبل الحاكم المدني (بول بريمر) الذي عينه الاحتلال لإدارة العراق بعد غزوه، وهذا أول خرق لمبدأ الديمقراطية الذي تدعيه أمريكا، فالمفترض أن يتم انتخاب هؤلاء الأعضاء من قبل أصحاب الشأن (الشعب العراقي)، لكن حين يأتي المحتل ويفرضهم تعييناً فهذا تدخل سافر وانتهاك لمبدأ الاختيار الحر.

ثانياً: ثم جاءت الخطوة الثانية والتي كانت إحدى نتائج مجلس الحكم المعين من قبل الاحتلال، حيث تم فرض قانون إدارة الدولة الذي كتبه إدارة الاحتلال وأجبرت أعضاء مجلس الحكم للتوقيع عليه لإعطائه صفة (العراقية)، والملاحظ على هذا القانون انه الأساس الذي انطلقت منه بقية العملية السياسية، وهذا القانون في حقيقته أعطى صلاحيات لأشخاص لا شرعية لهم من قبل الاحتلال الذي لا يملك هذا الحق، أما محتوى هذا القانون فهو مبني على مبدأ المحاصصة الطائفية التي جاء بها الاحتلال، وفيه العديد من الفقرات التي تمهد الطريق لتقسيم العراق.

ثالثاً: وبالفعل تم تنفيذ بنود (قانون إدارة الدولة) فتم تشكيل مفوضية للانتخابات والتي تم تعيين أعضائها وهو يتبعون الأحزاب والشخصيات المشاركة في مجلس الحكم، وتم على عجل ترتيب قانون انتخابات يوافق أهواء المحتل ومن جاء معه، وتم تقسيم المقاعد والدوائر الانتخابية ونحوها وفق الأسس الطائفية والاتفاقيات المسبقة، وتم تنفيذ أول انتخابات في ظل ظروف قاهرة، فالقوة المسيطرة هي قوات الاحتلال، العديد من المدن العراقية تعيش حالات حصار أمني، والعديد من تلك المدن تجري فيها معارك كبيرة ولا يستطيع أهلها الخروج من منازلهم لدفن موتاهم أو معالجة جرحاهم فما بالك بالمشاركة في الانتخابات، لكن رغم ذلك فإرادة المحتل فرضت إجراء تلك الانتخابات وفرضت نتائجها.

رابعاً: وكان من أعمال (الحكومة) التي نتجت عن الانتخابات المذكورة في الفقرة السابقة هو (الدستور) الذي جاءت كتبته وإنجازه على عجل وفي مدة زمنية قياسية، فالمعهدود أن (الدستور) يكتب على مهل وتؤخذ فيه جميع الاعتبارات وتتم فيه مراجعات خبراء وغير ذلك، إلا أن هذا كله لم يتوفر في الدستور الذي جاء ليكتب تطلعات الساسة الأمريكيين وأحلام الأحزاب التي جاءت معه في تقسيم العراق والسيطرة على ثرواته وإدخاله في عصر مظلم لا يستفيق منه إلا وقد أثقلته مشاريع المحتل وأعدائه، أما عملية الاستفتاء على هذا الدستور فظروفها لا تختلف عن ظروف الانتخابات التي تحدثنا عنها قبل قليل، وفضلاً عن السيطرة الكاملة لقوات الاحتلال والتدهور الأمني وعد مراقبة الاستفتاء من قبل جهات مستقلة؛ فهناك شك كبير حول نتائج هذا الاستفتاء سواء في نسبة المشاركة أو النتائج.

خامساً: ثم تابعت ما يسمى (الانتخابات) وجميعها تستند إلى الدستور المذكور و(قانون إدارة الدولة) المفروض من الاحتلال، وتشرف عليه

مفوضية تابعة للأحزاب المشاركة في (مجلس الحكم) الي عينه الاحتلال أول دخوله.

فبعد هذا الاستعراض هل يمكن لأحد أن يصف ما يجري بأنها (انتخابات حرة) ، أو يستطيع أحد أن يقول أن العملية هذه (ديمقراطية)، هل يمكن إقناع عاقل منصف بأن الحرية الشعبية وراء ما يجري؟

لقد مارست الحكومات التي نصبت خلال فترة الاحتلال أبشع صور السياسية وعكست صورة المحتل الحقيقة وأصحاب العملية السياسية، حيث راحت هذه الحكومات من خلال أجهزتها الأمنية تبطش بأبناء الشعب العراقي وتنهب ثرواته وتقسّم أجزائه إلى مناطق، وإذا أردنا أن نجمل ملامحاً ن العملية السياسية أو لنقل المشروع السياسي للاحتلال الأمريكي في العراق فيمكننا أن نلخصه في الحقائق الآتية :

أولاً: إن العملية السياسية فاقدة الشرعية ومنذ أول وهلة لها حيث نصب الاحتلال أدواتها دون الرجوع إلى الشعب أو بالاعتماد على الاختيار الشعبي الحر.

ثانياً: اعتمدت العملية السياسية على قوانين المحتل بما فيها الدستور الذي كتبه الحاكم المدني الأمريكي في العراق سيء الصيت بول بريمر.

ثالثاً: كل منشآت العراق الحيوية والسياسية والاقتصادية كانت تهيمن عليها الإدارة الأمريكية من خلال وجود المستشارين الأمريكيين، أو لنقل بعبارة أوضح حكومة الظل في تسير أمور البلاد فأى شرعية هذه التي تدعيها الحكومات.

رابعاً: جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية بما فيها رئاسة الدولة ورئاسة الوزراء تتماشى مع القوانين الأمريكية وطبقاً لهوى ورأي الساسة

المحتلين، وكانت أولويات أعمال هذه الحكومة حماية الاحتلال ومصالحة والموافقة على كل طلباته بما فيها (الاتفاقية الأمنية).

خامسا: جميع ما يسمى (الانتخابات) جرت وسط ظروف أمنية سيئة وفي ظل سيطرة قوات الاحتلال أو الميليشيات التابعة لبعض الأحزاب التي جاءت مع الاحتلال.

سادسا : عدم استناد تلك الانتخابات على إحصاء سكاني حقيقي، وإنما على توافقات لبعض الأحزاب في مؤتمرات قبل الاحتلال رعتها أمريكا ومن معها.

سابعا : كل الحكومات التي جاءت بعد الاحتلال كان للتدخل الخارجي (من الاحتلال أو الدول الإقليمية) الدور الأكبر في تفاهاتها وفرض أشخاصها. نتمنى من الحكومات العربية دعم الشعب العراقي وليس دعم المشروع السياسي الذي جاء به الاحتلال

إن العراقيين اليوم يتطلعون إلى حكومة عراقية وطنية نابعة من إرادتهم وتمثل توجهاتهم وتطلعاتهم وتوفر لهم سبل العيش الرغيد وتربطهم بالعجلة الفكرية العلمية التطويرية التي يشهدها العالم اليوم، ولا أخفيكم سرا إن العراق - رغم الحالة المأساوية التي يعيشها - فان فيه طاقات شبابية هائلة وتطلعاتهم نحو عراق يعيش بين أحضان الأمة الإسلامية والعربية، ولهؤلاء الشباب هدف منشود نجده في أعمالهم وهي ما تشهده من أفعال الأيدي الشابة التي ما زالت مستمر بضرب مشاريع المحتل وأعوانه وهي متطوعة لتعمل على بناء العراق الجديد بدماء شهدائها وأفكار علمائها وطلبتها.

ونحن ندعو الشباب العربي كافة والشعوب الإسلامية والعربية والشعوب التي ترغب أن يعيش العالم بأمن وسلام من خلال مؤتمر كرم هذا إلى دعم القضية العراقية وتبني شباب العراق الذين يقاومون الاحتلال بكل صوره،

وأن يمدوا يد العون والمساعدة لهم في تسهيل وإكمال مشاريعهم وتعليمهم، والنهوض بمستواهم المادي والمعنوي من خلال مشاريع عملية.

نأمل من مؤتمركم الموقر وجميع المنظمات الشبابية العربية دعم القضية العراقية ودعم الشباب في هذا البلد أقدم بين أيديكم بعض المقترحات أتمنى أن تلاقي القبول وهي :

أن يتضمن البيان الختامي لهذا المؤتمر - وأي مؤتمر شبابي قادم - الدعوة إلى رفض الاحتلال الأمريكي والمطالبة برحيله مع مشاريعه. الدعوة إلى رفض العملية السياسية الحالية واستبدالها بمشروع سياسي وطني بدون أي تدخلات خارجية.

عدم الاعتراف بالحكومة الحالية أو من يمثلها لأنها جزء من المشروع الأمريكي.

مساندة الشباب العراقيين الذين تعرضوا للتهجير والحرمان من التعليم أو فرص العمل التي تليق بمؤهلاتهم.

وختاماً فإنني إذ ادعوا شباب العراق إلى التحلي بالصبر والمطالبة والمداومة على مقاومة الاحتلال ونبذ طائفية وعنصريته وحزبيته التي فرقت الشارع العراقي وجعلت منه لقمة سائغة في يد المحتلين، فإنني أتمنى أن يأتي اليوم الذي يتحرر فيه العراق ونلتقي بكم جميعاً ضيوفاً أَعْزَاء في بلدكم العراق، وأن نلتقي في القدس بعد تحريره وتعود أرض فلسطين جميعها من النهر إلى البحر إلى أهلها.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ندوة حوارية عن وحدة الأمة وتحديات التقسيم

انطلاقاً مع حملة رابطة الصحافة الإسلامية بهذا العام أقامت كل من مجلة حضارة الصادرة عن مركز الأمة للدراسات والتطوير، وصحيفة البصائر الصادرة عن قسم الثقافة والإعلام لهيئة علماء المسلمين، ندوة فكرية سياسية حول " وحدة الأمة وتحديات التقسيم.. رؤية فكرية سياسية" على قاعة مركز الأمة بتاريخ ٢٩ / ١١ / ٢٠١٠.

وألقي الكاتب والمفكر الأستاذ هشام البدراني (المستشار العلمي في مركز الأمة) بحثاً طرح من خلاله رؤية فكرية لوحدة الأمة وتطرق لأبرز ملامح المشروع الاستعماري لتقسيم بلدان الأمة عموماً والعراق خصوصاً مشخصاً المعالم الرئيسية للوحدة والتقسيم.

وأكد البدراني على تأصيل قضية وحدة الأمة من الناحيتين الفكرية والسياسية والتحذير من مخاطر الانقسام القومي والطائفي المُسيّس.

وتضمن البحث محاور مهمة ناقشت تعريف الأمة ومفهومها والتأصيل الفكري لمفهوم وحدة الأمة وتأسيس الدولة، ومكونات وحدة الأمة، ومظاهر وحدة الأمة ومقومات ريادتها ونهضتها، ثم تكلم الأستاذ المحاضر حول مخاطر التقسيم والتحديات التي تحيط بالأمة الساعية لتمزيقها وتجزئتها، وختم الأستاذ البدراني بخاتمة تضمنت التحذير من هذه المؤامرة الخطيرة وقدم خلالها الحلول المهمة التي تعين على التصدي لها وتحول دون تحقيقها.

كما شارك الندوة الشيخ يحيى الطائي عضو الأمانة العامة في هيئة علماء المسلمين وألقى فيها بحثاً تطرق فيه إلى ملامح خارطة التقسيم الجارية في

المنطقة والتي نرى معالمها في المطالبات الدولية التي تؤيد المشاريع الأمريكية في التدخلات الواضحة للأحلاف الدولية التي تقودها أمريكا لتقسيم دول المنطقة، وهذا ما نراه في العراق، مروراً بالمؤامرة على وحدة السودان لنزع إقليم دارفور وإنشاء منطقة الجنوب انتهاءً بشن حرب عسكرية إذا لم يرضخ الشعب السوداني لمؤامرة التقسيم الدولية، وكذلك استهداف دول المغرب العربي ودول أخرى في الخليج العربي، وما يجري في اليمن من تأجيج طائفي سياسي سيمهد كذلك إلى تقسيمه إن لم يتم مواجهة هذا المخطط. وطالب الشيخ الطائي المنظمات الدولية بضرورة التصدي لهذه المؤامرات والوقوف بالضد منها، لأنها ستسعى إلى تصعيد المواجهات ونشوء الأزمات التي ستعصف بالمنطقة وتتهدد بها إلى نفق معتم من الحروب لا نهاية لها، وستجر المنطقة إلى كوارث تستنزف إمكاناتها وطاقاتها.

وحضر الندوة التي أقيمت في مركز الأمة للدراسات والتطوير عدد من أساتذة الفكر والسياسة وباحثون وإعلاميون من مختلف المراكز البحثية. يشار إلى أن رابطة الصحافة الإسلامية تقيم ندوات فكرية سياسية مختلفة تختص بالمواضيع والمستجدات على الساحة السياسية في المنطقة والعالم الإسلامي، وتعمل على رصد المؤامرات التي تحاك ضد المنطقة، وتعمل على إيقاظ وتنبيه شعوبها من أجل التصدي لها وإجهاضها وضرورة اتخاذ ما يلزم تجاهها.

واتفق المحاضران على أن الشعب العراقي وشعوب المنطقة فيها من الوعي ما يجعل مشروع مؤامرة التقسيم مصيره الفشل، ولن يصل أعداء الأمة إلى مبتغاهم في تحقيق تمزيق الأمة. وأن شعوب المنطقة استوعبت المرحلة وانتقلت إلى مرحلة المنعة ضد الأعداء التي تحول دون إمرار أية مؤامرة.